



# تَعْلِيقٌ عَلَى الرَّسَالَةِ الْمَوْضُوعَةِ فِي آدَابِ الْبَحْثِ

كلامهما من وضع

أحمد مكي

شيخ معهد الزقازيق الديني

---

حقوق الطبع محفوظة

---

الطبعة الأولى

مطبعة

مَجْمُوعَةُ الْمَسِيرِ وَالْيَاكُوفِ الْأَرْمَنِ

(مخارة الصوافرة رقم ٧ بالدراسة بمصر)

١٣٥٣ هـ — ١٩٣٥ م

صفوة أنبيائك سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه خير صاحب وآله  
نجوم الهداية من الضلال، الذين نصر والدين ، وردوا شبه المعارضين  
ما بقيت بقية من العالمين :

أقول : الصفوة الحيار والحلاصة . والآل كالأهل القرابة . والصاحب الذين رأوه  
وكانوا معه على الحق . وقوله نجوم الهداية على التشبيه أو هي مستعارة للوسائل .  
والاسباب وفيه طباق . ونصر الدين : العمل على نشره ونفوذه . وقوله ما بقيت بقية  
من العالمين كناية عن التأييد ولا يخفى ما في الكلام من البراعة . قال :

(وبعد)

أقول : هذه يؤتى بها عقب مفتوح الكلام ايذاً بالانتقال الى المقصود . قال

فهذه رسالة في فن البحث والمناظرة ، متضمنة لقواعده المقرره ،

أقول : « فهذه » اشارة الى جمع المباحث الآتية في الكتاب . ويحسن أن نذكر  
هنا كلمة موجزة عن ( تاريخ التدوين في هذا الفن والاشارة الى الحاجة اليه ) فيقول :-  
ان المناظرة من الحيلة العملية وهي المجادلة قديمة العهد جداً فقد حكى سبحانه في كتابه  
الكريم ما جرى بين الرسل وأنهم من الخصومة كوح وهود وصالح وإبراهيم وموسى  
عليهم السلام . قال سبحانه : ( ولقد أرسلنا نوحاً الى قومه انى لكم سبحانه من نذير . يعني :-  
إن لا تبعدوا الا الله انى أخاف عليكم عذاب يوم أليم . فقل للملأ الذين كفروا من  
قومه ما نراك الا بشراً مثلنا وما نراك اتبعك الا الذين هم أرذلنا بأذى المرأى وما  
ترى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين ) . ومن تتبع القرآن وجد فيه كثير آمنه

## المجادلة — حكمها — علاقة المناظرة بالمنطق

تلك الخصومات . وتمسك الانسان بما يألفه ودعاه عنه مركز في الطبيعة (والمجادلة تطلق) بمعنى العناد في الخصومة لاطلب الحق ، ومن ذلك ما وقع من الامم لرسلهم ، وهي بهذا المعنى مذمومة : لانها من أقبح الرذائل البشرية ، وقد فعمها سبحانه في القرآن الكريم في غير موضع ، قال تعالى (مجادلونك في الحق بعد مراتين كلما يساقون الى الموت وهم ينظرون) (ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير) . (ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا فلان ذلك قلبهم في البلاد كذبت قبلهم قوم نوح والاحزاب من بعدهم وحث كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق) وغير ذلك كثير

(وتطلق) بمعنى المناقشة لظهور الحق وهو هذا انني من أسمى الفضائل الانسانية . وقد يتضمنها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اهذان هامة صفات المؤمنين . هو اجابته ، أو هو مقتضى الايمان ، كما قال سبحانه ( والمؤمنون . المؤمنين بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) . ولذلك أمر الله ﷺ بها فقال جل من قائل ( ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ) وأمر السليمان بأن يجادلوا أهل الكتاب بالتي هي أحسن ، فقال سبحانه ( ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن )

وقد أخذت المناظرة دورا عظيما بين أهل السنة والمعتزلة بعد أن دون الاطام أبو الحسن الاشعري امام أهل السنة مذهب في القرن الثالث ولم يكن لها قواعد معروفة ذلك البعد فذلك كانت صفة المراس

وعلم المناظرة عند التأمل شديد الاتصال بالمنطق الباحث عن قوانين الاكتساب لانها متعلقة بمفetz كان الادلة ، فذلك وضع ( ارسطو ) الحكيم قواعد الجدل وجعلها تابعة للمنطق ، ولما لم يكن ذلك كافيا في الوصول الى المطالب من طريق البحث لانها

أما التمهيد ففي مبادئ علم المناظرة ، وأما البداية ففي بيان كلمات جرى عرف أهل الفن باستعمالها ، وأما الاصلان (فالاول) في التصورات والابحاث التي ترد عليها ، وفيه شعب سبع

أقول : هذا بيان للمقصود بتلك التراجم اجمالاً : (فالتمهيد) ترجمة عن البحث في مبادئ المناظرة . (والبداية) ترجمة عن الكلام في بيان كلمات تداولها النظار في تمييز وهذه المباحث كلها مباحث تصورية لأنها أقوال شارحة لمفاهيم تلك الكلمات (وأما الاصلان فالاول) ترجمة عن مباحث بعضها تصوري وهي مباحث التعريفات والتقسيمات وبعضها تصديقي وهي مباحث الاعتراضات والاجوبة ، وقوله ( وفيه شعب سبع ) معناه أن هذا الاصل يندمج فيه سبع شعب اندماج الاجزاء في الكل ، وعبر عن القسم الجامع لمباحث التصورات وعن القسم الجامع لمباحث التصديقات بالأصل : تشبيهاً بالشجرة ، وعن المباحث المدرجة في كل منهما بالشعب : تشبيهاً لها بفروع الشجرة ، والناسبة ظاهرة . قال

الاولى : في بيان طريق البحث وترتيبه : وهذه الشعبة — وإن كانت لا تختص بالتصورات — رأينا أن نبتدئ بها هذا الاصل ليكون الناظر على عهد بها من مبدأ الامر

أقول : بيان طريق البحث تصوير كفيته . فطريق البحث بمعنى الكيفية التي تكون عليها . وقوله وهذه الشعبة وإن كانت لا تختص بالبحث معناه أن ترتيب البحث وكفيته التي تكون من جانبي الحصين لا يختص بالمناظرة في التصورات



## شعب الاصل الاول — ما اشتمل عليه الاصل الثاني ٩

بل كما يجب مراعاة ذلك في المناظرة في التصورات راعى في المناظرة في التصديقات، لكن لما كان معرفة ذلك والوقوف عليه يشتر كبدأً للمناظرة عملياً حسن أن يقدمه في صدر مباحث هذا الاصل ليكون الناظر في هذه الرسالة على عهد بذلك من مبدأ الامر قبل الخوض في مباحث المناظرة . قال

الشعبة الثانية في تقسيم التعريف ، الثالثة في شرائط التعريف الحقيقي ، الرابعة في الإيجات الواردة على التعريفات ، الخامسة في التقسيم وأنواعه ، السادسة في ما يعتبر في صحة التقسيم من الشرائط السابعة في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها

أقول : يريد أن الشعبة الثانية ترجمة عما يبحث في تقسيم التعريف الى لفظي واسمي وحقيقي ، وأن الشعبة الثالثة ترجمة من البحث فيما يعتبر في صحة التعريف الحقيقي من الشرائط (ولعل قائل يقول) . ما لنا نظار وللبعث في شرائط التعريف الحقيقي ، فهذا بحث منطقي . (فقول) . لما كان التعريف الحقيقي من هذه الناحية مورداً للمناظرة كان لزاماً أن يتعرضوا لها ، فانهم . والشعب الاربعة بعدها تراجم عما ذكر منها في البيان وهو ظاهر . قال

### ( والاصل الثاني) في التصديقات ، وفيه شعب أربع

أقول : لما انتهى من بيان تراجم الاصل الاول وفروعه انتقل الى بيان تراجم الاصل الثاني وفروعه قايماً بحقه في المقدمة ، فأقاد أن الاصل الثاني

أقول : المبادئ جمع مبدأ مفعل بمعنى مايدأ به ويقدم على مقاصد الفن وبيان الاصطلاحات الخاصة به . ففن المناظرة هنا عبارة عما ذكر من المقاصد والاصطلاحات الخاصة ، والفن اثنوع و اضافته الى المناظرة بيانية . قال في المصباح . الفن من الشيء النوع منه ؛ ويجمع على فنون ككفلس وفلوس

وانما كان بيانها والتمهيد به قبل الأخذ في بيان الفن والاصطلاحات الخاصة به حسنا ؛ لانه تحصل به البصيرة بالفن . والعلم به اجمالا لمن وقف على تلك المبادئ قبل ان يترك الباب ويقتحم البيت ويبعث في الواقع على ذلك ميلا شديدا الى الاجتهاد في تحصيل ذلك العلم . ويحي تلك الروح في نفسه احياء بعد عزيمته ، ويدفعه الى التفاني في تحصيله . لان العلوم من ملاذ النفس الناطقة وشهواتها التي تضحي بالحصول عليها . واسناد البحث الى البصيرة مجاز من قيل الاستناد الى السبب . قال :

وصولا الى غايته والغرض منه ، و احرازاً لفائدته التي تعينه على السير في تحصيل المطالب المجهولة آمنا من الضلالة في طريقه اليها

أقول : ان الوقوف على مبادئ الفن والعلم بها يترتب عليه انبعاث شوق الى التضحية في تحصيل الفن . لانه يوصل الى احراز فائدته التي تبين من احرازها على السير في تحصيل المطالب المجهولة على قوانين الفن التي يأمن بها من التكب عن الطريق وضلال المطلوب . قال

هي حد علم المناظرة ، وبيان موضوعه ، وبيان الغرض منه ، وبيان فائدته . وبيان اسمه

أقول : تلك المبادئ التي يحسن بيانها قبل الخوض في الفن هي حد علم المناظرة وبيان موضوعه ، وبيان الفرض منه ، وبيان قائده ، وبيان اسمه . أما حد علم المناظرة فلانه يتوقف عليه تصور العلم حتى يمكن الأخذ فيه ، وتوجه النفس إليه : لان النفس لا تتوجه الى المجهول المطلق ، وأما بيان موضوعه فلانه جهة الوحدة لكثرة مسائله ، والامور الدخيرة لا يؤمن الضلال في السير في تحصيلها : اذ ربما وقع في مسألة ليست من مسائل الفن وهو لا يعلم أنها ليست منه مادام لا يعلم الوحدة الجامعة لتلك المسائل ، وأما بيان الفرض منه فللوقوف على غايته ، وهذه وحدة أخرى لكثرة مسائل الفن فينضبط بالوقوف على الوجدتين : وحدة الموضوع ووحدة الثابتة فضل انضباط . وأما بيان قائده التي تتناسب مع المشقة في خوض مسئله وتحصيلها فللبعد عن البعث المحض الذي ينفر منه العقل ، واجتناب البعث المرفي الذي يأباه العقل . ويكون عقبة في طريق تحصيل العلم كاداء ، وأما بيان اسمه فلزيادة البصيرة وقد استبان لك من هذا أن بيان تلك المبادئ والوقوف عليها حصول أصل البصيرة وزيادتها ونفى البتين قال

(نجد علم المناظرة) قوانين يعرف بها أحوال الابحاث الجزئية من كونها موجهة أو غير موجهة

أقول في هذا شروع في بيان تلك الامور التي قرر أنه يحسن بيانها قبل الخوض في مباحث الفن . (نجد علم المناظرة وتعرفه برسمه) هو قوانين "ع" ، والقوانين جمع قانون وهو جنس في التعريف وهو قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعه

هتقام العرف خصوص للتخاصمين (وأحسن من هذا التعريف للمناظرة) أنها توجه المتخاصمين في النسبة بين الشيئين اظهارا للصواب . وإنما كان هذا التعريف أحسن من ذلك لسلامته مما ورد عليه ، والمراد بالتوجه ما يشمل التوجه في النفس بدون مقال كما كان للحكامه الاشراقيين ، فكان المناظران منهم يتوجه أحدهما للخصومة في النسبة توجهاً نفسانياً فيطلع عليه الآخر ، فيدور البحث بينهما على ذلك . وهذا التعريف مشتمل على الملل الأربع . فالتوجه عبارة عن الدله الصورية والمتخاصمان عبارة عن العلة الفاعلية . والنسبة عبارة عن العلة المادية ، واطهار الصواب عبارة عن

الفائية

(ورد على كلا التعريفين) أنه لا يصح حمله على فن المناظرة كما هو بين . اذ ليس النظر أو التوجه صادقاً عليه لانه مبين له (ويمكن أن يقال) انه رسم بالخاصة على معنى أن علم المناظرة ذو نظر أو ذو توجه

(وللمناظرة) تعاريف أخرى في كلامهم (منها) ما قال صاحب الولدية . المناظرة في العرف هي المدافعة ليظهر الحق أعنى دفع السائل قول الملل ودفع الملل قول السائل ، ولا ينبغي ما فيه (ويظهر) أن هذه التعاريف للمناظرة منظور فيها للم في الحدق العرفي لها وأنها مفاعلة من الجانبين ، أما تعريفها باعتبار أنها علم مدون فقد يكون رسمياً باعتبار الفاية ، كالتعريف الاول ، ( ونحوه ما قيل ) من أن المناظرة فن يعرف به صحيح الدفع وفاسده ، والصحيح هو الموجه والفاسد غير الموجه . فهذا التعريف كتعريف الكتاب منظور فيه لوحدة الفاية وهي وحدة عرضية . وقد يعرف باعتبار الوحدة الفائية فيكون حداً فيقال : ( فن المناظرة ) فن يبحث عن الاعراض الذاتية للابحاث من حيث انها نافعة أو مضرة ، وبسبلة اوضح من حيث انها موجهة أو غير موجهة (ولذلك ترأى) أطلت القول في هذا المقام . نعم أطلته لكن بطائل من وجوبه

(أحدما) ان المقام مقام تصور الفن لبث الرغبة في تحصيله . (والثاني) المالك بعبارات القوم في تعريف الفن لتكون على بينة منها فأن ذلك احرى واجدر بك في هذا المقام . قال :

فلفظ المناظرة مشترك عرفا بين المعنى الحديث وبين الفن  
وكما يسمى علم المناظرة يسمى علم آداب البحث وعلم صناعة  
التوجيه . ولا يعزب عنك أن لفظ ( علم ) خارج عن التسمية

أقول : اذا كان لفظ المناظرة في عرف النظار يطلق على قوانين يعرف بها  
أحوال الابحاث الجزئية من حيث كونها موجبة أو غير موجبة ، وعلى النظر من  
الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهارا للعواب ، فإن لاجرم مشتركا لفظيا بين المعنيين في  
عرفهم . ولما كان الاول منها معنى علم المناظرة الاسمى والثاني عمل المتخصصين كان  
ذلك الاشتراك بين المعنى الاسمى وبين الحديث

ولست القوانين المذكورة اسمها علم المناظرة فحسب ، بل لها أسماء أخرى ،  
فتسمى علم آداب البحث . وعلم صناعة التوجيه ، ولا يخفى مناسبتها لتلك القوانين وتسمى  
بغير ذلك والحطاب فيه سهل . قال

(وموضوع علم المناظرة) الابحاث الكلية : لانه يبحث فيه عن أحوالها  
من كونها موجبة أو غير موجبة فالبحث عن أحوالها هو القوانين  
للمذكورة

أقول: (الامر الثاني) من الامور التي يحس بيانها قبل الخوض في مباحث الفن (موضوع علم المناظرة) وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن أعراضه الفنية، وحيث انه يبحث في علم المناظرة عن إبحاث الملل والسائل من حيث انها موجبة أو غير موجبة، والتوجيه وعدمه عرض ذاتي للبحث، كانت إبحاث الملل والسائل موضوعه وأصل البحث التفتيش والتقيب، والمراد به هنا في بيان الموضوع الحل، فموضوع علم المناظرة الأبحاث التي يحمل عليها أنها موجبة أو غير موجبة. فالإبحاث ومحولاتها هي مسائل الفن وهي تلك القوانين المذكورة في التعريف، ومعرفة الموضوع التي يتوقف عليها البصيرة بالفن معرفة تصديقية لانصورية، أي التصديق بأن موضوعه كذا لا تصور أنه كذا كما هو واضح. بخلاف معرفة الحد فأنها معرفة تصورية قال:

### (والفرض منه) معرفة أحوال الأبحاث الجزئية

أقول: (الامر الثالث) من الامور التي يحس بيانها قبل الخوض في مباحث الفن (الفرض منه) علم المناظرة) وهذه معرفة تصديقية أيضا كمعرفة للموضوع إذ تصور أحوال الأبحاث الجزئية — أي تصور كونها موجبة أو غير موجبة، وبعبارة أوضح. تصور القول وعدمه — ليس من وظائف هذا الفن، وإنما هو أمر يتوقف عليه التصديق بتلك الاحوال، أما التصديق بمسائل الفن فطريق موصل الى تلك الناية

فقد استبان لك الفرق بين معرفة المسائل ومعرفة أحوال الأبحاث الجزئية  
ختبه . . قل

(وقائده) العصمة من الخطأ في المناظرات، وسهولة الخوض  
في مناقشات الخصوم العلمية ومعرفة صحيحها من سقيمها

أقول : (الامر الرابع) من الأمور التي يحسن بيانها قبل الخوض في مباحث  
الفن (قائدة علم المناظرة) وهذه معرفة تصديقية كسابقتها ، وليست معرفة  
تصورية لأنها لا تفيد في الشروع ولا ترتب عليها انتقال البت . وقائدة التوجه  
حاشا يستفاد منه سواء كان مقصودا أو غير مقصود . بخلاف الفرض فإنه لا بد أن  
يكون مقصودا ، والقائدة أعم مطلقا من الفرض ، والفرض من الشيء لا ينك  
عنه بخلاف القائدة : فان العلوم الآلية قد لا تشملها العالم بها فلا يستجيب  
حنها غير غرضها كآثار الآلات ، فلم المناظرة تمنع مراعاته من الخطأ في  
مناقشات الخصوم فلا يكون بمراعاته بحث غير مقبول ، كما يسهل به الدخول  
في المناقشات بحيث يعرف به المقبول من الأبحاث في اللقائ من غير القبول .  
أما النافذة بدون مراعاته فأنها تكون تصادما بين الخصوم لا يوصل الى صواب  
ولا يكون فيه مقنع . والصحيح من المناقشات ما كان على قوانين علم المناظرة  
والسليم منها ما لم يكن على تلك القوانين . قال

ومن ليس على جانب من هذا الفن لا يكاد يفهم العلوم

٢٠ (البداية) في بيان كلمات جرى عرف أهل الفن باستعمالها

---

التي هي ميدان المناظرات : تكلم الكلام وأصول الفقه ؛ وكفى  
بذلك فائدة

---

أقول : لما كان بعض العلوم طريق تمحيص الصواب فيها المناظرة  
وكانت بدون مراعاة قوانينها لا توصل الى حق ولا تهدي الى صواب : كان  
القي ليس على جانب من العلم بقوانين المناظرة يقف أمام مسائل تلك العلوم .  
حيران ليس له يد باقتحام الطريق الموصل اليها ، وذلك كمسائل علم الكلام وأصول  
الفقه . وكونها ميدانا للمناقشات أمر معروف لا يسكاد يخفى على الواقف  
عليها ؛ فكل مسألة من مسائل تلك العلوم لا تخلو من الحاجة وكثرة الاعتراضات  
والدفعوع . ولما كانت تلك العلوم أهم جميع العلوم وأشرفها : كان العلم المفيد  
فيها - لاجرم - له من الشرف بقدر ماله من الفائدة : وأعظم تلك الفائدة -  
وذلك من تمة بحث الفائدة

وقد استبان لك من هذا البيان الحاجة الى علم المناظرة وأراك  
تحققت مما قررناه أن الأمور التي يحسن بيانها قبل الخوض في فن المناظرة  
بعضها من المباحث التصورية كالترريف وبيان الاسم . وبعضها من المباحث  
استدبقيّة كالوضع والفرض والفائدة . والله أعلم قال :

---

## البداية

---

أقول : (البداية) في الاصل مصدر بديت بالشيء ابتدأت به ومنها ما ابتدأ بهوحي



حنا عبارة عن شرح ألفاظ اصطلاحية لتتطابق مع مرفتها لكثرة دوراتها في عبارتها . وسرد عليك الكثير منها في الكتاب فيحسن بك أن تلم بها قبل التوصل في مسائل الفن ليسهل لك العلم بها قال :

( في بيان كلمات جرى أهل هذه الصناعة باستعمالها )

ولأننا على ذلك لتقف عليه ، حتى لا نحتاج الى تقيب عنه اذا حررت عليه أثناء خوضك مباحث الكتاب . فهاك ما أردنا بيانه :

أقول : ان الترجمة بالبداية هو بيان كلمات تعارف علماء فن آداب البحث التعبير بها في كتبهم ومناقشتهم ، فكان من الواجب شرحها لناظر في كتب الفن ليتفرغ لهم مسائله ، والوقوف على مباحثه . ويستغنى عن التضحية بالوقت في التفتيش عنها ، ولعلنا يصل الى بيانها لأنها لم تين في غير كتب

والمعروف الذي لم يختلف فيه أن الصناعة تقضى بوجود بيان اصطلاحات العلم في كتبه اذا لم تين في غيرها حتى لا يستغنى فهم مسائل العلم على الناظر فيها : انتهى على هذا تكون شبيهة بالالفاظ . وقد نسج القوم تأليفهم على ذلك النهج فخذونا مفهوم حوقمنا شرح تلك الكلمات على ذكر مسائل الفن لثلاث توقع الناظر في حيرة اذا نحن تحكنا طريقهم فيضيع مجهودنا عبثا . فخذ ما أردنا بيانه منها وقام بحق الصناعة . قال :

( النقل ) هو الاتيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب المعنى مظهراً

أنه قول الغير

أقول : النقل من الالفاظ التي تمارف النظار استعمالها وهو في الاصل ينطبق بالاقوال وغيرها ، لكنه في عرهم خاص بالاقوال ، فهو الاثنان بقول الغير على حاهو عليه بحسب المعنى بحيث لا يتصرف فيه تصرفاً بغير معناه . أما التصرف فيه تصرفاً لا يغير معناه فلا يخرج عن كونه نقلاً ، ولا بد ان يكون في الاثنان به مظهرأ أنه قول الغير بأن ينسب الى قائله صراحة كأن يقول : قال الشافى : النية في النقل من الجباية فرض لا يصح النقل بدونها ، أو يأتي بما يفيد ذلك كناية أو اشارة : كأن يقول في هذا المثل بدل قال الشافى الخ والثنية في النقل من الجباية فرض في مذهبه . فإذا تصرف في الكلام تصرفاً بغير المعنى أو لم يظهر أنه قول الغير لم يكن ناقلاً بل يكون مقبلاً والمقبس مدع . وعاسبق من البيان تعلم أن النقل ليس معنى ما ينقل . قال :

### (وتصحیح النقل) بيان صدق نسبته الى المنقول عنه

أقول : قلنا نقل أحد الخصمين القول عن غيره في عمل النزاع على الوجه السابق ، كان السائل أن يؤاخذ به بطلب تصحيح النقل ، بأن يبين صدق نسبته الى قائله بأن يقول هو في كتاب كذا : كأن يقول في المثل السابق : هو في كتاب الام ، أو نقله عنه صاحبه للزنى في كتابه ، فالخاصم في النسبة الجبرية اما ناقل وامه مدع فان ناقلاً فهذا حكمه . وإن كان مدعياً فله أمور تتعلق به سيرد عليك تفصيله قال :

### (والمدعى) من نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل أو التنبيه

أقول : من الالفاظ التي جرى عرف النظار باستعمالها في المناظرة ( المدعى ) وقد عرفه بأنه من نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل او التنبيه — أى تعدى بنفسه

لا تمت النسبة الخبرية التي تكلم بها من حيث انه اثبات لها بالدليل ان كان ذلك محبولا نظريا ، أو بالنتيجه اذا كان بدهيا خفيا . فلا يرد على التعريف التامض والمعارض لانهما لم يتصديا لاثبات الحكم الخبري من حيث انه اثبات ، وانما تصديا لتفيه بنقض دليله أو معارضته

( قلت قلت ) التنبه ليس لاثبات الحكم لانه ليس محبولا نظريا فكيف علق بالاثبات ( قلت ) المراد بالاثبات معنى يشمل التمكين في التحقن قال

#### (والسائل) من نصب نفسه للبحث معه

أقول : من الالفاظ التي جرى العرف باستعمالها ( السائل ) وهو من تصدى لتلقي الدعوى والبحث معه بالتحق أو غيره . وانما سمي الذي نصب نفسه لتلقي الدعوى والبحث معه سائلا لان موقفه الاول التحق فلذلك كان أجدر بهذا الاسم قل :

( والدعوى ) ما تشتمل على الحكم المقصود اثباته وقد تسمى « مسألة ومبحثا ومقدمة ونتيجه » وتسمى الكلية قاعدة وقانونا ، أيضا والاختلاف بين هذه الاسماء بالاعتبار

أقول : من الالفاظ التي جرى عرف أهل الفن باستعمالها ( الدعوى ) وهي في الأصل مصدر يقال دعاه ودعوى كافي القاموس والمراد بها ما يدعى ، وقد عرفها الكتاب بانها قضية تشتمل على الحكم الخبري المقصود اثباته أى اقادته بالدليل أو انظاره بالنتيجه

( وقد يقال ) ان الحكم قد يكون بعدا أولا . وكيف يوصف بأنه مقصود  
اثباته فهذا الوصف قيد مضر لانه يخرج ذلك الحكم من التعريف مع أن  
المعرف صادق به فيكون التعريف غير جامع  
( فنقول ) ان الحكم اذا كان كذلك لامتتحق المناظرة فيه ولا يصح تسميته  
دعوى

وتسمية القضية المفتلة على الحكم دعوى تسمية لكل باسم جزئه فهو من  
المجاز في الاصل ولكنه صار حقيقة اصطلاحية في ذلك المعنى  
وكما تسمى تلك القضية دعوى لقصد اثباتها تسمى مسائل من حيث انه  
يرد عليها أو على دليلها السؤال . ومن حيث انها تكون محلا للبحث مجزا ،  
ومن حيث انها جزء دليل مقدمة ، ومن حيث انها تستفاد من الدليل نتيجة  
وتسمى القضية الكلية من حيث ان الحكم فيها حكم على قاعدة وقانونا وكذلك تسمى  
القضية مطلبا من حيث انه يطلب اثباتها بالدليل فهذه الاسماء قد تترادف بحسب  
الصدق وهي مختلفة بحسب المفهوم والاعتبار قال :

( المنع ) هو طلب الدليل على مقدمة الدليل ويسمى ممانعة  
ومناقضة ونقضا تفصيليا أيضا

أقول : من الالفاظ التي جرى عرف النظر باستعمالها ( المنع ) وهو في الاصل مصدر .  
منع الشيء اذا دفعه ، وهو في العرف طلب الدليل على مقدمة الدليل ، ولا تخفى  
المتابفة : اذ طلب الدليل على مقدمة الدليل فيه دفع له ، ويسمى ممانعة لاستعداد المتدلل  
لمقاومته فكانه مانع ففيه شبه مفاعلة وكذلك يسمى مناقضة وتسميت بذلك وحيث يظهر  
ما سبق ، أماتسمية ذلك نقضا تفصيليا انتهى عن التوجيه قال :

ومن للنم الحل الا أنه منع مقدمة مبنية على التلط مستندا ببيان منشأ التلط وسيأتي بيان ذلك مفصلا

أقول : وما يدخل في المنع (الحل) وهو في الأصل ضد القد . وفي العرف هو بيان منشأ التلط . قاله صاحب الوافية . لكن في ذلك التعريف مساعة لانه نوع من المنع ( كما في الكتاب ) فهو منع مقدمة مبنية من الدليل مع بيان منشأ التلط ، فان لم يكن فيه مساعة تكون تسمية المنع المذكور حلا مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه . كذا قيل وهو ظاهر في أن الحل هو بيان منشأ التلط في الأصل وأنه في العرف عبارة عن مجموع الأمرين منع المقدمة . وبيان منشأ التلط ، والذي تواتر إليه الناس أن بيان منشأ التلط قيد في الحل خارج عن مفهومه وليس جزءا منه كما هو ظاهر عبارة الكتاب

ومن الحل منع مقدمة من الدليل مبنية على توهم وقوع شيء يتم ما ذكره على تقدير وقوعه ، وسيجيئك إيضاح هذا مع أمثله في بحث التصديقات في الشبهة الثالثة فتبه (ولفظ المنع في العرف) معنى آخر يتم المناقضة والنقض والمعارضة وهو الإدخال في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال . قال :

(ومقدمة الدليل) ما يتوقف عليها صحة الدليل سواء كانت جزءا أو شرط أتجاهه أو تقريبه

(والتقريب) سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

أقول : لما وقع في تعريف المنع ذكر مقدمة الدليل فكانت جزءا من مفهوم المنع ، فسرهما في هذه الجملة لتقف على حقيقة المنع اذا عرفت ما هو متبع

في مفهومه (مقدمة الدليل) ما يتوقف عليها صحة سواء كانت جزؤه كالصغرى والكبرى أو شرط اتساعه كالمحاجبات الصغرى وكلية الصغرى بالنسبة للكيف والكم. في الشكل الأول، أو تقريبه .

(والتقريب) سوق الدليل على وجه يتلزم المطلوب بأن يتبع عين المدعى أو ما يساويه أو أخص منه (مثال ذلك) ما إذا ادعينا أن هذا إنسان لأنه ناطق وكل ناطق إنسان أو لأنه متعجب وكل متعجب ضاحك أو لأنه ناطق أسود وكل ناطق أسود زغبي فتتبع الأول عين المدعى والثاني مساويه والثالث أخص منه فأن كانت أعم مطلقاً أو من وجه أو مبينة فلا تقرب كان نقول في المثال السابق لأنه متفنى وكل متفنى حيوان فهذا حيوان فهذا أعم مطلقاً من المدعى ومثال الأعم من وجه ما إذا ادعينا أن بعض الحيوان كاتب بالفعل لأنه متعجب بالفعل وكل متعجب بالفعل فهو ضاحك بالفعل فبعض الحيوان ضاحك بالفعل، ومثال المبين ما إذا ادعينا أن هذا حيوان لأنه جماد وكل جماد لا حيوان، (ومن أمثلة الأعم) ما يكون محومه بحسب الكم كان يكون المدعى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية كما إذا كان المدعى كل إنسان ناطق لأنه حيوان وبعض الحيوان ناطق فبعض الإنسان ناطق. أو كان المدعى أخص الجهة والنتيجة أعم: كما إذا كان ضرورة والنتيجة دائمة كأن يكون المدعى كل إنسان حيوان بالضرورة لأنه ينجذ إلى الراحة دائماً وكل من ينجذ إلى الراحة حيوان دائماً

(والخلاصة) أن منع التقريب هو منع استلزام الدليل المطلوب على أحد الأوجه السابقة بأن يكون الدليل متبعاً للأعم مطلقاً أو من وجه ولو بحسب الكم أو الجهة أو للمباين .

(ولمّا نقول) أرك قد أطلت في هذا المقام . (فأقول) أطلت لتشبهه ولأن فيه شيئاً من الضموض فتعظن قال :

(والملازمة) كون الشيء مقتضيا لآخر ويسمى الأول ملزوما والثاني لازما، واللازم قد يكون مساويا للملزوم وقد يكون أعم منه .

أقول : من الالفاظ الجارية في العرف « الملازمة » وهي في لواقع مقدمة في الدليل الشرطي الاتصالي . فهذا كلام متصل ببيان المقدمة . فالملازمة — والمراد بها اللزوم وعدم الانفكاك — أن يكون أحد الشئين مقتضيا للآخر بحيث لا ينفك عنه ذلك الآخر كالشمس والضوء ، فالشمس مقتضية للضوء بحيث لا ينفك عنها . ويسمى الأول ملزوم ، والثاني لازما . وقد يكون اللازم مساويا للملزوم كالنهار وطلوع الشمس فان كلا منهما لا ينفك عن الآخر فاللزوم من الجانبين ، واسم الملازمة أظهر في هذا . وقد يكون اللازم أعم كما في المثال الأول فان الضوء لا يستلزم الشمس فاللزوم من جانب الشمس غريب . قال

والمنع قد يكون بما يشترق من لفظه كان يقال هذا ممنوع ، وقد يكون بغير ذلك كان يقال هو غير مسلم أو لانسلم ذلك أو هو مطلوب البيان أو فيه مناقشة

أقول : هذا كلام متصل ببيان المنع لانه بيان لصيغته التي يؤدي بها . فقد تكون صيغة المنع التي يستعملها السائل ما يشترق من لفظ المنع : كان يقال هذا ممنوع أو ممنوع هذا ، وقد تكون صيغة المنع من غير ما يشترق من لفظه : كان يقال هو غير مسلم أو لانسلم ذلك أو هو مطلوب البيان أو فيه مناقشة أو نحو ذلك كقوله وقفة أو هو لا تبرح النفس إليه . قال :

ولا يفوتك أن المنع بما اشتق من لفظه مجاز في المدعى والنقل  
بأن قال الخصم نمنع هذا المدعى أو هذا النقل كما علم من  
تعريف المنع

أقول : هذا بيان لأن المنع قد يستعمل في كلام النظار في غير المعنى  
الذى سبق بيانه فربما يوجد ذلك رية في صحة التعريف بأنه غير جامع  
وذلك فيما إذا كان المنع موجهاً للدعوى أو النقل — إذا كان المدعى نقلاً — بأن  
يقول الخصم نمنع هذه الدعوى أو هذا النقل ، فدفع الكتاب ذلك في  
هذه الجملة ببيان أن المنع في ذلك مجاز مرسل : لأنه طلب إثبات الحكم ،  
خلا يقدر ذلك في صحة التعريف ، وذلك كما علم من تعريف المنع :  
فإن هذا ليس طلباً للدليل على مقدمة الدليل ، هذا إذا كان المنع بما اشتق  
من لفظه كما علمت ، أما إذا كان بغير ذلك فلا يكون في الدعوى والنقل مجازاً  
(وظاهر) أنه على هذا يكون معناه ما يفهم من لفظه بحسب اللغة كذا قيل لكنه لا يطرد . قال :

(والسند) ما يتقوى به المنع ولو في زعم المانع .

أقول : من الألفاظ الجارية في استعمال العرف «السند» ، وهو في الأصل مستمد  
الإنسان كما في القاموس وهو في العرف ما يتقوى به المنع ولو في زعم  
المانع ، ووجه تقويته للمنع أن فيه ترضاً لتقيض المقدمة المنوعة وذلك يؤثر  
في بناء الدليل عليها ، بخلاف المنع للجرد عن السند فهو — وإن أثر في  
الدليل — تأثيره ضئيف بالنسبة للأول : إذ هو لا يبدو طلباً لإثبات للمقدمة .



وقوله ( ولو في زعم المانع ) معناه أن العمدة في تقوية السند للمنع بقوته له في زعم المانع ، وإن لم يمكن كذلك في الواقع . وأصل الزعم جاء في القاموس القول الحق والباطل والكذب ويطلق على الظن والاعتقاد كما في المصباح والمراد به هنا ظن المانع أو اعتقاده . فإذا لم يكن في السند تقوية للمنع فلا ينفع المانع ولا يسمى سندا . قال :

وهو : إما مجوزى أو قطعى أو حلى . فالتجوزى هو المصدر بنحو لم لا يجوز ، والقطعى ما كان على سبيل القطع من السائل كان يقال كيف والامر كذا على خلاف ما ذكرت ، والحلى هو بيان منشأ غلط المستدل . وسترده عليك الامثلة في موضعها .

أقول : ينقسم السند ثلاثة أقسام . تجوزى وقطعى وحلى ، فالتجوزى هو المصدر من السائل بنحو لم لا يجوز أن يكون الامر كذا أو قد يكون كذا ، والقطعى ما كان على سبيل القطع من السائل كان يقال كيف والامر كذا على خلاف ما ذكرت . فالصفة مشعرة بالقطع . والحلى هو بيان منشأ غلط المستدل فيما بنى عليه المقدمة . ووجه التسمية في الاولين ظاهر . اما الاخير فوجها فيه أن في بيان منشأ الغلط الذى بنيت عليه المقدمة المنوعة حلا لها من عقد الدليل . وسترده عليك الامثلة في موضعها من الكتاب فترى قل :

( وتنوير السند ) هو ما يذكر لاثبات السند أو توضيحه

أقول : من الالفاظ التى جرى بها عرف استعمالهم « تنوير السند » وأصل التنوير الاضاءة . وعلى هذا يكون تنوير السند ظاهرا في إيضاحه .

لكن في عبارة الكتاب - نقلا عن بعضهم في بيان معنى التنوير عرفاً - أن تنوير السند ما يذكر لاثبات السند أو توضيحه ، فنحو قولنا هذا الشرح إنسان : لأنه ناطق وهل ناطق إنسان . اذا قال السائل لانسلم : هل ناطق إنسان ؟ لا يجوز « بعض الناطق ليس بإنسانه كالإناء . يكون ذلك للتنوير لإيضاح السند . ومثال التنوير الذي يذكر لاثبات السند ما اذا قيل هل بالغ عاقل مكلف وهل مكلف تجب عليه الصلاة فقال السائل : لانسلم أن كل مكلف تجب عليه الصلاة لم لا يجوز أن بعض المكلف لا تجب عليه الصلاة إذ بعض المكلف حافض وهل حافض لا تجب عليه الصلاة ، فذلك للتنوير لاثبات السند وهو في الوقت نفسه لإيضاح ولا بعد في أن يراد بالمبارتين معنى واحد . قال :

(والنقض) ان أضيف الى التعريف فهو ابطاله بكونه غير جامع أو غير مانع أو مستلزما للمحال . وان أضيف الى المقدمة فلا بد أن يقيد بالتفصيل وهو الذي سبق بيانه ، وان أضيف الى الدليل فهو ابطاله بجريانه في غير المدعى وتختلف المطلوب عنه أو باستلزامه محالا كاجتماع النقيضين أو الدور أو التسلسل وقد يقيد «بالأجمالى»

أقول : من الألفاظ التي جرى العرف باستعمالها النقص ، وهو في الأصل مناه الكسر والابطال . وله معان في العرف تميز بحسب ما تضاف اليه . فان أضيف الى التعريف بأن قيل « هذا التعريف متقوض » فمناه ابطاله بكونه غير جامع أو غير مانع أو مستلزما للمحال ، وان أضيف الى مقدمة معينة فلا بد أن يقيد بالتفصيل وهو ما سبق بيانه في الكلام على المنع ، وان أضيف الى الدليل

خسائه ابطاله بجرماته في غير المدعى وتختلف المطلوب عنه . أو باستلزامه عملاً كاجتماع النقيضين أو الدور أو التسلسل . وسيجيئك إيضاح ذلك بما لا مزيد عليه إن شاء الله فترث . وقد يقيد بالأجالي في عرفهم ، فله فيه استمالة : أحدهما يكون مطلقاً عن التقييد بالأجالي ، والثاني يكون مقيداً به . قال :

ولا بد من دليل يدل عليه فهو بدونه غير موجه ، ويسمى ذلك الدليل « شاهد النقض » ، « فالشاهد » ما يدل على فساد الدليل .

أقول : يتبر لسامع النقض من السائل أن يأتي بدليل يدل عليه ، فإن لم يأت عليه بدليل يكون غير مسموع في عرفهم . ويسمى دليل النقض شاهد النقض لعفادته بطلان دليل المستدل وفساده . فالشاهد ما يدل على فساد الدليل . وسيرد عليك ما ينهيه المستدل فيما إذا نقض السائل دليله . قال :

(والمعارضة) إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم  
ونعني بمخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه

أقول : من الألفاظ التي جرى العرف باستعمالها « المعارضة » ومعارضة الشيء بالشيء مقابله به كما في المصباح ، وهي في العرف إقامة السائل الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم ، ونعني بخلاف الحكم الذي أقام الدليل عليه الخصم نقيضه أو ما يستلزم نقيضه لامطلاق خلاف فإن الخلافين قد يجتمعان ، وإقامة الدليل على الخلاف بهذا المعنى لا تؤثر في دليل الخصم . فقد انكشف لك من هذا أن المعارضة من حيث ما أقام عليه

« قبان » معارضة تقام على التقيض ومعارضة تقام على ما يستلزم التقيض ، ويؤخذ من استعمالهم أنها تطلق بالاشتراك على إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم الكبارة الكتاب وعلى نفس ذلك الدليل فيسمى معارضة فتفتن قال :

فإن اتحد دليل المستدل ومعارضة السائل مادة وصورة (فمعارضة بالقلب) وإن اتحدا صورة بأن كانا اقترائين أو استثنائين (فمعارضة بالمثل) والافعارة بالغير

أقول. المعارضة بالنظر لدليل المستدل من حيث مادته وصورته ثلاثة أقسام « المراد بالمادة العمدة في الاستدلال وبالصورة أن يكون الدليل والمعارضة من نوع واحد : فإن اتحد دليل المستدل ومعارضة السائل مادة وصورة فمعارضة بالقلب لأن فيها قلب الأمر على المستدل، وإن اتحدا صورة فقط بأن كانا اقترائين أو استثنائين فمعارضة بالمثل وإن لم يتحدا في الصورة فمعارضة بالغير وذلك ظاهر وسيجيئك مزيد إيضاح بعد في موضعه من الكتاب فلا تعجل . قال :

(والدليل) اختلف معناه عند الأصوليين والمنطقيين

أقول : الدليل في الأصل هو المرشد والكاشف ؛ فهو فعل بمعنى فاعل ، وهو في العرف ما يقيم لاثبات المطلوب لكنه مختلف المعنى في متعارف الأصوليين والمنطقيين فهو في متعارف الأصوليين إسر له صورة خاصة ، أما في عرف المنطقيين فله صورة لا يتعداها كما يتضح قال .

أما الاولون فالدليل في عرفهم ما يفيد صحيح النظر في ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته ثبوت غيره كالعالم بالنسبة للصانع جل اسمه وكونه على هذا النظام البديع بالنسبة لوحده وكمال حكمته عز علاه

أقول : لما ذكر أن الدليل يختلف المعنى عند الاصوليين والمتطمين بن هذه الجملة معناه عند الاصوليين ، والمراد بهم علماء أصول الفقه فيما يظهر ، فعناء عندهم ما يفيد صحيح النظر في ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته ثبوت غيره أى ما يمكن التوصل بصحيح النظر في ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته الى المطلوب بحيث ينتقل الفهم منه الى العالم بالنسبة للصانع فانه يتوصل بصحيح النظر في ثبوته الى وجوده جل اسمه وفي ثبوت شيء من حالاته ككونه على هذا النظام البديع الى ثبوت وحدته وكمال حكمته عز علاه ، وهذا في الحقيقة يرجع بالدليل عندهم الى قضيتين مرتبتين لان صحيح النظر في المفرد والقضية والقضيتين غير المرتبتين لا يكون الا بذلك وذلك ليس بقادح في التعريف وان كان أمراً لازماً لتأدية الدليل وظيفته. قال

وأما الآخرون فالدليل عندهم ما تركب من قضيتين ولو كانت احداها مطوية للإبصار الى مجهول نظرى ، أما المؤدتي الى بدهى خفى فانه يسمى تنبيهاً ، (فالتنبيه) ما يستفاد منه القضية البديهية كالا حساس والتجربة ( مثال ذلك ) ما يقال لاثبات تغير العالم : لانا نشاهد التغير في الحركات والآثار المختلفة .

أقول : الدليل عند المطلقين قول مركب من قضيتين للإجمال الى مجهول نظري وهذا تعريف مشتمل على جنس وثلاثة قيود : فالقول يشمل المفرد والمركب كما يعمل المفظوظ والمقول ، والمركب مخرج للمفرد ، و « من قضيتين » مخرج للقضية ، و « للإجمال الى مجهول نظري » مخرج للمركب من قضيتين لاداء معنى من المعنى كحكم القضية والقياس وللتنيه ، فالمركب من قضيتين المؤدى الى مجهول نظري يسمى دليلا عند النطقيين ، أما المؤدى الى بدعى خفى فانه يسمى تنبيها ، (فالتنيه) ما يستفاد منه القضية البدعية كالأحاس والتجربة ( مثال المؤدى الى مجهول نظري ) ما يقال لأبناث حدود العالم : العالم متغير وكل متغير حاصت ( ومثال المؤدى الى بدعى خفى ) ما يقال لأبناث تغير العالم : لانا نشاهد التغير في الحركات والآثار المختلفة كالمد والجزر والحرارة والبرودة .

« فان كنت قد يكتن الدليل مركبا من أكثر من قضيتين ( قلت ) يرجع الى أقية كل منها مؤلف من قضيتين .

(ولم تترك) من النظر في التعريفين أنت تعريف الدليل عند الأصوليين لا يصدق بالفلسد بخلاف تعريفه عند المنطقيين .

والدليل — وان اختلف فيه عرف المنطقيين والأصوليين — لا يخرج الاعتراضات الواردة عليه عند الأصوليين عن التبع والقض والمماضة كما في مختصر ابن الحاجب وشرحه للعبد ، وان كان لهم فيه اصطلاحات خاصة كنسمة الاعتراض بمخالفة القياس لنقص بفساد الاعتبار وتسمية الاعتراض بكتن الجامع في الفياس ثبت اعتباره بنص أو اجماع في نقض الحكم بفساد الوضع ( مثال الاول ) ما يقال في ذبح تارك التسمية ذبح من اهل في معله فيوجب الحل كذبح نامى التسمية ، فيقول

## ٢٥ على الدليلين المنطقي والاصولي — اجزاء البحث

المفترض هذا القياس فاسد الاعتبار لانه يخالف لقوله تعالى « ولانما كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » وهو في الحقيقة منع لقسمة القياس وهي الاختلاف النص : لان ذلك شرط انتاجه فذلك لا يصح اعتباره والاخذ به (ومثال الثاني) ما يقال في التيمم مسح فيس في التكرار كالاستحجار ، فيقول المفترض ثبت اعتبار المسح في تقيض الحكم بالاجماع في الحذف فلا يصح اعتباره في سن التكرار لان الوصف لا يناسب التقيض من جهة واحدة فيكون مقتضا التقيض وحذف الحقيقة اعتراض بالنقض بوجود الوصف وتخلط الحكم . وفي ذلك مقع في صحة ما ذكرناه .

والاصولين لم يبقان في تقرير قواعد المناظرة : (احداهما) تخصيصها بالادلة الشرعية وهي النص والاجماع والقياس (وثانيهما) تسميها للادلة التي كانت وفي أي علم وجدت شرعية كانت أو غيرها والاولى تسبب البزدوى من الحنفية ، والثانية للعبيدي من الحنفية ، وقد نسج على منواله من دون في آداب البحث بعده كالمرعشي والسرقي والعضد وغيرهم كما سبق .

(والدليل احد اجزاء البحث) وهي ثلاثة : الدعوى أو المجهول النظري المطلوب اثباته ، وتسمى الدعوى بالمبادئ لانها مبادئ البحث ، والدليل ، وتسمى الادلة بالابواب لان القهر يتقل من المبادئ اليها ، وما ينتهي اليه الدليل من الاوليات — وهي الضروريات كزوم الحال من الضرر أو التسلسل أو اجتماع التقيض أو مساواة الاقل للاكثر — والمجربات ، والمسلمات ، وتسمى مقاطع ، ووجه التسمية في ذلك ظاهر ، وحسبنا ذلك في هذا المقام فان أردت زيادة فارجع الى المنطق . وأما ما يلزم كلام من الخصمين في ذلك فسيأتي معصلا بعد واقع الموقف قال

والدليل عند المنطقيين ينقسم الى أقسام ، والتي يعنى به أهل هذه الصناعة : ( البرهان ) وهو قياس مؤلف من مقدمات قطعية .  
توافرت فيها شروط الانتاج ،  
( والامارة ) وهى قياس مؤلف من مقدمتين احدهما أو كليهما :  
ظنية .

أقول : لما كان الدليل عند المنطقيين يصدق على ما ليس موردا للمناظرة .  
في هذه الجملة أقسام الدليل التى يعنى بها أهل هذه الصناعة حتى تعلم ما يكون .  
مبدئيا الخصومة من أقسام الدليل وما لا يكون . وقد سبق فى تعريف المناظرة .  
إعلم الى ذلك .

( غاقسام الدليل ) التى يعنى بها أهل هذه الصناعة ( البرهان ) وهو قياس مؤلف  
من مقدمات قطعية توافرت فيها شروط الانتاج ( مثال ذلك ) ما يقال لاثبات أن كل  
جسم له وضع كل جسم يشغل حيزا من الفراغ وكل ما يشغل حيزا من الفراغ له  
وضع . فهذا قياس مؤلف من مقدمتين قطعتين توافرت فيها شروط الانتاج .  
محسب الكم والكيف والجهة ( والامارة ) وهى قياس مؤلف من مقدمتين احدهما  
أو كليهما ظنية ، ولا بد من توافر شروط الانتاج فيه كالاول ( مثال ذلك ) ما يقال .  
مررت بكمالك الكيرة فاسق وكل فاسق ترد شهادته . فيصح أن تقع الخصومة فى هذين  
القسمين لانتهاز المواب فينتجه عليهما الاعتراض بالمنع والنقض والمعارضة قال .



(وأما الجدل) فهو قياس مؤلف من مقدمتين احدهما أو كليهما مشهورة أو مسلمة عند الخصم ، فيسلمها الجيب لينى عليها الكلام . (والفرض منه) الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن درك البرهان (والمغالطة) هى قياس فاسد من جهة الصورة بأن لم يتوافر فيه شرائط الانتاج أو من جهة المادة بأن تكون مقدماته كاذبة شديدة بالصادقة

- أقول : (أقسام الدليل) التى لا ينبنى بها علماء آداب البحث لأنها ليست عملاً للمناظرة (الجدل والمغالطة) : (فأما الجدل) فهو قياس مؤلف من مقدمتين احدهما أو كليهما مشهورة أو مسلمة عند الخصم ، فالجيب يسلمها لينى عليها الكلام (والفرض منه) الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن درك البرهان ، زاد بعضهم فى تعريف الجدل بعد «أو مسلمة قوله (عند الناس أو) ومثلوا قلك بأمتة ثلاثة : الاول الظلم فيبيع وكل قبيح يبين والثانى الاحسان خير وكل خير يزين والثالث قول زيد خبر عدل وكل خبر عدل يعمل به ، فالاولان للشهور عند الناس والمسلم عندهم والثالث للعلم عند الخصم وعمن استعمال هذا القسم فى الاقناعيات والوعظ .

(وأما المغالطة) فهى قياس فاسد من جهة الصورة . بان لم يتوافر فيه شرائط الانتاج ، أو من جهة المادة . بأن كانت مقدماته كاذبة شديدة بالصادقة ، (مثال الاول) ما يقال هذه عين - مشيرا الى باصرة - وكل عين جارية : لانه خارج عن الاشكال اذ لم يتكرر الحد الاوسط (مثال آخر) ليس هذا بأنسان وكل انسان حيوان فليس ايجاب الصغرى وهو شرط من جهة الكيف لانتاج العكس الاول (ومثال ثانى) ما يقال للجالس فى السفينة السائرة : انه متحرك لانه متقل وكل متقل متحرك لان الانتقال حركة بالثبات لا بالمرض . ووضع الطلبة موضع الكلية من فساد الصورة لانه

من قيل اتفاق شرط الاتجاج (وأما أطلت الكلام في ذلك) لكشف اقتع قطع له  
الاصحاح - قال :

والجدل والمغالطة خارجان عن المناظرة ؛ فليس أحدهما مورداً  
لها : لأن الخصومة بها ليست لظهور الصواب . فذكر بعض أهل هذه  
الصناعة لها في التمهيدات لمباحث الفن لما لها من اشبه بالنسبة بين  
الآخرين ، فيتميز ببيانها مورد المناظرة فضل تميز

أقول : لما كانت غاية أهل الفن إنما هي بالبرهان والامارة وليس لهم غاية  
يقسمي الجدل والمغالطة — لأن الخصومة بها ليست لظهور الصواب ، وليس أحدهما  
مورداً للمناظرة ، فكان من حقهم ألا يتعرضوا لها في التمهيدات لمباحث الفن ؛  
لأن تعرض لها إحالة غير طائل — أفاد في هذه الجملة أن لذكرهما فائدة  
جلية تتعلق بمورد المناظرة ، وهي تميزه ببيانها فضل تميز لهما لشبههما بمورد  
المناظرة من حيث صورتها الظاهرة قد يظن بعض القاصرين أنهما مورد  
للمناظرة فكان حسناً ذكرهما لدفع ذلك . قال :

ومن تلك الالفاظ «المصادرة» وهي أن يجعل المطلوب إحدى  
مقدمتي الدليل .

أقول : ومن الالفاظ التي جرى عرف النظار باستعمالها «المصادرة»  
وهي في الأصل مأخوذة من المصدر وهي أن يجعل المطلوب إحدى مقدمتي  
الدليل لأنه جعل فيها «المصدر» وهو الدعوى جزءاً من الدليل ولا بد من تمييز

فبها يجعل الالهي (مثال ذلك) أن يقل هذه تلة وكل تلة حركة  
فهذه حركة: إذ التلة مرادفة للحركة وقد جمعت صغرى الدليل (مثال آخر)  
الإنسان بشر وكل بشر ضحك فالإنسان ضحك، فهو والبشر مترادفتان  
والمصادرة غير مسموعة المزوم الدور. قال

(والتعليل) وهو تبين آلة الشيء

(والعلة) وهي ما يحتاج إليه الشيء في ما هيته أو وجوده. وجميع

ذلك بسمي آلة تامة.

أقول: من الألفاظ التي جرت عادة أهل الفن بينها في التمهيدات والتعليل  
ولعل ذكره لمناسبة للفظ المعال وهو المستدل فانهم يعبرون عنه بالمحلل. وأما بيان العلة  
فهو استطرادي. وعلة الشيء ما يحتاج إليه: في ماهيته كادته وصورته، أو وجوده  
كالفاصل والغاية من الفعل. وجميع ما يحتاج إليه الشيء في ماهيته ووجوده — وهي العلة  
للأدوية والصورية والفاعلية والغائية — يسمى آلة تامة قال

(والمكابرة) وهي المنازعة لآثار الصواب ولا لآثار الخضم بل

لأسكاته. وهي غير مسموعة في عرفهم.

أقول: من الألفاظ الكثيرة الدوران في ألسنة الظالمة المكابرة. ولعلها  
في الأصل المثالية في الكبر وهي المنازعة مع المستدل في المسائل العلمية

لا لظهار الصواب ولا لازام الخصم بل لاسكاته وتهويته ، وان شئت قلت هي التنازعة في المسألة بشيء لا يوافق لظهار الصواب ، وهي غير مسموعة في عرفهم وذلك كدعوى بطلان دليل الخصم أو دعواه من غير دليل يدل على ذلك وكنع شيء مدلل وكنع الاوليات ومنع الملم عند المانع ومنع مجموع الدليل من حيث هو مجموع بدون تعيين مقدمة . قال

### ( والتبكيك ) وهو بمعنى التوبيخ وبمعنى الغلبة بالحجة

أقول : التبكيك مصدر بكته بتشديد الكاف . وهو يطلق بالاشتراك على معنيين : ( أحدهما ) التوبيخ . قال في التقرير : والتفريع والتعيب والتوبيخ واللوم كلها بمعنى واحد ، ( وثانيها ) الغلبة بالحجة . ولعل النظار إنما يستعملونه بالمعنى الثاني فلا يكون التبكيك في عرفهم مشتركاً بين المعنيين . قال

« والمجارة » وهي التمشي مع الخصم والتساهل معه لتبكيكته والزامه : كان يدعي الخصم شيئاً يستلزم شيئاً آخر يناقض دعوى المستدل في زعمه مع بطلان الاستلزام في الواقع وأنه لا مجال لانكار الشيء الأول ، فيجيب المستدل بجمع الاستلزام

أقول : من الالفاظ الكثيرة الاستعمال في عرفهم « المجارة » وهي في الاصل مطلق التمشي والمسايرة والتساهل في الشيء سواء كان ذلك مع خصم أو غير خصم ، وفي العرف هي التمشي مع الخصم والتساهل معه لتبكيكته والزامه : قال في التقرير ونسب المجارة بالتمتأني مع الخصم وارخاء النان اليه والمساهمة ( وحقيقة المجارة )

أن السائل يزعم استلزام شيء شيئاً بناءً على أن الوم يحكم بذلك الاستلزام لسبب ما  
 مع بطلان الزوم في الواقع، والشيء الأول مما لا مجال للملل أن ينكره والشيء  
 الثاني يناقض دعوى الملل، فيعارض السائل الملل بدعوى الشيء الأول  
 لأنه يستلزم في زعمه ما يناقض دعوى الملل؛ فيجيبه المستدل بتسليم دعواه  
 ومنع الاستلزام، ومن ذلك البيان تعلم أن في عبارة الكتاب نوعاً من التسليم  
 لأن ظاهرها أن للمجازاة صورة أخرى وقد وقفت على الحقيقة. قال :

كافي قوله تعالى حكاية عن الرسل صلوات الله عليهم « ان نحن  
 الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده » اجابة  
 لقول خصومهم فيما حكاه سبحانه عنهم : ان أنتم الا البشر مثلكم .

أقول: من مجازاة الخصم لتبكيك والالزام قوله تعالى فيما حكاه عن الرسل  
 صلوات الله عليهم : ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من  
 عباده . اجابة لقول خصومهم فيما حكاه سبحانه عنهم « ان أنتم الا بشر مثلكم »  
 فكأن الرسل صلوات الله عليهم قالوا ان ما قلتم من أننا بشر مثلكم هو ذا قاتم ولكن  
 ذلك لا يمنع من أن الله يمن علينا بالرسالة (وتوضيح ذلك) أن الكفار توهموا أن  
 البصيرة تستلزم عدم الرسالة بسبب استظامهم أمر الرسالة فلما ادعى الرسل  
 الرسالة عارضهم الكفار بقولهم « ان أنتم الا بشر مثلكم » فأجابهم الرسل بطريق  
 المجازاة كما استبان لك ذلك . قال :

وايس من المجارة التنزل لانها من المعلن وهو من السائل

قول : لما ذكر بعضهم أن من المجارة التنزل وكان ذلك غير صواب أفاد في هذه الجهة بيان وجه الخطأ في أن من مجارة التنزل وهو أن التنزل - وإن كان فيه مجارة - يقع من السائل، والمجارة في عرفهم من المعلن، ويمكن أن يلتبس وجه لدعوى ذلك البعض، وهو أن التنزل فيه مجارة وإن لم تكن هي المجارة العرفية. (ومثل التبريد) أن يقول السائل : لائتم المعزى ، لعلنا لكن لائتم الكهري. فتقوله : سلطنا . يسمى تبريداً قال

(والنصب) وهو أخذ منصب الغير: كأن يأخذ السائل منصب المستدل أو بالمكس (والافحام) وهو عجز المعلن. (والالزام) وهو عجز السائل

قول : من الالزام التي يكثر دوراتها على ألسنة النظاره النصب والافحام والالزام. (فالاول) أخذ منصب الغير كأن يأخذ السائل منصب المستدل كأن يستدل السائل على بطلان دعوى المستدل بأن الاستدلال ليس حقه، أو يأخذ للمستدل، صب السائل كان يمنع المنع. وهو غير مسموع (والثاني) هو عجز المستدل وانقطاعه كما إذا دفعه السائل فكبت (والثالث) هو عجز السائل كأن يمنع السائل دليل المستدل فأجابته المستدل فكبت، فذلك الزام له وعجز منه . قال :

(الاصل الاول) - وفيه شعب سبع - مورد البحث من التصورات ٤٣

---

## الاصل الاول في التصورات

---

أقول : لما انقضى الكلام على ما أرادته من المبادئ والتعهدات شرع في مقاصد الفن وهي مسحت المناظرة ، وهي : اما في التصورات واما في التصديقات وليست التصورات كلها مورداً للمناظرة كما ستقف عليه . وانما موردها من التصورات : التعريفات والتقسيمات ، ولما كانت التصورات أجدر بتقديم الكلام عليها لانها مقدمة طبعا قدم الكلام عليها ، ووجه الترجمة عن بـ ل اصل لا بمعنى . قال :

---

ونعني بها التعريفات والتقسيمات ، وستسمع بعد ما ندين به ذلك :  
فان غيرها لا يكون مورداً للبحث ولا ميداناً للمناظرة لأصابة كبد  
الصواب فيه كموضوعات القضايا ومحمولاتها  
( وفيه شعب سبع ) كما سبق التنبه عليه أول الكتاب

---

أقول : لما كانت التصورات كما علمت ليست كلها مورداً للمناظرة ، وكان في عبارة الترجمة إيهام ان جميع التصورات مورد للبحث ، كان المقادير في حاجة الى بيان المراد بالتصورات ، ذلك هو السر في قوله ونعني بها التعريفات والتقسيمات فانها هي التي يعقل ورود البحث : « من المنع والتفرض » عليها كما سجد عليك فيما تقف عليه من مباحث التصورات ، أما غيرها من التصورات كحمولات القضايا وموضوعاتها ومقدم الشرطية وتاليها فان ذلك لا تمقل فيه الخصومة ولا أن يكون ميداناً للمناظرة لانه ليس فيه تصديق صريح ولا نفي فليس فيه صواب حتى يقصد إصابته ، ولما كان ذلك أول المقصود من

الكتاب كان حسنا أن يبين فيه طريق البحث وترتيبه ؛ فهذه شعبة من شعب هذا الأصل وفرع من فروعه : (والكلام في التعريفات) : اما في تقسيمها واما في شرائط التعريف الحقيقي واما في الابحاث الواردة على التعريفات ، فهذه شعب ثلاث ، (والكلام في التقسيمات) اما في التقسيم وأنواعه ، واما فيما يعتبر في صحة التقسيم من الفرائط ، واما في الاعتراضات الواردة على التقسيمات والجواب عنها فهذه أيضا شعب ثلاث ، ومجموع ذلك سبع . وقد سبق التنبيه على ذلك أول الكتاب ، وانما أعدناه لتكون على ذكر منه حتى يكون مائلا أمامك وجه ذلك . قال :

## الشعبة الاولى

### في بيان طريق البحث وترتيبه الطبيعي

أقول : هذه الشعبة للبحث في بيان ما تقتضيه طبيعة البحث سواء كان من السائل أو المطلق من الترتيب وبيان كيفيته من جهة التقديم والتأخير ، (والترتيب) في الأصل جعل كل شيء في مرتبته ، وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها الاسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقديم والتأخير ، وهذه الشعبة - وان كانت لا تختص بهذا الأصل بل هي في التصديقات أظهر منها في التصورات كما سبق التنبيه على ذلك أول الكتاب في المقدمة - ذكرها في هذا المكان أجدر من ذكرها في غيره ، حيث كان هذا أول المقصود لانه يحل التامل في الكتاب على علم بطريق البحث من أول الامر وذلك حق لامية فيه فتيه . قال :



## للمرتبة الاولى : الاستفسار . قليان — المرتبة الثانية طلب التصحيح .

يقدم بيان المطلوب بعد استفسار الخصم اذا كان ثم حاجة للاستفسار ، ثم يؤخذ بتصحيح النقل اذا نقل شيئاً وباقامة الدليل اذا كان المطلوب مجهولاً ونظرياً والثنية اذا كان بدهياً خفياً

أقول : اذا نقل الخصم شيئاً أو ادعى دعوى فاستفسر منه السائل وكان ثم حاجة الى الاستفسار — بأن لم يظهر منه في النقل أنه يقصد حكاية قول الغير ولم تقم قرينة على ذلك ، أو يكون المقول محتاجاً الى البيان ، أو كان في دعوى المجهول النظرى اجمال — ينه . ( مثال الاول ) أن يقول قائل قال الشافعى الثانية فرض في الفسل ، فيقول السائل ما الثانية وما الفرض وما الفسل فيبين الناقل معانيها ( ومثال الثاني ) ما اذا ادعى الخصم أن مؤخر الصلاة عن وقتها آثم ، فيقول السائل ما المراد بالوقت أوله أو جميعه وما المراد بالتأخير التأخير قصداً أو مطلقاً ؟ ( ثم يؤخذ في النقل بعد البيان ) بتصحيحه بأن يقول السائل : من أين نقلت هذا عن الشافعى ، فيقول الناقل : قد صرح بذلك في الام وإذا كان عنده ربه في ذلك أطلمه عليه ، ( وفي دعوى المجهول النظرى ) بالدليل بأن يقول له السائل : ما دليلك على أن مؤخر الصلاة عن وقتها آثم فيذكر له الدليل كقوله **وَيَكْفُرُ بِهِ** ليس في اليوم تفريط اتما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يخرج وقتها . أما اذا لم يكن ثم حاجة للاستفسار أو لم يستفسر السائل كان البيان عبثاً ، فيؤخذ للمدعى بطلب الدليل ( مثال ذلك ) ما اذا قال المتكلم : العالم حادث ، فيقول المحكم بأى دليل تقول ذلك ؟ فيقول لانه متبرر وهل متبرر حادث ، ( أما اذا كان المدعى بدهياً خفياً فانه يطلب بالثنية ) ( كما اذا قال أهل الحق ) : حقيقة من حقائق الاشياء ثابتة فيقول السوفسطائى

بأي تنية تقول ذلك؟ فيقول لانا نشاهد كثيرا من الاشيد فلولم تكن ثابتة  
لما شاهدناها أو يقول لاناك حقيقة من الحقائق فلولم تكن ثابتا لما طلبت  
من التنية. قال

فاذا أقام الدليل المدعى — ويسمى معللا ومستدلا وخصمه سائلا —  
تمنع مقدمة معينة منه مع السند أو مجرداً عنه

أقول: فاذا أقام المدعى الدليل بعد الاستفسار ان كان هناك حاجة له وطلب  
منه — ويسمى المدعى بعد اقامة الدليل معللا ومستدلا وخصمه سائلا بهذا في الرتبة  
الثانية بعد الاستفسار ان كان هناك داع اليه. والافهم في الرتبة الاولى — يمنع  
السائل مقدمة معينة مع السند أو متعزدا عن السند بان يقتصر على قوله  
لانهم أن كل متعزدا حدث قال:

ومحج السائل في الحالة الاولى — بعد أن ثبت كون السند مساويا  
لنقيض المقدمة الممنوعة أو أخص منه، بأن يكون كلما صدق صدق  
النقيض باطلال السند المساوي أو باثبات المقدمة الممنوعة

أقول: اذا منع السائل مقدمة معينة من الدليل اتى أقامه المستدل على دعواه  
منعاً منها، وكان السند صحيحاً — بأن كان مساوياً لنقيض المقدمة الممنوعة بأن كان  
كلما صدق صدق النقيض وكلما صدق النقيض صدق هو لان التساوين كلما صدق أحدهما  
صدق الآخر، او كان أخص من نقيضها بان كان كلما صدق صدق النقيض من غير  
عكس: ضرورة ان الاعم يصدق على كل ما صدق عليه الاخص ولا عكس، وذلك

أما بآثبات السائل أو بكونه غير مقتر للآثبات - فقامتد في الجواب طريقين .  
 (أحدهما) إبطال السند المساوي (وثانيتهما) إثبات المقدمة المنوعة بأقامة الدليل عليها  
 (والجواب بإبطال السند) لا ينع المستدل إذا كان السند أخص من نقض  
 المقدمة المنوعة إذ لا يلزم من بطلان الآخر بطلان الأعم . قال :

كما إذا منع الحكيم كبرى الدليل على حدوث العالم، وهو العالم متغير  
 وكل متغير حادث : بقوله لا نسلم « كل متغير حادث » لم لا يكون بعض  
 المتغير قديما

### ومجاب في الحالة الثانية بآثبات المقدمة المنوعة

أقول : سبق أن السائل سأل إقامة الدليل له أن يمنع مقدمة مربية مسا  
 مع السند أو مجردا عنه وأن للعمل في الحالة الأولى طريقين في الجواب : إبطال  
 السند المساوي أو إثبات المقدمة المنوعة . فبين في هذه الجملة مثل المنع السند وما يجيب  
 به المستدل في الحالة الثانية ، فأما المثال فذكره بقوله كما إذا منع الحكيم  
 كبرى الدليل على حدوث العالم بقوله لا نسلم كل متغير حادث لم لا يكون بعض  
 المتغير قديما، فقد أسند الحكيم المنع بما يساوي نقض المقدمة المنوعة لأن « بعض  
 المتغير قديم » يساوي « ليس كل متغير حادثا » وهو نقض المقدمة للمنوعة  
 فيجب المستدل إما بإبطال « بعض المتغير قديم » وإما بآثبات أن كل متغير  
 حادث .

أما إذا كانت المنع مجردا عن السند بان أقصر الحكيم على المنع في هذا  
 المثال فليس للمستدل إلا طريق واحد في الجواب وهو إثبات أن كل متغير  
 حادث . قال :

تم ينقض بالتخلف أو استلزام المحال أو يعارض بأحد الوجوه  
الثلاثة السابقة

أقول : بعد البحث بالتمنع والاعتراض به والجواب على الوجه السابق ،  
السائل ان يعترض بالنقض بالتخلف للحكم في صورة وجد فيها الدليل كما اذا  
قال : هل بالغ عاقل مكلف ، وكل مكلف مخاطب بالاحكام . فينقض بالخائض ،  
أو باستلزام المحال : كان يقول الله متكلم وكل متكلم مروض للاصوات والحروف .  
فينقض السائل هذا الدليل باستلزام المحال ، وله ان يعترض بالمعارضة باحد  
الوجوه الثلاثة السابقة وهي المعارضة بالقلب أو بالمثل أو بالغير .  
وهذا اذا كان اقليل قابلا للاعتراض باحد تلك الامور وسأتي مزيد  
ايضاح لذلك في موضعه من الكتاب فترقب . قال

ويجيب في هذه الحالة بما هو قابل له من التمتع أو النقض أو  
المعارضة: لان المعلن في هذه الحالة صار سائلا والسائل مستدلا

أقول : اذا اعترض السائل دليل المعلن بالنقض أو المعارضة باحد وجوهها  
السابقة أجابه للمعلن باعتراض شاهد التقض . فـ إذا كان اعتراض السائل به . بما هو  
قابل له من التمتع والنقض والمعارضة حتى يكون جوابه مسموعا ، والا كان مكبرة  
غير مسموعة ، فلمعمل في هذه الحالة وظائف السائل الثلاث لانه صار سائلا والسائل  
مستدلا فاذا اعترض المعلن بالتمتع خالف السائل في الجواب ما سبق ، واذا اعترض  
بالنقض أو المعارضة تنير الحال الا أن المعارضة بالقلب لا يتجه عليها منع ولا نقض

## الجواب بالتغيير أو التحرير، ورود الاعتراضات على التنبيه ٤٩

لأنها عين دليل المستدل كذا قيل: (لكن التحقيق) توجه النقص عليها لأنها ليست عين دليل المستدل في كل المادة بل في بعضها ولو كانت عين في كل المادة لم تستج نقض ما أنتجه. وهكذا تغير المناسب حتى يحمل الإخام أو الإلزام. قال: —

### ومجوز الجواب بالتغيير أو التحرير

أقول: إذا اعترض السائل دليل المستدل بأحد الاعتراضات السابقة، فله الجواب بما مر بيانه وله الجواب بتغيير الدعوى أو المقدمة المنوعة أو الدليل أو تحرير ذلك بحيث لا يرد عليه شيء، (الا أن ذلك) ليس بظاهر في تغيير الدعوى أو الدليل (بل الظاهر) أن المصير إلى ذلك من المستدل عجز عن إثبات الدعوى وعن تصحيح الدليل لكن إذا كان في صورة تغيير الدليل قادرا على إثبات الدليل ولكنه عدل إلى دليل آخر لنرض كما وقع من الخليل عليه السلام مع الغرود لم يمكن ذلك إغاما والتحرير إنما يكون فيما إذا كان في محل النزاع أو في الدليل شيء من اللبس. قال

والتنبيه يرد عليهما ذكر، لكنها غير قاذحة فيه لأنه لا يقصد به

### إثبات المطلوب

أقول قد علمت أن التنبيه ما يؤدي إلى ظهور بدهى خفي لا لإثباته والاعتراضات السابقة ترد عليه لكنها وإن وردت عليه لا تقدح فيه من حيث إثبات المطلوب لأنه ليس لإثباته (والظاهر) أنها تقدح فيه من حيث إظهاره. والا كانت لنفوا لا معنى لورودها عليه. قل

وهذه الشعبة في التصديقات أظهر منها في التصورات فالترتيب السابق جار فيها، وذكرتها هنا لتكون كالمقدمة للبحث . ولما كان على ذكر من أنه قد سبق التنبيه على ذلك .

أقول : لما كانت هذه الشعبة لبيان طريق البحث وترتيبه الذي تقتضيه طبيعته من حيث التقديم والتأخير ، وكان البحث عبارة عن المنع والتقصض والمعارضة والجواب عن ذلك — وذلك متعلق بالتصديقات دون التصورات وتعلقه بها لما فيها من التصديق الضمني — كان ما تبحث عنه هذه الشعبة في التصديقات الصريحة أظهر منه في التصورات ، ولما كان ذلك يفضي الى أن ذكرها هنا في غير موضعه وأنه كان المناسب ذكرها عند الكلام على التصديقات بين وجه ذكرها هنا بأنه إنما ذكرها قيل ببحث التصورات لتكون كالمقدمة للبحث ، وليكون الناظر على بصير بترتيب البحث من أول الامر وأنه قد نهك على هذا في صدر الكتاب ورجا هنا أن تكون على ذكر من ذلك حتى لا ينبغ عليه منه . قال :

## الشعبة الثانية

### في أقسام التعريفات

أقول لما انتهى الكلام في طريق البحث وترتيبه الطبقي شرع في مباحث

التصورات مبتدئا بالكلام على أقسام التعريفات ، حتى يمكن معرفة الأبحاث الواردة عليها إذ لا يمكن الوقوف عليها بنبر ذلك الطريق وهي ثلاثة كما سيئل عليك وليست الأبحاث التي شرحناها فيها مضى من القول ترد على كل قسم من أقسام التعريفات كما سيكشف لك قتيبه . قل

ولنبدا هذه الشعة ببيان الماهية والحقيقة والفرق بينهما  
لمناسبة ذلك للمقام فنقول :

(الماهية) هي الصورة المعقولة من الشيء (والحقيقة) عرفت بأنها ما به الشيء هو هو أى ما به الشيء يكون نفسه ، فحقيقة الاثنان هي الحيوان الناطق الثابتان في الواقع وما هيته هي الصورة الذهنية المعقولة منهما المحمولة على الانسان وهي مفهوم الحيوان الناطق كما قاله صاحب التقرير .

أقول : لما كان من أقسام التعريفات ما يكون بياناً للماهية وهي التعاريف الاسمية ومنها ما يكون بياناً للحقيقة وهي التعاريف الحقيقية ، حسن أن يهد للكلام على أقسام التعريفات ببيان الماهية والحقيقة والفرق بينهما حتى نعلم حقيقة الحال وما هو بيان للماهية وما هو بيان للحقيقة ، فلما كان ذلك مناسباً للمقام أخذ في البيان فقال : ان للماهية هي الصورة المعقولة من الشيء وهو مفهومه الاسمي مفصلاً ، والحقيقة عرفت بأنها ما به الشيء هو هو

أى ما به الشيء يكون نفسه والبارزة حقيقة . والمراد أن حقيقة الشيء هي قاتلته الموجودة المعروضة في الخارج للاعراض ، فحقيقة الانسان هي الحيوان المطلق الثابتان في الواقع وما به هي الصورة المقولة منها المحمولة على الانسان وهي مفهومها مفصلا . هذا حاصل مقاله صاحب التقرير . قال ::

### ولمّا عرفت الفرق بينهما من هذا البيان

أقول حيث تبين أن الماهية هي الصورة المقولة من الشيء المحمولة عليه . من حيث أنها مقولة وإن الحقيقة هي الذاتيات الثابتة في الواقع ، كان المقام مقام أن يرجح معرفتك الفرق بين الماهية والحقيقة فلذلك قال : ولذلك عرفت الفرق بينهما ، من هذا البيان ، فلا حاجة للإطالة بالتعريح بالفرق بينهما قال :

(ثم التعريف ينقسم إلى لفظي واسمي وحقيقي (فالاول) يكون بأيراد لفظ مساو أو أعم من اللفظ الاول أوضح منه وهو لمن لا يعرف وضع اللفظ الاول لمضى اللفظ الثاني لكنه يعلم المعنى كأنه **قال الضنفر الاسد والسعدان نبت وطريقه اللغة**

أقول : لما فرغ من التمهيد للكلام على أقسام التعريف شرع في بيان أقسامه فقال علقا على البحث السابق : ثم التعريف ينقسم إلى لفظي واسمي وحقيقي : لأنه لما أن قصد به بيان أن معنى يلمه السامع من لفظ موضوع له أو لمضى صادق عليه لفظ آخر لا يعلم أنه موضوع له وهو الاول واكثر ما يكون في الترادفات بأن



كان لا يعرف السامع معنى اللفظ لكنه يعرف معنى لفظ مرادف له وخاصة تعريف السامع وضع اللفظ لذلك المعنى، وقد يكون في غيرها كما اذا كان السامع لا يعرف معنى اللفظ لكنه يعرف معنى صادقا عليه وهو لا يعلم أنه صادق عليه وخاصة يرجع الى تعريف السامع أن الاعم الذي يعلمه صادق عليه ، واما أن يقصد به تحصيل صورة في النفس ليست بمحاسة وهو الثاني، واما أن يقصد به تصور حقيقة الموجودات وهو الثالث ، (فالتعريف اللفظي) يكون بايراد لفظ مساو أو أعم من اللفظ الاول أوضح منه أى عند السامع وان لم تكن دلالة اللفظ عليه أوضح فكل هذا يكون التعريف اللفظي لمن لا يعرف وضع اللفظ الاول لمنى اللفظة الثاني، والمقصود منه تعريف السامع أن اللفظ الاول موضوع لمنى اللفظ الثاني (مثال المساوى) أن يقال التضفر الاسد لسامع يعلم معنى الاسد ولا يعلم ان لفظ التضفر حوضوع فذلك المعنى (ومثال الاعم) أن يقال لسامع يعلم معنى التبت ولا يعلم أنه صادق على السعدان: السعدان نبت، والمقصود منه تعريف السامع أن معنى اللفظ الثاني صادق على معنى اللفظ الاول، ثم اللفظ الثاني يكون في الغالب محفردا كما سبق وقد يكون مركبا يقصد به تفصيل مفهوم اللفظ كما يقال في تعريف التضفر حيوان مفترس . وطريقه القلة قال :

(والثاني) يقصد به تحصيل صورة في النفس ليست بمحاسة، وهو من المطالب التصورية ويكون لمن يعلم مفهوم الاسم وبجهل تفصيله خالمين له أو لموارضه تفصيلا يسمى تعريفا اسميا وتعريفا بحسب الاسم (ويطلق على الاول) حد اسمي (وعلى الثاني) رسم اسمي. وعسى أن تكون أدركت من هذا البيان الفرق بين التعريفين اللفظي

## ٥٤ تقسيم الاسمي الى حد ورسم — الحقيقي: تقسيمه الى حد ورسم

### والاسمي حيث كانت معرفة الاول حاصلة قبل التعريف بخلاف الثاني

أقول : الثاني من أقسام التعريف ( التعريف الاسمي ) وهو لتفصيل صورة في نفس السامع ليست بمحاصلة وهي تفصيل مفهوم الاسم . وتفصيل مفهوم الاسم من المطالب التصورية كغيره من أقسام التعريف . وإنما به عليه هنا وإن كان أمرا معلوما لأن الظاهر أن الاول من التصديق بأن القنط موضوع لهذا المعنى . وطريقه اللفظ فيما يظهر كالاول ، والتعريف الاسمي يكون لمن يعلم مفهوم الاسم ويحلل تفصيله ، وهو منقسم الى قسمين « الاول » ما يقصد به تفصيل مفهوم الاسم لمن لا يعلم مدلوله وقد تصوره بوجه ما وأراد تصوره بوجه آخر تفصيلا فيسمى حداً اسماً واحداً بحسب الاسم « والثاني » ما يقصد به تصوره بخواصه ويسمى رسماً اسماً فهو منقسم الى الحد والرسم الاسمين لأنه إن فصل مفهومه الذي وضع له فهو حد اسمي وإن فصل خواص ذلك المفهوم الخاصة به فهو رسم اسمي ، وقد أوضح الكتاب الفرق بين التعريفين اللفظي والاسمي . قال

والثالث ما يقصد به تصور حقيقة الموجودات ، وهو ينقسم الى حد ورسم « فالاول » ما كان بذاتيات الحقيقة « والثاني » ما كان بخواصها الخاصة .

أقول : الثالث من أقسام التعريف ( التعريف الحقيقي ) وهو ما يكون لبيان حقائق الموجودات وينقسم الى حد ورسم ( فالاول ) ما كان بذاتيات الحقيقة أي أجزائها الماخذة فيها للمكونة لها وهي الجنس والفصل ، هذا ما يبنى بالتالي هنا وإن

## اتحاد الحقيقي والاسمى أحيانا — انقلاب الاسمى حقيقيا ٥٥

كان يطلق على ماهو أعم وهو مالمس بخارج ، فكل الأول يكون خاصا بالجنس والفصل كما عرفت ، وعلى الثانى يشمل النوع ( فالحد الحقيقي ) يتبر فيه أن يكون بالذاتيات الموجبة لتصور الحقيقة أو امتيازها عما عداها ( والثانى ) وهو الرسم الحقيقى ماكان بعوارض الحقيقة الخاصة لفيدة لتميزها عما عداها وهذا حسبا في ذلك ، وإن أردت تفصيلا أوسع فارجع الى كتب المنطق ان شئت .

( وقد بوضع ) اللفظ لنفس ماهية الشئ فيتحد الحدان الحقيقى والاسمى اذا كانت الماهية للموجودات ويكون الاختلاف بينها بالاعتبار ، فمن حيث أنه يفيد تفصيل مفهوم الاسم يسمى حدا اسميا لكن بمعنى أعم مما سبق ومن حيث أنه يفيد تصور حقيقته يسمى حدا حقيقيا مثال ذلك أوت يضع الواضع لفظ الانسان للحيوان الناطق فيكون تعريف الانسان بالحيوان الناطق حدا اسميا وحقيقيا على ما عرفت من البيان . قال :

وقد يكون التعريف الاسمى حقيقيا اذا كان لما لا يعلم وجوده

ثم علم وجوده .

أقول : قد عرفت أن التعريف الاسمى يقصد به تفصيل مفهوم الاسم بذاتيانه أو بعوارضه الخاصة به وأنه يكون لغير ما يعلم وجوده ، وإن التعريف لما يعلم وجوده من الماهيات يسمى حدا حقيقيا ، فأفاد الكتاب بهذه الجملة أن التعريف الاسمى قد يصير حقيقيا اذا كان لما لا يعلم وجوده ثم علم وجوده وقد اتضح من هذا أن مدار كون التعريف اسميا أو حقيقيا عدم وجود الماهية ووجودها في علم السامع فإذا كان السامع لا يعلم وجودها كان التعريف الفئيد لها ترميزا اسميا وإن كان يعلم وجودها كان حقيقيا ، فتنبه . قال :

## ٥٦ الحقائق الاعتبارية — التعريف الاصطلاحي حدوداً ورسوم

وقد تكون الحقائق اعتبارية كالاصطلاحات ، وتفصيل ذلك مبسوط في كتب المنطق فأرجع اليه ان شئت

أقول : من الماهيات التي يقصد بيانها أمور اصطلاحية متفق عليها بين أفراد طائفة معينة كعلماء الكلام في الأحوال والصفات المنوية ، والفقهاء في نحو الوضوء والغسل ، والنحاة في نحو الاسم والحرف والفعل والفاعل وما الى ذلك . فهذه ماهيات موجودة في اعتبار تلك الطوائف فهل يكون تعريفها اسماً أو حقيقة ؟ وبعبارة الكتاب تحتلها ، ( وفي المسألة خلاف ) مبسوط في كتب المنطق ، فذهب الاكثر الى أن تعاريفها رسوم ولكن الذي حققه السيد السند أنها حدود حقيقة لان الاصطلاحات ليس لها حقائق وراء ما أرادها أصحابها منها فيان ما أرادوه يكون بياناً لحقيقتها فإذا يكون حداً حقيقياً وفي هذا المقام تفصيل في كتب المنطق أوسع مما ذكرنا في هذا المختصر فان شئت الوقوف عليه فأرجع اليها . قال

## الشعبة الثالثة

في شرائط التعريف الحقيقي

يشترط لصحة التعريف الحقيقي مساواته للمعرف حتى يكون جامعاً مانعاً ، وخلوه من المحال كاللور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما وحل النقيض على النقيض وسلب الشيء عن نفسه ، وإن

يكون أجلى من الم عرف، على معنى أن يكون مفهومه أوضح من مفهوم الم عرف وان لم تكن دلالة اللفظ عليه أجلى (ومن الدور) أخذ حكم الم عرف في التعريف .

أقول : لما انتهى من الكلام على أقسام التعريف شرع في بيان ما اشترط في التعريف الحقيقي . وهو قسمان : ما يشترط لصحته وهو المذكور في هذه الجملة وهو ثلاثة مساواته للم عرف بفتح الراء وخلوه من المحال وكونه أجلى من الم عرف ، وما يشترط لحسنه ويأتي بعد ( فأما مساواته للم عرف ) فمعناها أن يكونا بحيث يصدق كل منهما على ما صدق عليه الآخر فيكون التعريف جامعا لجميع أفراد الم عرف مانما من دخول غيرها فيه فهي مساواة في الصدق ( وأما خلوه عن المحال ) فلان التعريف الحقيقي خاص بمقائق الموجودات واعتبار المحال فيها ينافي وجودها ، وذلك كاشتراكه على الدور أو التسلسل ( مثال الاول ) تعريف الحدث بأنه ما أوجده الفاعل والفاعل بأنه من [ أوجد الحدث وذلك دور لان معرفة الحدث تتوقف على معرفة الفاعل ومعرفة الفاعل تتوقف على معرفة الحدث .

( ومن الدور ) أخذ حكم الم عرف في التعريف كتعريف بعض التحوين الفاعل بأنه الاسم المرفوع المذكور قبله فله فان معرفة حكم الشيء تتوقف على معرفة الشيء وقد اشتهر ان الحكم على الشيء فرع عن تصوره ( ومثال الثاني ) تعريف الوجود بأنه صف وجودية أي ثابت لها الوجود فيقول الكلام الى وجودها وتسلسل الاسر الى حالي لا نهاية ( ولا يذهب عليك ) أن الدور الذي يشترط في صحة التعريف الحقيقي خلوه عنه هو الدور السابق بأن يكون العلم بالتعريف حقيقيا على سبيل العلم بالمعرف

## ٥٨ الخلاف في اشتراط المساواة - شروط حسن التعريف

«ومن هذا» أخذ المرف في التعريف كتعريف اللفظ الدال بأنه ما يدل على معنى وغير الدال بأنه ما لا يدل على معنى فكل منها موقوف على الآخر وذلك دور «ومنه» أن يكون التعريف مشعراً بتوقف شيء على شيء يتوقف عليه كتعريف الدلالة الوضعية بأنها كون اللفظ متى أطلق فهم معناه عند العلم بوضعه قائم اعتبر في هذا التعريف أن فهم المعنى يتوقف على العلم بالوضع ، ومن المعلوم أن العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فيلزم الدور «وأما الدور المعنى» وهو ما يكون تعقل الدائرتين فيه معياً بأن يحصل في النهن معاً فذلك لا يفسد التعريف اشتغاله عليه إلا إذا كان أحد الدائرتين المرف لأنه يشترط في صحة التعريف سبق العلم به العلم بالمعرف . أما إذا كان الدائرتان من أجزاء التعريف فلا يفسد التعريف الاشتغال عليه كتعريف الجدي بأنه إنسان له ابن هو أب كما قاله التفتازاني في شرح التسمية وهو ظاهر ( والتسلسل المحال ) هو ترتيب الموجودات الى ما لا نهاية كما سبق تنبيهك عليه أما التسلسل في الأمور الاعتبارية كالأضافات فغير محال . وفساد التعريف باشتغاله على شيء من المحالات الباقية ومثلها الترجيح بلا مرجح ظاهر لأنه لا يعقل أن يفيد شيء منها المرف ، فلا نطيل القول بالكلام عليه .

( ولا يخوت أن تنبهك ) على أن اشتراط مساواة التعريف للمعرف في صحة التعريف الحقيقي إنما هو عند متأخرى الناطقة ، أما المتقدمون فلا يشترطون في صحة التعريف الحقيقي ذلك بل يجوزون التعريف بالاعم والاخص كما يعلم ذلك بالرجوع الى كتب المنطق وسينبهك عليه في الجواب عن التسع فقرات . قال

وأما خلو التعريف عن الاغلاط اللفظية والالفاظ التي لا يتضح منها المراد كالمشترك والمجاز بدون قرينة معينة فمشرط لحسنه .

## (الشعبة الرابعة) — المنع الوارد على التعريف — ووجهه ٥٩

أقول : القسم الثانى من شروط التعريف الحقيقى ما يشترط لحسنه وهو شرطان ( أحدهما ) خلوه عن الأغلاط اللفظية ولعل المراد باللفظ الاعرابى ونحوه أما اللفظ المنوى فن القسم الاول ( وثانيها ) خلوه عما لا يظهر معناه كالمشترك والمجاز بدون قرينة تدل على المراد من المشترك ومن المجاز، فذلك القسم من الشروط انها هو الحسن التعريف لا لصحته فلا يقدح في التعريف من جهة صحته عدم خلوه عن ذلك وانما يقدح في حسنه . قال

## الشعبة الرابعة

### في الابحاث الواردة على اتعريف

٥٠ : برء عليه من الابحاث المنع، وقد سبق لك بيانه، والتعريف — وان كان تصورا — متضمن تصديقا بأنه معنى المعروف في التعريفات اللفظية وبأنه حد له في الحدود الحقيقية والاصطلاحية .

أقول : لما انتهى الكلام على شروط التعريف الحقيقى بقسميهما شروط الصحة وشروط الحسن كان من الواجب صناعة أن يخوض في بيان المناظرة في التعريف اخذا هو المقصود من الكلام في التعريفات، وأن يبدأ القول فيها ببيان الاعتراضات التى توجه عليها ( فيها المنع ) وقد سبق القول فيه اجمالا في البداية وسيجيء له مزيد اوضح بعد .

ولما كان المنع إنما يرد على التصديق لأن العلوب به أثبات الحكم ولأن التعريف من قبيل التصورات فلا يتوجه عليه المنع ، أجاب الكتاب عن ذلك بأن التعريف — وإن كان تصورياً — هو متضمن تصديقا ، قلنا الوارد عليه متوجه على ذلك التصديق الضمني ، وذلك ليس في الحدود الحقيقية فحسب ، بل هو في التعريفات اللفظية أيضا ، ففي الحدود الحقيقية حكم أن هذا المنع حدد للمعرف وفي التعريفات اللفظية حكم بأن ما ذكره من المنع هو معنى المعرفة — بفتح الراء فيها — ومثل الحدود الحقيقية في ذلك الحدود لاصطلاحية إن لم تكن من قبيل الحدود الحقيقية ، وقد عرفت حقيقة الحال فيما مر عليك من الكلام على أقسام التعريف فلا تغفل قال

وبجواب عن المنع الوارد على التعريف اللفظي بالنقل عن أهل اللغة ؛ وعن الوارد على الاصطلاح بالنقل عن أهل الاصطلاح ، أما المنع الوارد على الحد الحقيقي بعلم تسليم الجنسية أو الفصلية فيصعب الجواب عنه لصعوبة اثبات الجنسية أو الفصلية وإن كان المعرفة بأخذهما في الحد يدعى أن كذا جنس وكذا فصل .

أقول : قد يشرب إلى ذهنك أن الاعتراضات إنما توجه على التعريف الحقيقي دون غيره من سائر أقسام التعريف ، فبه لكتاب في الكلام على الجواب عن المنع أنها لا تختص به بل توجه على جميع الأقسام حيث تعرض في الجواب عن المنع للفظي والاصطلاحى والحقيقى ، ولعل المراد باللفظي ما يعمد لاسم ( مثال ذلك ) أن يقول المعرفة في اللفظي المدل الانصاف ، فيقول للمعرض



## عدم اشتراط المساواة في اللفظي — نقض التعريف ، ووجهه ٦١

لا نسلم أن العدل الانصاف، او يقول الاسد حيوان مفترس بناه ومخلقه فيقول المعارض  
لا نسلم ذلك، والجواب فيها يكون بالنقل عن أهل اللغة حيث كان التعريف يتضمن  
أن ذلك الذي هو معناه عند أهل اللغة، ومثله جوابا وتوجيها التعريف الاصطلاحي  
(والذي أراه) أن للتويع الواردة على التمازيف اللفظية والاصلاحية لا تكون مسندة  
بأى نوع من انواع السند لان المانع ان كان متيقنا كان النقض أولى من السند  
اللفظي وان كان شاكا فلا ينبغي أن يستند بسند تجوزي لانه اتباع لفظن فليكتف  
بالمعنى الذى حاصله . طلب تصحيح النقل .

(ولا يفوتنا أن تنبهك) على أن التعريف اللفظي لا يشترط فيه المساواة فقد يكون  
بالاعم كقولهم السعدان نبت وبالأخص كقول القاموس لها هوا لعب : لان اللعب  
نوع من اللهو ، وهو ما يكون فيه لغة من اللهو فهو أخص من اللهو المرادف للهو .  
ولما نزل ، اذا ادعى المعروف — بكسر الراء — أن ما ذكره من التعريف هو حد  
حقيق ، أن يمنع جنسية ما ادعى أنه جنس وفصلية ما ادعى أنه فصل لكن يصعب  
على الحاد الجواب عنه لان تمييز الدقيق من العريض عسير  
قال

ومما يرد على التعريفات (النقض) لان جعلها بيانا للمعرفات — بفتح  
الراء — يتضمن دعوى أنها مساوية لها أي أنها جامعة لافرادها  
لا يشذ شيء منها عنها، وممانعة لا تصدق على غيرها: بأن يقول الخصم  
للمعرف: تعريفك هذا غير صحيح لانه غير جامع أو غير مانع، وكل  
تعريف هذا شأنه غير صحيح

أقول : لعلك تذكر أن من شروط صحة التعريف الحقيقي مساواته للمعرف ،  
 فاذاً يتوجه عليه الاعتراض بالنقض ، وهو هنا وجود التعريف بدون المعرفة ، بأن  
 يكون التعريف اعم من المعرفة ، كتعريف الانسان الزنحى بأنه حيوان ناطق ، أو  
 وجود المعرفة بدون التعريف ، بأن يكون اخص . كتعريف الشكل الرباعي : بأنه  
 شكل يحيط به اربعة خطوط كل اثنين منها متقابلين متساويان ، وتستمع للنقض هنا  
 صورة اخرى فتنبه ( فان قلت ) ينقدح في النفس ان هذا الاعتراض خاص بالتعريف  
 الحقيقي فلا يرد على اللفظي والاصطلاحي لان المول فيها على النقل ( قلت ) قد  
 يقع في النقل تغيير بالتبديل او الزيادة أو النقص أو نحوها فيرد الاعتراض ان حصل  
 بذلك خلل . على أنه قد يتسارع بعض أهل الاصطلاح فيقع في تعريفه خلل ربما يعلم  
 من تتبع كلامه أو كلام موافقيه

( وأما توجه ) الاعتراض على التعريف الحقيقي بالنقض وان كان من قبل  
 التصورات لان جعلها بياناً للمعرفة يتضمن دعوى أنها مساوية لها أى أنها جامعة  
 لأفرادها لا يخرج منها شئ . وأنها لا تصدق على غير أفرادها فالنقض وارد عليها باعتبار  
 ما فيها من التصديق

( وصورة النقص ) ان يقول السائل بعد فراغ المعرفة من التعريف : تعريفك  
 هذا غير صحيح لانه غير جامع أو غير مانع ، وكل تعريف هذا شأنه غير صحيح  
 فتعريفك هذا غير صحيح . قال

ولا بد من شاهد على فساد ، بأن يبين انه يشمل كذا وليس  
 من أفراد المعرفة أو لا يشمل كذا وهو من أفرادها ، وكل ما هذا شأنه  
 فهو غير جامع ، أو غير مانع

أقول : لا يكون الاعتراض على التعريف بالنقض موجها إلا إذا أتى الناقض بدليل على فساد التعريف بأن يبين أنه يشمل كذا وليس من أفراده أو لا يشمل كذا وهو من أفراده ، كأن يقول في المثال الأول السابق : إن هذا التعريف يصدق على الإنسان الأبيض وليس بإنسان زنجي ، وفي الثاني : لا يصدق تعريفك هذا الأعلى للمربع والمستطيل من أفراد المربع ، ويسمى هذا الدليل شاهد النقض ، فإذا لم يأت الناقض بشاهد على فساد التعريف كان النقض مكابرة غير مسموعة . قال :

وينقض التعريف أيضا باستلزامه المحال : كان يقول الخصم :  
تعريفك غير صحيح لأن فيه دورا ، والدور مستلزم للمحال والمستلزم للمحال غير صحيح

أقول : قد سبق تقرير الاعتراض على التعريف الحقيقي بالنقض بأنه غير مساو للمعرف . ولما كان للنقض الذي يفترض به على التعريف صورة أخرى ذكرها في هذه الجملة ، وهي النقض باستلزام المحال من الدور أو التسلسل أو اجتماع التقيضين أو ارتفاعها أو سلب الشيء عن نفسه ( مثال ذلك ) أن يقول المترض : تعريفك هذا غير صحيح لأن فيه دورا والدور مستلزم للمحال : لأن فيه سبق الشيء على نفسه وهو بمعنى الفساد ، والمستلزم للمحال غير صحيح ، فتعريفك هذا غير صحيح وبقية الأمثلة لا تخفى عليك فلا تطيل القول بالتعرض لهذا ، وقد بينت فيما سبق وجه بطلان التعريف باستلزامه للمحال فتهبه .

(وقد سبق) ١٤٢ يفترض به على التعريفات مطلقا النقض بأنه ليس أجلى من المرفوع  
: انظر إلى نفس مفهوم اللفظ : في الحقيقي ، وإلى دلالة اللفظ عليه : في اللفظي ،

وذلك أعم من أن يكون مساوياً في المعرفة كالتضايين : كتعريف الابن من له ابن أو أخى كتعريف النار بأنها شيء يشبه النفس في اللطافة . قال .

( ويجب عن الاول ) بالمتع أو بأن التعريف باعتبار المشهور مما يصدق عليه الم عرف أو تمييزه عن كذا لا عن كل الأعيان أو بأنه تعريف بالأعم على رأى المتقدمين ( ويجب عن الثانى ) بمنع الدور أو بمنع استلزامه للمحال لأنه دور معى لا سبقي

أقول : إذا اعترض السائل التعريف ( بالنقض بأنه غير جامع ، أو غير مانع ) فللمعرف طريقان : ( أحدهما ) المتع أى منع مقدمة من شاهد النقض فيصير الم عرف سائلاً والسائل مستدلاً : وهى الصغرى ، أو الكبرى وهى أنه كل تعريف لا يكون مساوياً للمعرف باطل ، مستنداً ذلك بأنه تعريف بالأعم على رأى المتقدمين ( وثانيهما ) التحرير ببيان المراد بالمعرف أو التعريف ، وأنت المقصود بالمعرف المشهور مما يصدق عليه لا كل ما يصدق عليه ، أو أن المقصود بالتعريف تمييز الم عرف عن بعض أعيانه لا عن كل أعيانه ، وإذا لا يرد الاعتراض . وذلك لا يبعد أخفاً ، أما تغيير الم عرف أو التعريف فيمد أخفاً . ( ويجب عن النقض باستلزام الدور ) بمنع الدور بأن يقول الم عرف لانسلم أن فيه دوراً ، أو بأنه دور معى لاسبق كما في التضايين ، وهو غير قاذح في التعريف ، ( وعن النقض بالتسلسل ) بأنها ليست بمجموعة في الوجود كما في المعدات ، أو بأنها أمور اعتبارية والتسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال ( وبذلك ) لا يحتاج الى تنبيه على أن الاعتراض بالنقض باستلزام المحال

لا يرد على التعريف اللغوى اذ لا يمتثل ذلك لكن قد تسمى كلمة بأخرى ثم الأخرى بالأولى في القاموس وغيره ولا يلزم الدور لان آثاره لابد أن يجمع احدهما من خارج (أما الاعتراض بالنقض بسكون التعريف أخفى) فالظاهر أنه يمتثل توجهه على التعريف اللغوى لكنه غير قاطع : اذ عمدة المرفق فيه النقل عن أهل اللغة ، لكن قد يكون قصد أهل اللغة تعريف لفظ بآخر فيعكس التأمل فيترض عليه بذلك ويكون قاطعا ، ومثل اللغوى في ذلك التعريف الاصطلاحي فلا تكن من الغافلين . قال :

أما المعارضة فيعقل ورودها على الحدود التامة ومعناها هنا ابطال دعوى المرفق أن تعريفه حد تام بذكر حد تام يخالف له ولا يقدح الا اذا ثبت كون الثاني حدا تاما بالدليل أو اعتراف الخصم لانه لا يمتثل أن يكون لشيء واحد حقيقتان

أقول : قد سبق أن المترض على التعريف بالنقض صار مستدلا ، وصار للمرفق سائلا . فله الحق في الاعتراض بما يقبله شاهد النقض من التبع والنقض والمعارضة ، أما الخصم المترض على التعريف الحقيقي فقد يتوهم انه ليس له أن يترض عليه الا بالتبع والنقض دون المعارضة الابنوع من أنواعها . انتهى اقامة الدليل على نقيض ما أقام عليه الدليل الخصم ، واتم تعريف هنا ببناء الدليل فلو قيل بالمعارضة هنا لكان معناها ذكر تعريف لنقيض ما عرفه الخصم وهذا لا يضره الا اذا كان عين الاول بخلاف اقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل (فرغ الكتاب هذا التوهم) ببيان معنى معارضة التعريف وهو أنها ابطال دعوى المرفق الضمنية وهي

تعريض حد تام ( بذكر حد تام للمعرف مغاير لما ذكر صاحب التعريف مفهومه وما ولا تقتض .  
 هذه المعارضة الا ادعى صاحب التعريف ضمنا أنه حد تام وثبت أن ما قاله السائل حد تام .  
 لما بالدليل واما باعتراف صاحب التعريف ، وكان مغايرا لما ذكره المرف في المفهوم .  
 ( مثال ذلك ) أن يقول المرف ( الانسان هو للتنفس الضاحك ) فيقول السائل هنا  
 معارض بأنه ( حيوان ناطق ) أي : وكل حد كذلك باطل ، فصغرى دليل  
 المعارض تشير الى مقدمات ثلاث ، وهي أن ماعرفه محدود بما ذكره وأن ما ذكره .  
 احد تام وأنه مغاير للاول فلصاحب التعريف منع احدى هذه المقدمات  
 ( ووجه ورود المعارضة على الحد التام ) انه لا يخل ان يكون للمع  
 واحد حقيقتان فإذا ثبت ان ما ذكره المعارض حد تام اتفق كون الاول كذلك  
 ( ولهذا ) لا ترد على الحد الناقص والرسم الا بمباين لانها يتمددان بلا تباين ، فالحد  
 الناقص كعريف الانسان بأنه ( جسم ناطق ) وبانه ( جوهر ناطق ) والرسم كعريفه بأنه  
 ( حيوان ضاحك بالطعم ) ، وبانه ( متنفس قابل للعلم والكتابة ) . قال :

واذا قد غنينا بالبحث في التصورات : وكان — لاجرم — منها  
 التقسيم وجب أن تعرض للقول فيه ، فنقول

أقول : لا انقضى ما أراده من القول في بحث التعريفات من التصورات .  
 وكان لتصورات قسم آخر غير التعريفات تقع فيه الخصومة والمناظرة ، وجب .  
 أن يأخذ حقه من العناية كما أخذت حقوقها التعريفات ، فيجب أن يدور  
 القول في بيانه وبين الاعتراضات الواردة عليه والجواب عنه ، وكلمة « لاجرم » .  
 يتوفاى بها لتأكيد الجزم بالخبر . وقد وعد الكتاب بأنه سيقول في التقسيم  
 قوله في التعريفات فيبين حقيقته وأقسامه والإبحاث الواردة عليه والجواب عنه .

## (الشعبة الخامسة) تقسيم الكل الى جزئياته والكل الى اجزائه ٦٧

في شئ ثلاث كما سبق التنيه عليه بالبداية فترقب . قال :

### الشعبة الخامسة

« في التقسيم وأنواعه باعتبار المقسم وأنواعه باعتبار الاقسام »

أقول : التقسيم - وان كان من قيل التعريف الحقيقي لانه رسم بالخاصة - هو من ناحية معناه وتقسيمه والاعراضات التي تتوجه عليه يخالف التعريف ، فكان جديرا لذلك بالافراد بالبحث من هاتين الجهتين ، وهذه الشبهة تبحث في تقسيمه باعتبار المقسم وباعتبار الاقسام ، وسترى ذلك فيما ستقبله من مباحث الكتاب منهلا تفصيلا وافيا لابقى لك في المقام شبهة ، ( ومعنى التقسيم لغة ) : تحليل الشيء وتجزئته ، هكذا قال بعضهم ، وذلك انما يناسب تقسيم الكل الى أجزائه ، ولعل الانسب في بيان المعنى القوي أن التقسيم جعل الشيء أقساما ، وكثيرا ما تأتي صيغة التفعيل لذلك المعنى ، ومناسبة هذا المعنى لنوعى التقسيم : تقسيم الكل الى أجزائه وتقسيم الكل الى جزئياته لا تخفى عليك فنفعل . قال :

( فالاول ) اما تقسيم الكل الى جزئياته بضم قيود الى مشترك يكون مع كل قيد منها قسما كتقسيم الصلاة الى مكتوبة ونافلة ، أو تقسيم الكل الى أجزائه بتحليله اليها كتقسيم الماء الى أكسجين وأيدروجين

أقول : لما قدم أن التقسيم اعتبارين : أحدهما اعتبار القسم ، والثاني اعتبار الأقسام ، أخذ يتكلم على بيان التقسيم بالنظر لكل من الاعتبارين على الترتيب فبدأ بالكلام على التقسيم باعتبار القسم فقال : فالأول — معنى التقسيم باعتبار القسم — اما تقسيم الكل الى جزئياته واما تقسيم الكل الى أجزائه . واما كان هذا باعتبار القسم لانه منظور فيه الى كون القسم هيا أو كلا ، ومثل للأول بتقسيم الصلاة الى مكتوبة ونافلة فهذا تقسيم حاصل بضم قيوده الى مشترك هو مع كل قيد قسم منه . بأن يقال الصلاة ان كانت مطلوبة طلبا جازما فككتوبة وان كانت مطلوبة طلبا غير جازم فنافلة . فإذا يكون ذلك التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى جزئياته . ومثل للثاني . بتقسيم الماء الى ألسجين وأيد ووجين فهذا تقسيم كل الى أجزائه لان الماء متكون منهما فتقسيمه اليهما هو تحليله وتجزئته اليهما وذلك ظاهر . قال :

والفرق بينهما ان الاول يصح حمله على كل قسم من أقسامه  
حل مواطاة ، وهو حل هو هو : كما يقال في المثال السابق  
الصلاة المكتوبة صلاة ، والصلاة نافلة صلاة ، وكما يقال في تقسيم  
الكلمة الى اسم وفعل وحرف : الاسم كلمة ، الفعل كلمة ،  
الحرف كلمة .

أقول : لما كانت التقسيم باعتبار القسم ينقسم الى تقسيم الكل الى جزئياته  
وتقسيم الكل الى أجزائه ، وكان لابد من فرق بينهما ، شرع في ذكره بادئنا  
بمنازبه الاول ليكون على ما سبق من الترتيب ، ولانه أكثر دورانا ، فقال .



إن تقسيم الكل الى جزئياته يختص بأنه يصح حل المقسم فيه على كل قسم من أقسامه  
 محل المواطة وقد فسروه بأنه محل هو هو : أى أن المحمول فيه يواطىء المحمول  
 عليه ويوافقه من غير تأويل . وذلك كما يقال في المثال السابق : الصلاة المكتوبة صلاة  
 والصلاة النافذة صلاة ، وكما قل في تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف : الاسم  
 كلمة ، الفعل كلمة ، الحرف كلمة : يحمل الصلاة في المثال الاول على كل قسم وحل الكلمة  
 في الثاني كذلك حل وافق فيه المحمول المحمول عليه من غير تأويل ، فالتقسيم  
 في المثالين صادق على أقسامه صدق محل بغير تأويل . قال

وأما تقسيم الكل الى أجزائه فلا يصح فيه ذلك ، بل يحل  
 على أقسامه محل اشتقاق ، وهو محل ذو هو : كتقسيم الصلاة الى  
 أركانها من النية وتكبيره الاحرام وما الى ذلك : فانه لا يصح أن  
 يقال النية صلاة ، أو تكبيرة الاحرام صلاة ، وانما يصح أن يقال :  
 النية ذات صلاة . الخ . كما يقال الأكسجين ذوماً .

أقول : يختص تقسيم الكل الى أجزائه بأنه لا يصح فيه الاخبار بالمقسم عن  
 كل قسم من غير تأويل وهو محل المواطة ، بل لا بد في صحة الاخبار  
 فيه من التأويل ، فلا يصح أن يقال في تقسيم الصلاة الى أركانها من النية  
 وتكبيره الاحرام وما ينضم الى ذلك من الأذان وغيرها : النية صلاة أو تكبيرة  
 الاحرام صلاة ، ولا في تقسيم الماء : الأكسجين ماء ، وانما يصح أن يقال : النية  
 ذات صلاة أو تكبيرة الاحرام ذات صلاة ، والأكسجين ذوماً ، وذلك لأن المقسم  
 موجود في كل قسم في تقسيم الكل الى جزئياته فذلك صح محله عليه بغير تأويل

أما في تقسيم الكل الى أجزائه فليس المقسم موجوداً في كل قسم ، والا كان الجزء أكبر من الكل وهو بدهى الفساد . قال :

والشئ المنقسم يسمى مقسماً ومورداً للقسمه ، والاشياء المنقسم اليها تسمى أقساماً ، وكل قسم بالنسبة للآخر يسمى قسماً له كتقسيم الحيوان الى : انسان و فرس : فان كلا منها قسيم للآخر ومباين له وقسم من الحيوان ، كما أن الحيوان مقسم لها

أقول : لما انتهى من الكلام على التقسيم بالاعتبار الاول شرع بين الاسماء الاصطلاحية للشئ المنقسم والذي انقسم اليه فقال : ان الشئ المنقسم يسمى مقسماً ومورداً للقسمه . والاشياء المنقسم اليها تسمى أقساماً ، ويسمى كل قسم منها بالنسبة للآخر قسماً له . وقسم الشئ في الاصطلاح ما يباينه ويندرج معه تحت كلى ، (ثم أورد الكتاب) مثالا تطبيقا على ذلك فقال : كتقسيم الحيوان الى انسان و فرس فان كلا منها قسيم للآخر ومباين له وقسم من الحيوان كما أن الحيوان مقسم لها ، (وأنت ترى) أنه انما تعرض لتقسيم الكلى الى جزئياته ولم يتعرض لتقسيم الكل الى اجزائه في التسمية الاصطلاحية ، (ولذلك نقول) انه لم يتعرض له لان ذلك لا يجري فيه (وأنا أرى) أن ذلك غير متقدح وان الظاهر جريانه فيه غاية الامر أنه يخالفه في تفسير القسم فان كل جزء بالنسبة للآخر يسمى قسماً له بمعنى أنه يدخل معه تحت كل فكل تركه التعرض له لانه غير كثير الدوران في المحاورات مع أنه يفهم أن يظم من هذا بطريق المفارقة . فته . قال :

وليس يلزم في التقسيم ذكر انقسم مع الاقسام ، فكما يصح في تقسيم الزكاة الى زكاة زرع وماشية وغيرها أن يقال الزكاة اما زكاة زرع واما زكاة ماشية الخ ، يصح أن يقال : الزكاة اما في الزرع أو الماشية ، وفي الحالة الثانية يكون المقسم ملحوظا مع كل قسم داخلا في مفهومه أو خارجا مقدرا

أقول : بعد أن ذكر التقسيم بالاعتبار الاول وما فيه من الاسماء الاصطلاحية حوض ذلك بما أورده من المثال ، بين كيفية التقسيم في تقسيم الكل الى جزئياته وأن ما يتوهم من وجوب التعرض فيه لذكر المقسم مع كل قسم صريحا ليس بصحيح ، بل يصح التعرض له ويصح اغفال ذكره دون ملاحظته فانه لا بد منها ، فقال : وليس يلزم في التقسيم ذكر المقسم مع الاقسام ، فكما يصح في تقسيم الزكاة الى زكاة زرع وماشية ان يقال الزكاة اما زكاة زرع واما زكاة ماشية ، يصح ان يقال الزكاة اما في الزرع او الماشية ، وفي الحالة الثانية يكون المقسم ملحوظا مع كل قسم داخلا في مفهومه أو خارجا مقدرا ، وأنت اذا استقرت عباراتهم في التقسيمات ترى أن الكثير فيها بل المطروق منها انما هو الحالة الثانية : ( مثلا ) قالوا لكلمة اسم وفعل وحرف ولم تر أحدا قال الكلمة كلة اسم وكلة فعل وكلة حرف والمقسم هنا داخل في مفهوم الاقسام فلا يقدر لانه يكون مستدركا ، وقالوا الاسم معرب ومعنى ولم يقولوا الاسم اسم معرب واسم مبنى . والمقسم هنا محذوف لكنه مراد فيقدر ليصح التقسيم . قال :

وبالاعتبار الثاني ينقسم الى حقيقي واعتباري ، وكل منها الى استقرائي وعقلي . (فالحقيقي) ما تكون الاقسام فيه متباينة عقلا وخارجا كتقسيم المعدن الى حديد ونحاس وغيرها ، (وأما الاعتباري) فلا يعتبر فيه لصحة التقسيم الا التباين في العقل دون الخارج

أقول : تعرض في هذه الجلة للكلام على التقسيم باعتبار الاقسام ، وينبغي باعتبار الاقسام أن هذا التقسيم منظور فيه للاقسام من حيث تباينها عقلا وخارجا أو عقلا غيب ، وكون الحصر فيها عقليا أو استقرائيا كما ان التقسيم باعتبار الاول منظور فيه للتقسيم من حيث صحة حمله على كل قسم حل مواظاة وعدم صحة حمله كذلك ، وهو بهذا الاعتبار الثاني ينقسم الى (حقيقي) وهو متباين في الاقسام عقلا وخارجا ، كتقسيم المعدن الى حديد ونحاس وغيرها فان هذه الاقسام متباينة في الوجودين ، العقلي والخارجي ، (والى اعتباري) وهو متباين في الاقسام في العقل دون الخارج . وكل من الحقيقي والاعتباري ينقسم الى عقلي واستقرائي : فان الحصر في الاقسام اذا لوحظ من ناحية العقل فهو عقلي وان لوحظ من ناحية الخارج فهو استقرائي ، فالاقسام أربعة ، والعقلي قطعي والاستقرائي جلي ، وليس كل من الحقيقي والاعتباري ينقسم الى قطعي وجلي ثم كل منهما الى عقلي واستقرائي فتعود الاقسام الى ثمانية . وبعض السكاكين في هذا المقام كلام غير معقول ضربنا صفعاً عن ذكره . فقد استبان لك أنه لا بد في صحة التقسيم من تباين الاقسام واندراجها تحت القسم . (ونبه بعضهم هنا) على أن ما لم يذكر في التقسيم من الاقسام يسمى

## الفرق بينهما — مثال تصادق الاقسام في الاعتبارى ٧٣

(واسعة) ، كتقسيم الانسان الى ذكر وأنثى ، والحشى قسم منه ولم يذكر في هذا التقسيم فيكون واسعة . قال :

فالتباير بين الاقسام ( في الحقيقى ) يكون بحسب المفهوم  
والمصادق ( وفي الاعتبارى ) يكون بحسب المفهوم فحسب ،  
كتقسيم الكلى الى الجنس والفصل والنوع والخاصة والمرض العام  
فانها متباينة بحسب المفهوم غير متباينة بحسب الصدق : لانها تصدق  
على النون فهو جنس للاسود والايض ، ونوع للمتكيف ، وفصل  
للمتكيف لان غيره لا يتصف باللون وخاصة للجسم لان غيره  
لا يكون ملوناً ، وعرض عام للحيوان .

أقول : لما قدم أنه لا بد لصحة التقسيم من تباين الاقسام واندراجها تحت  
للقسم بأن يكون كل منها أخص منه ، وكان التباين بين الاقسام في التقسيم  
الحقيقى على وجه مغاير للتباين في التقسيم الاعتبارى : اذ التباين في التقسيم  
الحقيقى من ناحيتين وفي الاعتبارى من ناحية واحدة ، تمرض هنا لبيان  
التباين في كل منهما فقال : ان التباير بين الاقسام في الحقيقى يكون بحسب المفهوم  
والمصادق وفي الاعتبارى بحسب المفهوم فحسب ، ( فالاول ) كتقسيم الحيوان الى انسان  
وفرس ، فهما متبايران مفهوماً ومصادقاً وهو ظاهر ( والثانى ) كتقسيم الكلى الى الجنس  
والمفصل والنوع والخاصة والمرض العام : فان هذه الاقسام متباينة بحسب المفهوم  
وذلك ظاهر ، غير متباينة بحسب الصدق : لانها تصدق على نوى واحد كاللون

فانه جنس للاسود والابيض ونوع المتكيف وفصل للكثير لان غيره لا يتصف باللون فان الشفاف لالون له ، وهو خاصة للجسم : لان غير الجسم كالمرض لا يكون ملوناً ، وهو عرض عام للحيوان لانه يصدق على غيره .  
( وربما يفيد الكلام في هذا المقام ) التباين الكلي بين التقسيمين ، وأنه يصدق سلب كل منهما عن الآخر سلباً كلياً ، فلا شيء من التقسيم الحقيقي باعتبارى ولا شيء من التقسيم الاعتبارى يحقق لكن هذا ان لم يكن غير معقول فهو في غاية البعد . والذي يصح في النقل هو أن المدار في صحة التقسيم الاعتبارى هو التباين مفهومًا سواء وجد التباين صدقاً أم لا ، والمدار في صحة الحقيقي على التباين صدقاً ومفهوماً ، فيكون الاعتبارى اهم ، فكل حقيقى اعتبارى وليس كل اعتبارى حقيقياً وإذا ينبغي ان نحذف من تعريف الاعتبارى كلمة « غريب » فتأمل . قال :

والتقسيم (العقلي) مالا يجوز العقل فيه وجود قسم آخر ؛ وهو يكون مردداً بين التنى والاثبات : كتقسيم المعلوم الى موجود وغير موجود : فان العقل لا يجوز غيرها في هذا التقسيم . (والاستقرائي) مالا يجوز العقل فيه وجود قسم آخر وان لم يوجد بالفعل

أقول : لما قدم أن التقسيم باعتبار الاقسام ينقسم الى حقيقى واعتبارى ، وأن كلا ينقسم الى عقلى واستقرائى وشرح في الجملة السابقة كلا من احقيقى والاعتبارى اقتضت الصناعة أن يبين كلا من التقسيم العقلى والاستقرائى وقام بعقما فيهما على هذه الجملة فقال : (ان التقسيم العقلى) هو مالا يجوز العقل فيه وجود قسم

آخر غير الأقسام التي ذكرها المقسم . وقد جرت العادة بأن يكون  
 مردهاً بين التفي والاثبات . وذلك كقسم المعلوم الى موجود وغير موجود :  
 فان العقل لا يجوز غيرها في هذا التقسيم ، ومن هنا تعلم أن قولهم وهو  
 ما يكون مردهاً بين الاثبات والتفي ليس شرطاً ولا أمراً كلياً بل هو عادي  
 في الغالب اذ ليس في المثال السابق التردد بين التفي والاثبات اذا قيل المعلوم  
 اما موجود أو معدوم أو قيل المعلوم موجود وغير موجود ، (فالتقسيم العقل) اما  
 مرده بين التفي والاثبات نحو المعلوم اما موجود أو غير موجود ، أو مرده بين  
 ماهو بمنزلة التفي والاثبات نحو : المعلوم اما موجود أو معدوم ، أو غير مرده  
 لكنه بمنزلة الردد نحو المعلوم موجود ، ومعدوم ، أو المعلوم موجود وغير  
 موجود .

(وأما الاستقرائي) فهو مايجوز النقل فيه وجود قسم آخر وان لم يوجد  
 يالفضل . قال

وطريق معرفة أقسامه الاستقراء كتقسيم زمن الحيز الى يوم  
 وليلة هي أقله والى ستة أو سبعة هي غالبه والى خمسة عشر يوماً  
 هي أكثره ، وكتقسيم العنصر الى تراب وماء وهواء ونار .

أقول : السدة في التقسيم العقل هو العقل من غير اعتماد على الخارج .  
 أما الاستقرائي فالسدة فيه الاستقراء وتتبع أفراد مورد القسمة في الخارج  
 فهو طريقه . ( مثال ذلك ) تقسيم زمن الحيز الى يوم وليلة هي أقله وأكثره

سة أو سبعة هي غالبه، وإلى خمسة عشر يوما هي أكثره . ( مثال آخر ) تقسيم النضر وهو أصل المواليد كالنبات والحيوان إلى أربعة أقسام وهي التراب والماء والهواء والنار، فالسبعة في تقسيم زمن الحيض من حيث أقله وغالبه وأكثره وفي تقسيم النضر الذي هو أصل للمواليد إلى هذه الأقسام الأربعة استقراء أقسامها في الخارج . فذلك الأقسام هي الموجودة في الخارج ، والمقل يجوز في كل من التقسيمين قسماً آخر وإن لم يوجد بالفعل . قال :

والغالب فيه ألا يردد بين النفي والاثبات، وقد بسلك به ذلك ضبطاً للأقسام ومنعاً للانتشار : كان يقال : زمن الحيض إما يوم ولية أولاً ، الأول هو الأقل، والثاني إما ستة أو سبعة أولاً ، الأول هو الغالب ، والثاني وهو خمسة عشر يوماً هو الأكثر ويسمى هذا الأخير مرسلًا .

أقول : قد علمت أن التقسيم العقلي يردد فيه بين النفي والاثبات ، أمه الاستقراء فلا يردد فيه بين النفي والاثبات غالباً ، لكنه قد يؤتى به في صورة التقسيم العقلي ، فيردد بين النفي والاثبات ضبطاً للأقسام ومنعاً للانتشار ، وأظن أنك غير محتاج إلى بيان ذلك لأنه من الظهور بمكان ، ويسمى مصدوق النفي في اصطلاحهم مرسلًا ومعنى إرساله أن يكون مفهوم القسم أعم مما وجد بالاستقراء ، فيكون قد أرسل عن العموم بتخصيصه بما يوجد بالاستقراء . (وليس بلازم) أن يكون الإرسال في القسم الأخير كما في مثال الكتاب وهو أنه يقال : زمن الحيض إما يوم ولية أولاً الأول هو الأقل ، والثاني إما ستة أو



سبعة أولاً ، الاول هو الغالب وتثاني وهو خمسة عشر يوماً هو الأكثر . فإن  
الاخير يصدق على أعم من الحصة عشر يوماً . ( فقد يكون ) الارسل في الاول  
كان يقال : المتصر اما غير مه أو مه . قال

## الشعبة السادسة

### في شروط التقسيم

قد استبان لك مما سبق أنه يعتبر في صحة التقسيم أن يكون  
جامعاً مانعاً وأن تكون الاقسام متباينة ، ولا يجعل فيه قسم الشيء  
قسماً له ، ولا قسم الشيء قسماً منه كتقسيم الحيوان الى ناطق ونام ،  
فقد جعل الناطق قسماً للنامي وهو قسم منه وتقسيم الانسان الى  
زنجي وصاهل ، فقد جعل في هذا التقسيم قسم الشيء قسماً منه  
فالتقسيم الذي لا تتوافر فيه هذه الشروط يكون قاسداً .

أقول : لا يخفى على بصير مر على ماسبق في الشبهة الخامسة من البحث  
ما يعتبر في صحة التقسيم من الشروط لكنه ذكرها هنا في بحث خاص  
بعنوان الشرطية لتأكد مبلغ اعتبارها ، فأفاد أن الشروط المتبعة في صحة  
التقسيم أربعة : أن يكون جامعاً مانعاً ، وأن تكون الاقسام متباينة ، والا يكون  
قسم الشيء قسماً منه . ولا قسم الشيء قسماً له ، ويرجع هذان الشرطان  
الى كون كل قسم أخص مطلقاً من القسم وتباين الاقسام فتؤول

العروض انى ثلاثة (فإن قلت) ينقدح في النفس ان كون كل قسم أخص يستثنى عنه باشتراط المنع وتباين الاقسام لان اشتراط المنع يخرج لازم والمباين للعقسم واشتراط تباين الاقسام يخرج ما لو كان القسمان متلاساوين للعقسم أو أحدهما مساويا والآخر أخص فقد خرج بهذين كل يخرج باشتراط الاخضية فافادته (قلت) يظهر أن هذا صحيح في التقسيم الحقيقي اما الاعتبارى فليس فيه تباين الاقسام في الصدق فيجب أن يفترق فيه كون كل قسم أخص مطلقاً من المقسم ليخرج ما لو كان القسمان مساوين للعقسم أو أحدهما مساويا له والاخر أخص نحو الانسان اما ضاحك بالقوة أو كاتب بالقوة ونحو الانسان اما ضاحك بالقوة أو زنجى ، فتأمل (فاذا لم يتوافر هذه الشروط في تقسيم) كان فاسداً ، وذلك كتقسيم الحيوان الى ناطق ونام . فانه تقسيم فاسد لانه فقد شرط كون كل قسم أخص مطلقاً من المقسم . اذ التنى ليس أخص من الحيوان بل هو أعم منه ، وفقد شرط تباين الاقسام لانه ليس مبايناً للناطق ، وكتقسيم الانسان الى زنجى وصاهل فانه تقسيم فاسد لانه فقد شرط كونه مانعاً اذ الصاهل ليس قسماً من الانسان وبعبارة أخرى : جعل فيه قسيم الشيء قسماً منه أو فقد كون القسم أخص من المقسم ، (ولعلك تقول) لم تعرض لشرط اندراج الاقسام تحت مورد القسمة فكأنك لاقتصره شرطاً في صحة التقسيم مع أنه لايجبال لشك في شرطية . (فاذا قلت ذلك كنت غير منصف) لان في اعتبار شرطية كون التقسيم مانعاً متباين الاقسام التبع ما ينشئ عن التصريح بذلك فتنبه ولا تكن من الغافلين . قل .

### الشعبة السابعة

في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها  
أقول : الحلقة الثانية من المناظرة في التقسيم الاعتراضات الواردة عليه .

والخلفة الثالثة الجواب عنها ، فلما أتم الكلام على الحلقة الأولى وهي التقسيم وبين أقسامه أخذ في بيان هاتين الحلقةين وقد تكلم عليهما في شمة واحدة لفدة اتصالها وقسم الكلام على الأولى لأن ذلك حقها اذ هي مورد للخطرة . قال

للسائل أن ( يعترض على التقسيم ) بأنه غير جامع وكل تقسيم غير جامع فاسد . ( ويجاب عنه ) اذا كان استقراييا بمنع الصغرى مستنداً بأنه لا يوجد قسم آخر بالفعل وان جوز العقل وجوده ، وذلك لا يفسد صحة الاستقرايى وإنما يفسد صحة التقسيم العقلى .

أقول اذا أورد المقيم تقسيماً فهو يدعى بأمراده أن الشروط المنيرة في صحة التقسيم من كونه جامعاً مانعاً الخ متوافرة فيه ، ( فللسائل أن يعترض التقسيم من هذه الناحية ) فيقول مثلاً ان تقسيمك هذا غير جامع وكل تقسيم غير جامع فاسد فتقسيمك هذا فاسد . فاذا اعترض السائل التقسيم بذلك ( فليقسم أن يجيب بمنع الصغرى ) اذا كان التقسيم استقراييا كتقسيم النضر الى ماء وتراب وهواء ونار ، فيمنع الصغرى مستنداً منه بأنه لا يوجد قسم آخر بالفعل وان جوز العقل وجوده ، وعدم الجمع على هذا الوجه لا يفسد التقسيم الاستقرايى وإنما يفسد التقسيم العقلى كما سبق الايماء اليه في الفرق بين التقسيمين .

( ولعلك تقول سائلاً ) من أى نوع هذا الاعتراض من الانواع الثلاثة للتحق والنقض والمماضة ؟ فان حاصل هذا الاعتراض ادعاء انتفاء شرط من شروط صحة التقسيم وهو كونه جامعاً ، ثم أراك بعد هذا تقول فلما قسم

أن يجيب بتمتع الصغرى الخ ، فليس ذلك الاعتراض منأ لأنه لا يتجه الجواب عنه بذلك كما هو معلوم ، ولا هو نقض اجمالي لأنه وارد على مقدمة معينة وهي شرط الجمع ولا هو معارضة بأى نوع من أنواعها الثلاثة وهو ظاهر .

( فأقول ) هو اعتراض بالنقض فيما يظهر لأن القسم بتقسيمه يدعى حصص مورد القسمة فيما ذكره من الأقسام وأنه مساو لها ولا يوجد في غيرها فإذا ادعى السائل أن مورد القسمة يوجد في غير ما ذكره من الأقسام وأنه ليس كما وجد القسم وجد قسم من هذه الأقسام فهو نقض بالتخلف (وامه) تخلف قسم عن التقسيم

( فن قلت ) نشأ من ذلك اشكال آخر وهو أن هذا الاعتراض على ما قررت يكون غير موجه حيث ان السائل لم يأت بشاهد النقض ( قلت ) هذا وجه فله أتى به لكن لم يذكره احتصارا (ولم) بذلك التحقيق كشفت القناع عن هذا الاشكال وعلى هذا قد صار القسم سائلا والسائل مستدلا قال :

وتحرير المراد ان كان عقليا، فإذا قال القسم المعلوم اما موجود أو غير موجود فاعترض السائل ذلك بأنه غير جامع لخروج الحال وكل تقسيم كذلك فاسد، فيجيب بتمتع الصغرى منأ مسندا بتحرير القسم بأن يقال أريد بالمعلوم مالا يشمل الحال او بتمتع خروجه لأنه أريد بالموجود مايشمله ، أو بتمتع الكبرى وهي أن كل تقسيم لا يكون جامعا فهو باطل لم لا يجوز أن يراد الافراد المشهورة .

أقول : إذا اعترض السائل التقسيم بأنه غير جامع وكان استقرايًّا فقد علمت موقف المقسم معه وحاله في الجواب عن اعتراضه ، أما إذا كان التقسيم عقليًّا فاعترضه السائل بأنه غير جامع فموقف المقسم معه لا يتغير على منى أنه يصير السائل مستدلاً والمقسم سائلاً لكن حاله في الجواب يخالف حاله فيما إذا كان التقسيم استقرايًّا : فإن له الجواب بمنع الصغرى مناصاً مستنداً بتحرير المقسم أو تحرير القسم ، وبمنع الكبرى ، ويوضح ذلك بالتطبيق على المثال السابق ذكره في الكتاب وهو تقسيم العلوم إلى موجود وغير موجود ، (فإذا اعترض) السائل هذا التقسيم بأنه غير جامع لخروج الحال وكل تقسيم كذلك فاسد ، (فيجواب) بمنع الصغرى ، وهي كونه غير جامع ، مناصاً مستنداً بتحرير المقسم بأن يقال يمنع كونه غير جامع لأن المراد بالعلوم ما لا يشمل الحال ، أو بتحرير القسم بأن يقال المراد بالموجود ما يشمل الحال ، (وله الجواب) بمنع الكبرى وهي « كل تقسيم كذلك فاسد » بأن يقال لا نسلم أن كل تقسيم كذلك فاسد فإن المراد التقسيم للأقسام المشهورة . ولا يبعد هذا إضماراً للمقسم — بتشديد السين — والسؤال الذي نشأ من الجواب عن الاشكال الوارد على الاعتراض بأن التقسيم غير جامع لا يرد هنا لأن المفترض ذكر شاهد النقص فتفطن . قال :

أما الاعتراض على التقسيم الاعتباري (بأنه غير متباين الأقسام)  
في الخارج فغير موجه إذ المعبر تباين الأقسام فيه بحسب الاعتبار  
في العقل .

أقول : قد صرح في شعبة شروط صحة التقسيم بأن تبين الأقسام وأنه في الحقيقى بحسب المفهوم والصدق وفيه الاعتبارى « بحسب المفهوم بحسب » فاذاً (للسائل أن يترض) على التقسيم الحقيقى بأنه غير متباين الأقسام (ومحج) بمنع الصغرى بتحريير الأقسام . (وكان حق هذا الاعتراض) أن يكون في حلقات الاعتراض على التقسيم ، لكنه لم يترض له صراحة وقد أشار اليه بما ذكره في هذه الجملة من أن الاعتراض على التقسيم الاعتبارى بأنه غير متباين الأقسام في الخارج غير مسموع فلا يلتفت اليه لآل تبين الأقسام فيه بحسب الاعتبار في العقل فيهم من هذا أنه على التقسيم الحقيقى موجه . قال :

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم (النقض بأنه جعل فيه قسم الشيء قسماً له) : كما اذا قسمت النفس الى انسان وحيوان : فإن الانسان قسم من الحيوان وقد جعل في التقسيم قسماً له (وبجواب) بمنع الصغرى بتحريير أن المراد بالحيوان غير الانسان .

أقول : قد سبق أنه يعتبر في صحة التقسيم ألا يجعل فيه قسم الشيء قسم له ، وذلك لانه لابد من تبين الأقسام مفهوماً وصدقاً ، والاعم من الشيء لايباينه ، فالتقسيم الذى يكون فيه قسم الشيء قسماً له تقسيم قاسد (مثال ذلك) تقسيم النفس الى انسان وحيوان فهو تقسيم قاسد لان الأقسام فيه غير متباينة : فإن أحد القسمين فيه قسم من القسم الآخر : إذ الانسان قسم من الحيوان (وبجواب بمنع الصغرى) وهي أن هذا تقسيم جعل فيه قسم الشيء

قسما له ويسند هذا المنع بأن المراد بالحيوان غير الانسان فيكون الانسان قسما للحيوان وليس قسما منه ، أما الكبرى فلا سيل الى منها لانها بدعية ومنع البهى غير مسموع في عرف النظار . قال :

ومنها (النقض بأن قسم الشيء في الواقع جعل في التقسيم قسما منه) كما اذا قسم الانسان الى فرس وزيجي : فانه جعل في التقسيم الفرس قسما من الانسان وهو قسم له وكل تقسيم اشتمل على ذلك باطل.

أقول : كما أن السائل نقض التقسيم بأنه جعل فيه قسم الشيء قسما له كما في المثال السابق ، له أن ينقضه بأنه جعل فيه قسم الشيء قسما منه لاكتفاء الاندراج المعبر في صحة التقسيم ( مثال ذلك ) تقسيم الانسان الى فرس وزيجي فانه جعل في التقسيم الفرس الذي هو في الواقع قسم للانسان وما بين له قسما منه وكل تقسيم جعل فيه قسم الشيء قسما منه باطل ، فهذا تقسيم باطل . ( وأنت خير ) بأن هذا النقض والذي قبله ليس نقضا يتخلف القسم عن التقسيم كالنقض بأن التقسيم غير جامع بل باستلزام المحال وهو ظاهر ويتخلف المقسم عن القسم ايضا لان كل نقض بأن القسم قسم يمكن جملة نقضا بعدم المنع فتنبه . قال :

(ويجاب بجمع الصغرى) منعاً مسنداً بتحرير المقسم بأن يراد به غير ظاهر معناه ، أو بتحرير القسم كذلك ، أو بتحرير كل منهما ، أما الكبرى فلا سبيل الى منعها فهو مكابرة غير مسموعة .

أقول : اذا نفى السائل التقسيم بأنه جعل فيه قسم الشيء قسماً منه فالتقسيم الجواب عن لنقض بمنع الصغرى ، وهى أن التقسيم جعل فيه قسم الشيء قسماً منه ، معناً مستنداً بتحرير المقسم بأن المراد به غير ظاهر مضاه كأن يقول فى مثال الكتاب أردت بالإنسان ماله شيء من الشعور والتمييز أو معناً مستنداً بتحرير القسم كأن يقول فى المثال أردت بالفرس الإنسان السريع العدو ، أو معناً مستنداً بتحرير كل من المقسم والقسم وهو ظاهر - ( أما الكبرى ) وهى أن كل تقسيم اشتمل على ذلك باطل ، فلا سبيل الى منحها لانها بدعية فمنها مكابرة والمكابرة غير مسموعة .

( هذا ) وانى أصارحك بالقول بأن فى النفس من هذه الدفوع شيئاً . وان فيها فتحة لآب التخلص من المحصورة على مصراعيه وانه لا سبيل الى الاقسام مع ذلك ، وهذا خروج عن الجادة ، وهو بالعب أشبه ، فلا تسكن أسير التقليد ، والله يهتدى من يشاء الى صراط مستقيم . قال

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم ( النقص بأنه غير مانع ) كتقسيم الصلاة الى فرض وسنة : فان كلا منهما يكون فى غير الصلاة ، ويجب أن المقسم ملاحظ مع أقسامه

أقول : كما يفترض على التقسيم بأنه غير جامع ، وقد سبق القول فيه ، يفترض عليه بأنه غير مانع كما ذكره فى هذه الجملة ، وعدم المنع قد يصحبه جعل القسم قسماً ، وقد لا يصحبه ذلك والاول سبق بيانه ، والمذكور هنا الثانى ، وهو نقض بالتخلف ، ولعله يخلف المقسم عن بعض الاقسام اذ معناه أن من الاقسام ما لم يتحقق فيه المقسم ( مثال ذلك ) . تقسيم الصلاة الى فرض وسنة ، فان كلا من الفرض والسنة



يوجد في غير الصلاة كالصوم والحج والمقدم غير متحقق فيه وهو ظاهر ،  
وهل تقسيم على هذا الوجه باطل ، ( ويجب ) يمنع كونه غير مانع . قولك  
فان كلا من الفرض والسنة يوجد في غير الصلاة ممنوع لان المقسم ملاحظ  
مع الاقسام فكان المقسم كل الصلاة تقسم الى صلاة فرض وصلاة سنة .

وقد يعترض تقسيم الكل الى اجزائه بأنه غير حاصر  
لا وان اجزائه غير متباينة ؛ أو أن قسما ليس داخلا في المقسم :  
كتقسيم اللبن الى سكر ونشا وفستق . ويعلم الجواب مما قدمناه لك .

أقول : لما كان تقسيم الكل بجميع أقسامه يكره بحال المناظر ، أشيع  
الكلام عليه شرحا ومحا وتنبلا ، ولم يقنه أن يعطف بكلمة على تقسيم الكل  
الى اجزائه وان كانت المناظرة فيه قليلة الجدوى ، فقال : وقد يعترض على تقسيم  
الكل الى اجزائه بأنه غير حاصر أو أنه غير متباين الاجزاء ، أو أن جزءا من  
اجزائه غير داخل في المقسم ، ويعلم الجواب عن ذلك مما سبق من القول في  
الجواب عن نظيره من الاعتراض على تقسيم الكل ، وهو المنع من مستدأ بأن  
التقسيم بالنسبة للاجزاء المشهورة ، أو بتحرير المقسم أو الاقسام ، وذلك غير  
خاف عليك فلا تحتاج الى بيان ولله انكشف لك مما سبق من البيان أن  
المقسم صار سائلا والسائل مستدلا فلذلك صح للمقسم أن يجيب عن اعتراض  
السائل بالمنع . وانك قال :

(وأنت خير) مما سبق لك أن المقسم صار سائلا والسائل مستدلا لان جواب المقسم بالمتع

أقول : قوله وأنت ( أى أيها الناظر ) خير ( أى ذو خبرة وعلم ) مما سبق لك ( أى من القول فى شرح المناظرة فى التقسيم ) أنت المقسم صار ( أى بعد اعتراض السائل عليه بالقض ) سائلا ( أى موقفه موقف المدعى ) والسائل صار مستدلا ( أى موقفه موقف الاستدلال ) . وإنما كان المقسم مد اعتراض السائل بالقض سائلا لان جوابه بالمتع الذى يجب بالمتع هو السائل وحسبنا ما كتبنا فى بسط الكلام على الاصل الاول وشبهه لثلا . يؤدى التعليل الى المسال وتحول اشرح الى غموض . ولعلى أن يكون قد أصبت الخثر فيما كتبت ولم أتكتب الجادة وما توفيقى الا بالله ، وحيث نفاى قوله فى الاصل الاول أفضت التوبة الى الكلام على الاصل التانى وشبهه ، وهاتين أولاه نستهدى الله ونسرع فى القول فيه . قال :

## الاصل الثانى

### فى التصديقات

أقول : هذا هو القسم التالى من مقاصد الكتاب وما عداه من صياحت الكتاب : اما تمهيد لمقاصد أو تلخيص لما سبق منها . والبحث فيه هذا الاصل عن أقسام التصديق والاعتراضات التى ترد عليه والجواب عنها

وتلخيص وظائف السائل والمطل . قال :

يحسن قبل الخوض في تقسيم التصديقات أن نلتمك بمعنى التصديق حتى لا يلبس عليك الامر ، ( فالصديق ) ادرك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة . ( وليس منه الانشاء ) بجميع أنواعه لان النسبة الانشائية لا يتصور فيها الوقوع والا وقوع . اذا تقرر هذا فلنشرع في مباحث التصديق وفيه شعب أربع كما سبق

أقول : لما كان البحث في تقسيم التصديقات موقوفا على تصور معنى التصديق : اذ الحسب على الشيء ( كما يقولون ) فرع عن تصوره ، كان حنا قبل الشروع في التقسيم بيان معنى التصديق وأنه في أى قسم هو من قسمي الخير والانشاء ، لذلك قال : يحسن قبل الخوض في تقسيم التصديقات ( أى الشروع فيها ) أن نلتمك بالتصديق وتبين لك معناه ، ومما خوضا لخاصته الى عناية : فان الدخول في كل ما يحتاج الى عناية وتأهب يصح أن يسر عنه بالخوض ، فهو مجاز استعارة ، فاذا تبين معنى التصديق كان من السهل أن نتكلم معك في تقسيم التصديقات ، فلا يلبس عليك الامر فتظن أن في الانشاء تصديقا ، فتظن أن موضوع المناظرة ، فتعيب التقسيم بأنه غير جامع ، فذلك هو السر في هذا التمهيد .

( فالصديق ) هو ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة في الموجبات والسوالب ( والنسبة ) ارتباط بين طرفي القضية سواء كان ذلك الارتباط ثبوتا في الحليات

أو لزوماً أو عنادا في الشرطيات أو سلباً . وليس من التصديق الانشائي بجميع أنواعه فلا يتعلق بنسبته تصديق اذ لا يتصور فيها الوقوع واللا وقوع : لان الكلام الانشائي بجميع أنواعه ليس فيه حديث عن وقوع نية أو لا وقوعها حتى يتعلق بها ادراك وهو ظاهر . وحيث انتفى القول في بيان معنى التصديق كان لزاماً أن نُسرع في مباحثه ، وقد علمت أنها تنحصر في أربع شعب ، وعلمت ما تبحث فيه اجمالاً فلا نكرر ذكر ذلك لانه اطالة بغير كبير جدوى . قال

## الشعبة الاولى

### في أقسامها

(التصديق) اما حلى واما شرطى: لانهم يعنون بالنسبة ما يعمل الربط في الحليات والشرطيات متصلة ومنفصلة (فالتصديق) كما يتعلق بالنسبة في القضايا الحلية يتعلق باللزوم والعناد في القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة ايجاباً وسلباً

أقول : الشعبة الاولى من الشعب الاربع في بيان أقسام التصديق باعتبار ما يقع فيه من القضايا الخبرية وما يلحق بها ، فقسم التصديق الى حلى وهو ما يكون في القضايا الحلية ، وهي ما حكم فيها بثبوت شئ أو سلبه عنه ، وإلى شرطى وهو ما يكون في القضايا الشرطية : وهي ما حكم فيها بلزوم أو عناد أو سلبها : لان النسبة التي هي متعلق التصديق تصدق على كل ذلك ، فأهل

هذه الصناعة يقصدون بالنسبة في متعلق التصديق ما يشمل الربط بين طرفي القضية وسلبه على الوجه الذى سبق بيانه : اذ التصديق كما يتعلق بالنسبة في القضايا المحلية يتعلق باللزوم وسلبه في القضايا الشرطية المتصلة ، وبالنادى الحقيقى أو في الجعم أو الحل وسلبه في القضايا الشرطية المنفصلة . فكتبه . قال :

والقضية التصديقية ( اما ضمنية ) كالقضايا التى تضمنتها التعريفات والتقسيمات والمركبات الناقصة ، ( أو صريحة ) كمقدمات الادلة — ولو مطوبة — والادلة والدعاوى نقلية وغيرها ، فلك اقسام التصديق .

أقول : قسم هنا التصديق الى ضنى وصريح باعتبار القضية التى يقع فيها : لانه قد تكون ضمنية غير مصرح بها ، كالقضايا التى تضمنتها التعريفات فانها تتضمن أن كذا تعريف وأنه مساو للمعرف — بفتح الراء — وأنه صحيح غير مستلزم للمحال فهذه قضايا تضمنها التعريف وليست مصرحاً بها ومثل ذلك القضايا التى تضمنتها التقسيمات ، فانها تتضمن أن كذا منقسم الى هذه الاقسام وأنه منحصر فيها وأنه لا يصدق على غيرها وأنها متبانية ، وكذا المركبات الناقصة فانها تتضمن الحكم بثبوت ما اشتملت عليه من الصفات . وقد تكون القضية التى يقع فيها التصديق صريحة مقصوداً فيها الحكم المحلى أو الشرطى كمقدمات الادلة ولو مطوبة : نحو أن يقال في الاستدلال على وجود الصانع سبحانه : العالم حادث ، فهذه صبرى للهدل ، وكبراه ومى « كل حادث لابد له من محدث » مطوبة غير مصرح بها ،

وكلاهما والدعاوى عقلية وعقلية . فذلك المذكورات من أقسام التصديق باعتبار متعلقه من النسبة الحلية والشرطية . وباعتبار ما يقع فيه من القضايا الضمنية والمرعحة هي أقسام التصديق التي ليس وراءها أقسام . قال :

وقد سبق القول في الأبحاث الواردة على التعريفات والتقسيمات ، وجاء دور الكلام على الأبحاث الواردة على التصديقات .

أقول : لما كان الكلام السابق في التقسيم مشتركاً بين التصورات والتصديقات وكانت الشعبة الثانية من الأصل اثني أولى الشعب الباسحة في التصديقات المقابلة لتصورات ، نه على ذلك بقوله وقد سبق القول في الأبحاث الواردة على التعريفات والتقسيمات ، وجاء دور الكلام على الأبحاث الواردة على التصديقات ، أي أنه ليس كل ما سبق من القول بحثاً في التصديق بالمعنى المقابل للتصور كما عرفت ذلك مما ينهك ذلك . قال

## الشعبة الثانية

### في المركبات الناقصة

المركب الناقص - وهو الذي لا يصح السكوت عليه - في حكم المركب التام إذا أخذ قيداً في القضايا : لأنه تصديق معنى ، نحو هذا الجبر انسان نافع وكل انسان نافع واجب الاحترام

أقول : المركب اتم ما أقاد فائدة يحسن السكوت عليها والمركب الناقص هو الذي لا يحسن السكوت عليه ، وهو في حكم المركب اتم اذا اخذ قيدا في التضايا لانه حينئذ يكون تصديقا بالنظر المعنى : إذ فيه حكم بثبوت اتقيد لما قيد به ، وهو ظاهر . مثال ذلك ما يقل هذا الجهر انسان نافع وكل انسان نافع واجب الاحترام ، ( أنن نافع ) الواقع في هذه القضية مركب ناقص لا يحسن السكوت عليه ، لكنه في حكم المركب اتم : لانه اشتمل على ثبوت النافعية للانسان ، فهو لذلك تصديق معنى ، فيرد عليه من اجبت ما يرد على التصديق ، فلتلك كن البحث فيه من قسم التصديقات ، ومثله ( هذا الجهر ) . فتنبه . قال :

( فللسائل ) حينئذ أن يمنع خبريته وأن يمنع نفعه ، ( فاذا اثبت المعامل ) خبريته كأن قال : هذا له مؤلفات قيمة في شتى العلوم وكل من له تلك المؤلفات جبر ، أو أثبت نفعه كان قال انه ابلى بلاء حسنا في التعليم والارشاد وكل من ابلى بلاء حسنا في التعليم والارشاد نافع . ( فللسائل ) حينئذ الوظائف اثلاث المنع والمعارضة والنقض وسرد عليك في مواضعها .

أقول : اذا عرفت أن المركب الناقص التقيدى الذي جل بقيقه جزءا في القضية تصديق معنى : كما أوضحناه بالمثل السابق ، فللسائل في المثل السابق أن يمنع خبريته وأن يمنع نفعه ، كُن يقول لا نسلم خبريته أولا نسلم نفعه ، فاذا أثبت للمعامل خبريته بالدليل بأن قال هذا انسان له مؤلفات قيمة في شتى العلوم ، وكل

من له تلك المؤلفات جبر، أو أثبت نفعه بالدليل بأن قال هذا انسان أبلى بلاء حسنا  
فى التعليم والأرشاد وكل من أبلى بلاء حسنا فى التعليم والأرشاد دافع . فينتج  
للمائل فى الحالتين الوظائف : منع مقدمة بينها من الدليل (أى دليل أثبات الجبرية  
أو النفع) ونقضه الدليل نقضا إجمالياً ، ومعارضته بأى نوع من انواع المعارضة الثلاثة،  
وسيرد عليك ذلك مفصلاً فى شعبة الأبحاث الواردة على التصديقات فتروىب قال :

## الشعبة الثالثة

### فى الأبحاث الواردة على التصديقات

أقول : لما شرح المركب الناقص وبين وجه كونه من التصديقات وأن  
الأبحاث الواردة على التصديقات ترد عليه ، وكان ما سبق من البحث كالتمهيد  
لذلك : اذ هذا هو المقصود كما هو غير خاف عليك : اذ أن الاعتراضات الواردة  
على التصديقات والجواب عنها هى المناظرة فيها ، فإذا يكون ذلك البحث  
هو المقصود فتأمل . قال :

يرد عليها المنع وقد سبق بيانه وأنه يسمى أيضاً مناقضة ونقضا  
تفصيلاً ؛ وهو إنما يتجه اذا كان المنوع خفياً عند المانع .

أقول : التصديقات التى يأتى للتأخر بها لاتبات المطالب المحبوبة ، لخصم  
فإن يورده عليها المنع ، وهو إنما يكون مسموعاً يلزم التأخر بالاتفات اليه



لذا كان المنوع خفيا عند المانع نظريا كان أو بدهيا ، وقد سبق بيان المنع في البداية ، فلا نكرر بيانه لانه تطويل بلا داع ، وإنما اشترط في سماع المنع خفاء المنوع لان المقصود من المنع اثبات المنوع عند المانع ، وحيث ان للمنوع ثابت عنده فيكون الاشتغال بآنياته عبثا عاريا عن الفائدة ، وأيضا هو اثبات الثابت عند المانع وهو تحصيل الحاصل . قال

أما اذا كان بدهيا أولا كان يقول مشيرا الى نار : هذه نار وكل نار محرقة ؛ أو نظريا مسلما كان يقول قائل في خصومة مع سني في الاستدلال على وجوده تعالى : هذا العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ، فلا يتجه للسائل أن يمنع العفري أو الكبرى في كل منهما ابداهة الاول وتسليم الثاني بل يكون المنع في ذلك مكابرة غير مسموعة

أقول : قد عرفت أنه يشترط لتوجه المنع من السائل خفاء المنوع عنده وعدم ثبوته لديه ، فان كان ما أورده المستدل من القضايا بدهيا أولا أو كان نظريا مسلما عند المانع ، فان المنع من السائل مكابرة غير مسموعة وقد عرفت وجهه في شرح الجملة السابقة فتذكر ( مثل الاول ) أن يقول قائل ، مشيرا الى نار : هذه نار وكل نار محرقة ، ( ومثل الثاني ) أن يقول قائل في خصومة مع سني في الاستدلال على وجوده تعالى : هذا العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث : فالأفتيان اللتان في المثال الاول بد هيتان أوليتان واللذان في المثال الثاني مسلمتان عند الخصم . أما اذا كانت الخصومة

في المثال الثاني مع غير سني اتجه للخصم المنع لمقدمات الدليل وهو ظاهر فلا تنفل قال :

ومورد المنع كل ما يتوقف عليه صحة الدليل بشرط خفائه  
عند المانع . كما نبهناك عليه

أقول : لما ذكر أن المنع من الاعتراضات التي ترد على التصديقات  
وكان في ذلك شيء من التموض : اذ يتبادر الى الذهن أنه خاص  
بالقضايا التي اعتبرت مقدمات في الالة ، كان واجبا بحكم الصناعة أن يبين  
مسودد المنع حتى لا يلتبس عليك الامر فتقع في القصور وأنت لا تشمر ،  
فلذلك بين في هذه الجلة مورد المنع وأنه كل ما يتوقف عليه صحة الدليل  
بشرط خفائه عند المانع سواء كان جزءه أو شرط انتاجه من جهة الكم  
أو الكيف أو غيرها أو تقريبه كما نبهناك على ذلك . ولذلك قال :

فبإد على صفري الدليل وكبراه سواء كان الدليل اقترانيا أو  
استثنائيا وعلى شرط انتاجه وتقريبه .

أقول : اذ قد عرفت أن مورد المنع كل ما يتوقف عليه صحة الدليل بشرط  
خفائه عند المانع سواء كان جزءه أو شرط انتاجه أو تقريبه ، عرفت أن  
المنع يرد على صفري الدليل وعلى كبراه لانها جزءا الدليل وعلى شرط  
انتاجه وتقريبه لان كل ذلك يتوقف عليه صحة الدليل : اذ توقف صحة  
الشيء على جزءه وعلى شرط انتاجه وتقريبه أمر غير عجাজ الى  
بيان . قال :

(مثال الاول) ان يقال الفصل من الحدث عبادة وكل عبادة نجب فيها النية ، فلا سائل أن يمنع الصغرى بقوله : لانسلم كونه عبادة لم لايجوز أن يكون طهارة كازالة الاجاسة

أقول : لما ذكر أن المنع يتجه على صغرى الدليل وعلى كبراء وعلى شرط انتاجه ، وعلى تقريبه ، شرع يذكر أمثلة تطبيقاً على ذلك ليخرجه من حيز المقول الى المحسوس : ليتمكن في النفس فضل نمكن . (قل الاول) بما اذا ادعى مدع أن الفصل من الحدث تجب فيه الية ، واستدل على ذلك بأن الفصل من الحدث عبادة وكل عبادة تجب فيها النية ، فلا سائل حينئذ أن يمنع الصغرى القائلة : الفصل عبادة ، بقوله لانسلم أن الفصل عبادة ، وسند المنع بقوله لم لايجوز أن يكون طهارة كازالة النجاسة ، وهذا السند مساو لتقيض المقدمة المتنوعة فيصح اسناد المنع به . وصغرى الدليل المذكورة : يتجه عليه المنع لانها ليست بدهية أولية ولا نظرية مسهلة عند الخصم . قل

(ومثال الثاني) أن يقال هذا متكلم — مشيراً الى شيخ — وكل متكلم انسان ، فلا سائل أن يمنع الكبرى مستنداً بقوله لم لايجوز أن يكون غير انسان والبيضاء متكلم

أقول : القسم الثاني من أقسام مورد المنع كبرى الدليل ، ومثله في هذه الجملة بما اذا ادعى مدع أن هذا الشيخ الذي يشير اليه انسان مستدلاً

على ذلك بأنه منكم وكل منكم انسان فللسائل أن يمنع الكبرى الثالثة كل منكم انسان بقوله لانسلم أن كل منكم انسان ، منعا منه بقوله لم لا يجوز أن يكون المنكم غير انسان وهذا سلب جزئي فهو ينقض الايجاب الكلي الذي في المقدمة المنوعة ويقويه بأنه ثبت أن اليقاه منكم وهو غير انسان .  
( لكن في ذلك بحث ) وهو ان هذا استدلال على السند فهو غصب غير

مسموع

( ويمكن أن يقال ) ان الواو بمعنى « أو » التوسية فكأنه يقول ان المتع يستد منه بأحد هذين السنتين التجوزي والقطعي وهو ظاهر ( أو يقال ) ان الواو على أصلها وهذا تنوير قصد به تقوية السند بلا استدلال . قال :

(ومثال الثالث) أن يقال كلما كان هذا عالما كان انسانا وقد يكون اذا كان انسانا كان نافعا فللسائل أن يمنع تحقق شرط الانتاج في الكبرى باعتبار الحكم ، الا أن المستدل له في هذه الحالة أن يدفع بأن هذا شرط لاطراد الانتاج لالصحة فلا يضر ( وفي هذا الدفع ) نظر

أقول : القسم الثالث من مورد المتع شرط الانتاج مثاله أن يقال في الاستدلال على أن العالم نافع بقياس اقتراني شرطى : كلما كان عالما كان انسانا وقد يكون اذا كان انسانا كان نافعا ينتج : قد يكون اذا كان عالما كان نافعا فللسائل أن يمنع تحقق شرط الانتاج في كبرى هذا الدليل

باعتبار الكم اذ هو قياس من الشكل الاول ويشترط فيه باعتبار الكم كلية الكبرى، الا أن المستدل له في هذه الحالة أن يسلم الخصم عدم تحقق شرط الانتاج ويدفع اعتراضه بأنه غير قاطع لان هذا الشرط انما هو لاطراد الانتاج لاصحته ( وفي هذا الدفع ) نظر لان الدليل اذا خلا عن شرط اطراد الانتاج كانت نتيجته مشكوكا فيها وان لم يجزم بطلانها . قال :

(ومثال الرابع) أن يقول قائل ان التماس على الله تعالى والاستغفار والتعوذ من العذاب مطلوب الجهر به في الصلاة عند قراءة آية فيها ذكر ذلك ، لورود حديث عنه ﷺ أنه كان اذا قرأ آية فيها ذكر الله تعالى أتى عليه الخ (فللخصم) أن يمنع تقريب الدليل لانه انما ينتج طلب ذلك لا الجهر به .

أقول : القسم الرابع من مورد المنع تقريب الدليل وقد عرفت فيها سبق أنه سوفه على وجه ينتج المغالوب أو ما يستلزمه (ومثاله) أن يقال في الاستدلال على الجهر بالتماس على الله تعالى والاستغفار والتعوذ من العذاب عند قراءة المصلى في الصلاة الجهرية آية فيها ذكر ذلك : هذا مطلوب الجهر به في الصلاة الجهرية لحديث ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا قرأ آية فيها ذكر الله تعالى أتى عليه الخ . وكل ماورد الحديث به ولم يقم دليل الخصوصية عليه مطلوب من المكلفين ،

فلاخصم بعد اقامة الدليل أن يمنع تقريبه لانه لايتج المطلوب ولا مايتزومه وهو طلب الجهر بذلك وانما يتج أصل الطلب وذلك غير المدعى . قال

والمنع يصح أن ( يكون مجردا عن السند ومع السند ) ولا يقب  
عنه أن السند ثلاثة أنواع ( تجوزى وقطعى وحلى )

أقول : لما ذكر أن من الاعتراضات الواردة على التصديقات المنع وبين  
مورده ، كان لزاما أن بين المنع فشرع في بيانه ليوفى المقام حقه فان قلت «  
قد قدم بيانه في البداية فالكلام عليه هنا يعد تكرارا مبيها » قلت « نعم سبق  
بيانه لكنه لم يفصل الكلام عليه تفصيلا ، بل أرجأ تفصيل الكلام عليه الى موضعه  
هنا فوافاه بما وعد » ، وليس في ذلك مؤاخذه لكنه مع ذلك ذكر ك بما  
سبق . فقوله والمنع يصح أن يكون مجردا ومع السند تذكير بما سبق  
بيانه من أقسام المنع ، وقوله ولا يقب عنه أى ما سبق ذكره في البداية من  
أن السند ثلاثة أنواع تجوزى وقطعى وحلى تذكير أيضا بما سبق من  
أقسام السند فلا تكن من الغافلين . قال .

( فالتجوزى ) هو المصدر بنحو : لم لايجوز ( والقطعى ) هو ما يحزم  
فيه المانع بأن يقول كيف والأمر كذا

أقول : أن ما سبق في الجملة التى قبل هذه تذكير بأقسام المنع وأنواع السند لى

ذلك في البداية. كذلك شرح الأنواع في هذه الجهة وما بعدها بذكر بعانيها لأنه تقدم بيانها. ولعلك لا تقول إن في ذلك الحالة لأنه لتذكر ذلك بمبدأ لما يأتي من التفصيل والتشيل لايضاح ذلك وتحقيقه .

( فالنوع الأول ) من أنواع السند « التجوزي »، وهو المصدر بنحو لم لا يجوز كلم لايصح أو قد يكون ( مثال ذلك ) أن يقال في الاستدلال على أن ولي الصبي يجب أن يأمره بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وأن يضربه عليها إذا بلغ عشرة بقوله صلى الله عليه وسلم « مروا صبيانكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر »، لأنه أمر لهم والأمر للوجوب، فلا خصم أن يمنع الكبرى منأ مسداً بسند تجوزي فيقول : لانتم أن الأمر للوجوب لم لا يجوز أن يكون للسبب، وتسمية هذا النوع سنداً تجوزياً ظاهرة . ( والنوع الثاني ) من أنواع السند « القطعي » وهو ما يجزم فيه المانع بأن يقوله كرم والأمر كذا ( مثال ذلك ) أن يقال في الاستدلال على أن العالم قديم : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم للخصم أن يمنع الصغرى منأ مسداً بسند قطعي فيقول لانتم « العالم مستغن عن انؤثر » كيف يكون ذلك ووجوده ليس من ذاته فهذا سند يجزم فيه المانع بالحكم الذي اشتمل عليه ، ووجه التسمية لا يحى عليك فلست في حاجة للعرض له . قال :

(والحلي) بيان السائل منشأ غلط المستدل . منسوب للحل . ( فالحل )

منع مقدمة الدليل منعا مسندا ببيان منشأ غلط المستدل

أقول ( النوع الثالث ) من أنواع السند « الحلي » وهو بيان السائل منشأ غلط المستدل ، وهو منسوب إلى الحل وهو المنع المستد به : ( فحل ) منع

## ١٠٠ تقسيم منشأ الفلط — وأقسام منشأ الفلط المبني على الاشتباه

مقدمة المجلد من الدليل مسندا بيان السائل منشأ غلط المستدل الذي بني عليه مقدمته وهو على هذا خاض بالسائل ، وقيل انه عام للسائل والمستدل وقيل يطلق على النقص الاجالي وقيل هو مبين للنقص والتع وقيل لا يقع الا بعد النقص الاجالي (فهذه خمسة أقوال في الحل) فاعرفها حتى لقد مرت عليك بأى معنى منها كنت على الف به فلا تقع في الاعتراض فتخطئ المرمى ، (الحل) على ما ذكره في الكتاب لا يتحقق الا بأمرين أحدهما منع المقدمة وثانيهما بيان منشأ الفلط الذي بنيت عليه . وسيأتى إيضاح ذلك فلا تسجل . قال :

(والفلاط) اما مبني على الاشتباه أو التوهم ، (فأما الفلط المبني على الاشتباه) فمنشؤه أمور ثلاثة (الاول) اشتباه مدلول بآخر كأن يقول المعلن هذا الشبح ليس بانسان وكل ما ليس بانسان ليس بضاحك ؛ فيقول السائل لانسلم أنه ليس بانسان انما يصح ما ذكرته لو كان ذلك الشبح غير مستقيم القامة بادي البشرة عريض الاطفار فقد اشبه عليه مدلول الانسان بغيره . ففي مقدمته على ذلك

أقول : قد بينت فيما مضى من الكلام على أقسام السند أن الحل نوع من التمع لانه منع في حالة معينة وهي ما اذا كان المستدل بني مقدمته على غلط فلذا منها السائل مستدأ التمع الى بيان منشأ الفلط الذي بني عليه المستدل مقدمته كانه

هكك السند حليا



ثم انه لما كان المستدل لا يقصد الغلط لئني مقدمته عليه بل لا بد أن يكون  
 جوقع فيه مع ظن الصواب كان لاجرم لهذا الغلط منشأ ، فبين في هذه الجملة  
 أن منشأ العلط اما الاشتباه واما التوهم ، وأن الغلط المبني على الاشتباه يكون  
 بأحد أمور ثلاثة « الاول » اعتباه مدلول بآخر فبني المستدل مقدمته على ذلك  
 الاشتباه في المحكوم عليه الواقع في المقدمة فتكون المقدمة غير ملحة لذلك  
 ( مثال ذلك ) أنت يقول مشيرا الى شيخ : هذا الشيخ ليس بانسان وكل ماليس  
 بانسان ليس بضاحك ، فيقول السائل لانسلم أنه ليس بانسان ، انما يصح م ذكرته  
 من أنه ليس بانسان اذا كان ذلك الشيخ غير مستقيم القامة بادی الشره عريض  
 الاطفار لكنه ليس كذلك ، فقد اشتبه على المستدل مدلول لاسان غيره فبني  
 مقدمته للموجهة المدولة المحمول على ذلك ، فذلك منع مسند مسد حي لان  
 فيه بيان أن المقدمة مبنية غلط نשא من اشتباه مدلول بآخر ، ( ولله نمد لك  
 من هذا البيان ) أن السند الحلي المبني على هذا النوع من منشأ " غلط مسد  
 قطعي ، وهذا الحل من السائل ، وهو أحد المذاهب فيه كما سبق لك بيانه فتذكر قال :

( الثاني ) اشتباه مفهوم بآخر كما لو ادعي أحد أن امكان الممكن  
 ليس بمعدوم في الخارج واستدل بأنه لو كان معدوما في الخارج  
 لانتفى الامكان على تقدير ثبوته ؛ فيمنع السائل الملازمة بطريق الحل  
 وأن منشأ ذلك الغلط اشتباه مفهوم « امكانه لا » بمفهوم « لامكان له »  
 على أن المفهومين متباينان اذ معنى « امكانه لا » أن  
 « لامكان ثابت في نفس الامر متصف بصفة علمية ، ومعنى « لامكان له »

انتفاء الامكان ، و فرق غير قليل بينهما فان اتصف الشيء بصفة عينية مخالف لمدمه .

أقول : الامر الثاني من منشأ القاطع المبني على الاشتباه . اشتباه مفهوم بآخر ، فيعلن الاستدلال تساوي المفهومين قبلي دله على ذلك ، فمتشأ القاطع في هذا اشتباه مفهومين خارجين عن مقدمات لدل أحدهما ، الآخر وبذلك ادرك الفرق بينهما (ولذلك) لا يخفى عليك الفرق بين الاول والثاني فان الاول اشتباه مدلول أحد جزأي المقدمه بغير مدلوله مع ان الحكم انما يناسب غير مدلوله ، والثاني اشتباه مفهومه بصية بمفهوم قضية أخرى كلاهما خارج عن مقدمات الدليل ؟ (مثال ذلك) ما لو دى أحد أن امكان الممكن ليس بمعدم في الخارج مستدلا بقياس استثنائي وهو أنه لو كان مدلوله في الخارج لاتفى الامكان على تقدير ثبوته لكن انتفاء الامكان على تقدير ثبوته باطل لأنه جمع بين القيصين ، فيمنع السائل الملازمة بطريق الحل ويان منشأ القاطع وهو اشتباه مفهوم «امكانه لا» بمفهوم «لا امكان له» واعتقد أن المفهومين غير متباينين بل متساويان وهو غلط : اذ معنى «امكانه لا» أن الامكان ثابت في نفس الامر متصف بصفة عدمية : ضرورة أن الموصوف بصفة ما ولو عدمية لابد أن يكون ثابتا : لان الصفة لا تقوم بنفسها ، [ومعنى «لا امكان له» انتفاء الامكان و فرق غير قليل بينهما فان اتصف الشيء بصفة عدمية مخالف لمدمه وهو ظاهر . قاله

( الثالث ) اشتباه عرضي بذاتي : كأن يدعى أن الجالس في السفينة السائرة متقل بنفسه لانه متحرك وكل متحرك متقل (فتنم الكبرى بطريق الحل) ببيان اشتباه الحركة العرضية بالذاتية .

أقول : الثالث من أنواع منشأ الغلط الانتهاء الاعتناء المرضي بالثاني فيحكم على المرضي بحكم الثاني لهذا الاعتناء ، ( مثل ذلك ) أن يدعى أن الجالس في السفينة السائرة متقل بنفسه لانما السفينة مستدلا على ذلك بأنه متحرك وهل متحرك متقل بذاته ، فتمنع الكبرى القئلة : كل متحرك متقله منا مسندا بالخطي وهو بيان منشأ الغلط وأنه انتفاء المرضي الثاني : لان الحكم في الكبرى انما يناسب الثاني . فقد انتبه عليه لامر فأحدها في الحكم وقد تضح لك الفرق مما ذكرناه بين الانواع الثلاثة اضحا لا يترك استزادة لاستزيد : قال :

(وأما الغلط المبني على التوهم) فإنه يسكون بتوهم وقوع شيء يتم مذكروه على تقدير وقوعه : كأن يقول: الانسان يستلزم الحيوان موجودا ومعدوما واللازم لا يتخلف عن ملزومه ، فمنع استلزامه لانه غلط منشؤه توهم أن الشيء بعدم ولا تنعدم صفته فبين أن هذا يكون في المغالطات . ( كذا قيل ) وفيه أن المتوهم ليس مغالطا ، والمغالطة ليست من المناظرة

أقول : ماسبق في بيان منشأ الغلط بسبب الاعتناء وقد ثبت أن أنواعه ثلاثة اشتباه مدلول بآخر واشتباه مفهوم بآخر واشتباه المرضي بالثاني ، وقد ذكر في هذه الجلة بيان منشأ الغلط المبني على التوهم : فتؤول أقسام منشأ الغلط الى أربعة

ما

أمور . ( مثال الفلظ المبني على التوهم ) ما إذا توهم أن شيئا يستلزم شيئا آخر موجودا ومعدوما كالإنسان بالنسبة للحيوان ، فقال لو لم يكن هذا إنسانا لكان حيوانا لأن اللازم لا يتخلف عن ملزومه ، فقد توهم وقوع هذا الاستلزام وما ذكره يتم على تقدير وقوعه ، فيمنع استلزام المقدم للتالي : لأنه غلط . منتهى أن القوة ينضم ولا تقدم صفته أو جزؤه ، وهذا كله إنما يكون في المغالطات .

كنا قالوا وأوردته أهل الصناعة في كتبهم .

( وفي هذا نظر ) لأنه متى كان المستدل متوهما لم يكن مغالطاء . وقد مر لك في البداية ما ينهك على أنه لا محل للتعرض في كتب الفن لاشتراك ذلك لأن المتناظرين لا بد أن يكون اختصاصهما لاصابة كبد الصواب والمغالطات ليس فيها بحث عن كبد الصواب فدع التقليد واعتمد على نفسك والله الهادي إلى سواء السبيل . قال :

وقد مر عليك أنه يعتبر في السند أن يكون مساريا لنقيض المقدمة  
الممنوعة أو أخص منه مطلقا ، فيكون كلما صدق صدق نقيض المقدمة  
الممنوعة كما مر القول في ذلك ، أما إذا كان أعم مطلقا أو من وجه فانه  
لا بقوى المنع الا في زعم المانع لأنه ليس كلما صدق الاعم من الشيء  
مطلقا أو من وجه صدق ذلك الشيء .

أقول : لما كان المقام للبحث التفصيلي في السند استحسنت التذكير بشرطه  
التي سبق التعرض لها في الشبهة الأولى من الأصل الأول ليطبق عليها الامتناع  
حتى تتمثل لك تمثيلا واضحا كما وعدناك بذلك . فيعتبر في السند الذي يكتب

للمنع التقوية به أن يكون مساويا للنقيض المقدمة المنوعة لانه كلما صدق أحدهما صدق الآخر ، فان ذلك هو حكم التساويين ، أو يكون أخص من النقيض لانه كلما صدق الأخص صدق الاسم والا لم يكن أخص هذا خلف وبعلم من حكم المساوى للنقيض حكم نفس النقيض فالتقوية به تصح وقبل انه جئنا بتصوير المنع وليس سنداً أو أم الأعم من النقيض مطلقاً أو من وجه فين الكتاب حكمها ووجهه ولم نذكر المبين لانه يعد من المتأله الاستاد به ، وحسبنا ذلك في شرح هذه الجمله وسترده أمثلتها بعد فترقب . قال :

( مثال ذلك ) أن يقول الممثل في الاستدلال على أن الشجر متحرك بالارادة : الشجر نام وكل نام متحرك بالارادة ، فيقبل السائل : لانسلم الكبرى أو نزع الكبرى أو نحو ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض الاسمى غير متحرك بالارادة أو غير متحرك أو غير انسان أو اخضر : فالاولان يقويان المنع وأما الآخران فلا قيمة لهما في الواقع وان زعم المانع تقوية المنع بها وعلي الممثل في الحالتين الثانية والرابعة أن يثبت المقدمة المنوعة ولا ينفعه الاشتغال بابطال السند فيهما اذ لا يستلزم ثبوت مقدمته بخلاف الاولى والثالثة . وسيتلى عليك بعد في بيان وظائف السائل والممثل الذي هو كالنطبيق على هذا ما يفعله الممثل عند اعتراض الخصم على دليله

أقول : لما كان للسند أربع حالات يكون مقويا للمنع في اثنين منها وبغير

المسند في اثبات قدس الاشتغال بإبطاله في أحدهما كما أشار إليه فيما أتى عليه من البحث في الأمر الأول، ذكر مثالا مشتملا على الحالات الأربع لتلمس فيه ندمع المسائل من غير النافع ووظيفة الملل في كل منها فقال: مثال ذلك — أى السند في حقه الرابع — أن يقول الملل في الاستدلال على أن الشجر متحرك بالارادة، الشجر نام وهل نام متحرك بالارادة فيقول السائل ما به لا سلم الكبر، أن تمنع الكبر، أو نحو ذلك كان يقول: في الكبرى منهية، مسددة، لأنه لم لا يجوز أن يكون بعض النسي غير متحرك بالارادة؟ وهذا مذهب نقض المقدمة المتنوعة، أو غير متحرك، وهذا أخضر من بعض له، هو لأن كل غير متحرك غير متحرك بالارادة وليس كل غير متحرك بالارادة غير متحرك، ظاهر، أو غير انسان وهذا أعم مطلقا من نقض المقدمة المتنوعة، إذ كل منس متحرك بالارادة ليس انسانا ولا عكس، أو أخضر وهذا مذهب من بعض المقدمة من وجه إذ يصدق على غير المتحرك بالارادة وفيه دمه، وهو المتحرك بالارادة في غير الأخضر (فالسند الأول) وهو المساوي لنقض مقدمه يقوى المنع في الواقع ويستلزم إبطاله إثبات المقدمة، فلهذا يصح أن يستدل بقوله كما يصح أن يستدل بإثبات المقدمة فهو غير بينهما (و هو لا أخضر من نقض المقدمة يقوى المنع أيضا إذ كما ثبت الأخضر ثبت لازم يستلزم ثبوته ثبوت نقض المقدمة فبطل المقدمة لأن النقيضين لا يجمعا، وقد سبق سبق إلى أن الملل لا ينفع في إثبات المقدمة المتنوعة إلا إذا بطلت من نقضها (أما الثالث) وهو الأعم مطلقا فلا يقدح في صحة ما لا في زعم المنع، إذ قد يقتضي النقيض مع ثبوت الأعم، والالام يكن أعم، هذا حسب، فقد يقتضي في مثال الكتاب كونه غير متحرك بالارادة — وهو مساو لنقض المقدمة — مع ثبوت كونه غير انسان كأن يكون فرسا لكن

إبطاله ينفع المستدل إذا كان أعم من نفس المقدمة عموماً وحبها، مثل «بعض النامي غير إنسان» فهو أعم من نقيض المقدمة مطلقاً وأعم من نفس المقدمة من وجه، فإذا أبطله للمستدل ثبت «كل نام إنسان» وهذا أخس من المقدمة معالفاً فيستلزم ثبوته ثبوتها، وهذا مثال فلا يهولك عدم مطابقة للواقع

(أما إذا كان السند أعم من المقدمة ونقيضها معامحوماً مطلقاً) فلا ينفع المدلل بإبطاله ومثاله كلمة «مذكور» بمعنى «ما يمكن أن يذكر» فهي تشمل الوجود والعدم فإذا قال المانع مثلاً «لم لا يجوز أن يكون بعض النامي مذكوراً» فأبطاله لا يفيد المستدل بل يضره لكن الاستداده لا يكاد يصدر من عاقل فلذا لم يحرز الكتاب عنه (وأما الرابع) وهو الأعم من وجه فلا يقوى المنع لأنه قد يتنى منه نقيض المقدمة وهو ظاهر ولا ينفع الملل بإبطاله لأنه لا يستلزم ثبوت المقدمة في المثال: إبطال «بعض النامي أخضر» يثبت «لا شيء من النامي أخضر» وهذا لا يستلزم المقدمة وهي «كل نام متحرك بالإرادة» وليس أطلت الكلام في هذا المقام لكن الحاجة داعية. قال :

ولا يثيب عنك أن المنع بمعناه العرفي لا يتجه على الدعوى  
ولاعل النقل بطريق الحقيقة، وإنما استعماله في منع الدعوى أو  
النقل من حيث أنه طلب إثبات الخبر وإنما أعدناه لتذكرك به .

أقول : قد سبق أن المنع في عرف النظار هو طلب التليل على مقدمة الدليل، ولما كانت الدعوى والنقل ليس شيء منها مقدمة دليل كان استعمال صيغة المنع في الخصومة فيها مع الدعوى والاعل ليس بطريق الحقيقة، وذلك بين، وإنما هو مجاز علاقته بالإطلاق

لأنه طلب اثبات مطلوب المدعى والناقل ، وهذا وإن كان سبق في المبادئ أعيد  
لهذا كبريه ولاستيفاء مباحث المنع فتأمل . قال :

### تنبيه

قد تكون صغرى الدليل محتملة لمضيقين ، فيردد السائل  
المنع بينها وبين الكبرى كما قاله صاحب النفرير : كأن يقول  
للمعلل مشيراً إلى فرس : هذا انسان ، لأنه حيوان وكل حيوان  
انسان فيقول السائل : أن أردت أنه حيوان باطوق والصغرى ممنوعة  
وأن أردت أنه حيوان مطلقاً فالكبرى ممنوعة ، وذلك لأن الحد  
الاولى في الصغرى على أى وجه حمل يحمل عليه في الكبرى لأن  
الحد الاوسط يجب اتحاده .

أقول : التنبيه في الاصل مصدنه بتشديد الداء بمعنى أيقظ وأفاد ، يقال تنبه  
من نومه اذا أيقظه ونبه على الشيء دل عليه وأفاده اذا كان فيه نوع خفاء ودعت  
اليه حاجة . وقد جرت عادة المؤلفين باستعماله آخر المباحث في الترجمة عن  
أحكام لم تكن تعلم من سابق الكلام ويدعو اليها المقام ، وللمناسبة جية ، وهو هنا  
ترجمة عن حكم ما اذا كانت صغرى دليل للمستدل باعتبار محمولها محتملة لمضيقين  
بالتسوية لمنع السائل منها موجهاً ، وهو أنه يردد المنع بين صغرى الدليل



وكبراه كما قال صاحب التقرير . ( مثل ذلك ) أن يقول الملل مشعرا الى فرس : هذا  
 انسان لانه حيوان وكل حيوان انسان ، فيقول السائل مردحا منه بين صغرى الدليل  
 وكبراه : ان أردت بحیوان في الصغرى أنه حيوان ناطق فالصغرى ممنوعة لان  
 الفرس ليس بحیوان ناطق ، وان اردت مطلق حیوان فالصغرى مسلمة والكبرى  
 ممنوعة لانه يصدق ليس كل حيوان بانسان ، فيكذب نقيضه لان اثني اثنين لا يجتمعان  
 وليس للملل أن يقول ان أردت بحیوان في الصغرى حیوانا غير مقيد بناطق  
 وأردت به في الكبرى حیوانا مقيدا بناطق : لان الحد الاوسط يجب اتحاده  
 فأى متى حمل عليه الحيوان في الصغرى يجب أن يحمل عليه في الكبرى ، والام يتركز  
 الحد الاوسط فلا يتج الدليل كما هو مبسوط في كتب المنطق . فان كنت في ريب من  
 هذا فأرجع اليه والله الموفق . قال :

( وقد تكون المقدمتان ممنوعتين معا ) فيقول : لانسلم الصغرى  
 ولو سلمت فلانسلم الكبرى : كأن تقول هذا انسان مكلف وكل  
 انسان مكلف تجب عليه الجمعة ، فيتجه للسائل أن يقول لانسلم الصغرى  
 لم لا يجوز أن يكون غير مكلف ، ولو سلمنا فلا نسلم الكبرى لم لا يجوز  
 أن يكون به عذر من الاعذار المرخصة في ترك الجمعة

أقول : قد تكون المتنوع مرتبة فيمنع السائل احدى مقدمتي دليل المستدل ثم  
 يسلمها ولو تنزلا معه ويمنع الاخرى . ( مثل ذلك ) أن تقول في الاستدلال على أن  
 شخصا معينا تجب عليه الجمعة : هذا انسان مكلف وكل انسان مكلف تجب عليه الجمعة

فإنه مسائل في النعم أن يقول : لا نسلم أنه مكلف إلا يجوز أن يكون غير مكلف سلباً  
أنه مكلف لكن لا نسلم أن كل مكلف يجب عليه الجملة لا يجوز أن يكون به عذر من الأعذار  
المرخصة في ترك الجملة كالمرض والسفر، وهذا غير ما سبق من النعم المراد وهو ظاهر قال :

( والثاني ) من الاعتراضات التي ترد على التصديق « النقض »  
وقد يقيد بالاجمالي، وهو الاعتراض بفساد الدليل لجريانه في غير  
الدعوى مع تخلف الحكم أو استلزامه المحال ( ولا بد من دليل على  
النقض ويسمى « شاهداً » كما سبق بيانه في البداية .

أقول : لما انتهى من الكلام على الاعتراض الأول من الاعتراضات الواردة  
على التصديقات، ووفاه حقه من البحث، أخذ يتكلم على الاعتراض الثاني من تلك  
الاعتراضات، ولعلك على ذكر من التصديق وأنواعه، فلا نطيل الكلام بالتمرض لذلك  
ثلاً يكون المطالب بغير طائل فقال : والثاني من الاعتراضات التي ترد على التصديق النقض  
وهو - وإن كان سبق بيانه في البداية - أعاده لتقدم المهدية من ناحية ولتطبيق عليه  
من ناحية أخرى حتى لا ينطرق لساحته شيء من الخفاء فقال : وهو الاعتراض بفساد  
الدليل جريانه في غير الدعوى مع تخلف الحكم فلا يكون الدليل مستلزماً لمطلوب فلا  
يكوز . دليلاً . هذا خلف ، أو لا استلزام المحال ، ولا بد من دليل على النقض ( ويسمى شاهداً )  
كما سبق في البداية . وذلك لأن الاعتراض بفساد الدليل دعوى من الخصم ، فلا بد لها  
من دليل ولا كان الاعتراض بالنقض غير موجه . قال :

## تقسيم النقص بالتخلف الى مكسور وغير المكسور بالحلاصة ١١١

والنقص بالتخلف نوعان : ( أحدهما ) يسمى نقضا من غير تقييد بمكسور ، وهو جريان الدليل بعينه في غير المدعى والتخلف بدون حذف شيء من خصوصياته ( وثانيهما ) يسمى نقضا مكسورا . وهو جريانه في غير المدعى والتخلف بعد حذف شيء من خصوصياته

أقول : قسم النقص في الجملة السابقة الى قسمين : نقص بالتخلف ونقص باستلزام الحال ، وقسم في هذه الجملة النقص بالحذف الى قسمين نقص من غير تقييد بمكسور ونقص مقيد بمكسور ، ( وعرف الاول ) بأنه جريان الدليل بعينه في غير المدعى بدون حذف شيء من خصوصياته مع تخلف الحكم عنه ( وعرف الثاني ) بأنه جريان الدليل بعد حذف شيء من خصوصياته في غير المدعى مع تخلف الحكم عنه أي سواء أكان لهذا المحذوف مدخل في العلية أم لا وسواء أكان حذفه على زعم أنه وصف طردي لاهناسبة له بالحكم أم لا فيشمل الصحيح والفاسد ، ولعلك لا تحتاج الى تنبيه الى أن طالب الحق لا يصير اليه الا اذا اعتقد أن الوصف لامدخنية له ( وجرى كثير من ) على تقسيم النقص بالجريان والتخلف الى ثلاثة أقسام ( الاول ) باجراء الدليل بعينه ( والثاني ) بأجراء خلاصة الدليل وذلك بحذف أو تغيير غير مؤثر ( كقول الفيلسوف ) العالم قديم لانه أثر القديم ومستند اليه ( فحذفه ) بقولنا دليلك جابر في الحوادث اليومية فانها أثر القديم ، مع تخلف الحكم فقد حذفنا همة « ومستند اليه » ( وكقول الملائكة ) « القديم قاطع لانه مابه انقطع » ( فيقول السائل ) دليلك جابر في القلم لانه مابه : الكتابة مع تخلف الحكم قاطع ليس بكتاب ، فقد استبدل الناقض « والكتابة » « وبالقطع » ولا ضرر في ذلك إذ مقدمته تشترك مع مقدمة المائل في علة واحدة وهي ان كل مابه انفعّل فاعل

(والثالث) النقض باجراء الدليل مع ترك قيد له مدخل في العلية ويسمى نقضا مكسورا

(فعل هذا الاصطلاح) يختص النقض المكسور بالفاسد وعلى الاصطلاح الاول يشمل الفاسد والصحيح الذي هو باجرام خلاصة الدليل — فتؤول أقسام النقض الى ثلاثة أو أربعة . فكتبه قال

(مثال الاول) أن نقول مستدلا ( بقياس اقتراني على شيء أنه حيوان ) لانه نام وكل نام حيوان ؛ فهذا قياس اقتراني من الضرب الاول من الشكل الاول ، ( أو بقياس استثنائي ) : لانه ان كان ناعيا فهو حيوان لكنه نام ، أو ان لم يكن حيوانا فهو ليس بنام لكنه نام فهو حيوان ، ( فينقض كل من هذه الادلة ) بجرىانه في الشجر مع تخلف الحكم ؛ فهذا كما استبان لك نقض بجرىان الدليل بعينه في غير الدعوى مع تخلف الحكم : اذ لم يتغير سوى موضوع الصنرى في الاقتراني والمحكوم عليه في الاستثنائي . فالدليل في الحقيقة هو النمو وهو ثابت للشجر مع أنه غير حيوان .

أقول : قد علمت مما قدمناه في شرح الجملة السابقة أن النقض على ما جرى عليه الكتاب ثلاثة أنواع : اثنان في وجود الدليل في غير الدعوى مع تخلف الحكم ، وواحد في استلزام الدليل الحمل ، وقد ذكر في هذه الجملة مثال النوع الاول وهو وجود الدليل بعينه من غير حذف شيء من خصوصياته

في غير الدعوى مع تخلف الحكم : وهو أن تقول ( مستدلا على شيء بقياس  
اقترائى أنه حيوان ) : لانه نام وكل نام حيوان ، فهذا الدليل قياس اقترائى من  
الضرب الاول من الشكل الاول : وهو أن تكون هنا المقدمتين موجبة كلية  
( أو مستدلا على ذلك بقياس استثنائى ) : لانه ان كان ناميا فهو حيوان لكنه  
نام فهو حيوان : لان استثناء عين المقدم يتبع عين التالى ، أو ان لم يكن حيوانا فهو  
ليس بنام لكنه نام فهو حيوان . لان استثناء نقيض التالى يتبع نقيض المقدم .  
فيترض السائل كلا من هذه الادلة بجريان الدليل بعينه في الشجر وهو غير  
الدعوى ، مع تخلف الحكم وهو الحيوانية : لانه لم يتغير من القياس الاقترائى  
سوى موضوع الصغرى ، والدليل في الحقيقة هو الحد الاوسط وهو ليس  
موضوع الصغرى في الشكل الاول وهو ظاهر وفي القياس الاستثنائى لم يتغير  
سوى المحكوم عليه في المقدم ، اذاً فالدليل في الحقيقة هو النمو وهو ثابت للشجر  
مع تخلف الحكم . قال :

( ومثال الثانى ) على ما نقل عن بعضهم : ( ما قال الشافعى  
في بيع الفائب ) : انه مبيع مجهول الصفة عند العاقدين حال  
العقد فلا يصح بيعه ، ( وقال الناقض ) هذا منقوض بما لو تزوج امرأة  
لم يرها فاتها بمجهولة الصفة عند العاقدين حال العقد وهو صحيح ، فقد  
حذف في النقض من الدليل خصوص كونه ميبعا . ( وللمعلل أن  
يجيب ) بأن كونه ميبعا ليس وصفا طرديا بل مله مدخل في الحكم

أقول : مثل النوع الثاني من نوعي النقض بالتخلف وهو النقض المكسور بما نقل عن بعضهم مما قال الشافعي في الاستدلال على بطلان بيع الغائب : أنه مبيع مجبول الصفة عند الماقيدين حال العقد فلا يصح بيعه ، وقال الناقض منقوض بما لو تزوج امرأة لم يرها : فإنها مجبولة الصفة عند الماقيدين حال العقد وهو صحيح ، فقد حذف في النقض من الدليل خصوص كونه ميبعا .

إذ الدليل مجموع كونه ميبعا ومجبول الصفة وكون الجمل عند الماقيدين وكون الجمل حال العقد ، وقد حذف الناقض من الدليل خصوص هذا الوصف زعمانه أنه وصف طردى لا مدخل له في الحكم ( ولكن للعمل أن يجب عن هذا النقض ) بأننا لا نسلم أن خصوص كونه ميبعا وصف طردى ، بل هو وصف له مدخل في الحكم . قال

( ومثال نقض الدليل باستلزامه المحال ) ما لو استدلل على أن الوجود صفة وجودية بأنها صفة ثبوتية تحمل على الموجود ، وكل صفة ثبوتية تحمل على الموجود وجودية ، فينقض هذا الدليل باستلزامه التسلسل وهو محال .

أقول : قد أتى فيما سبق على التمثيل لنوعي النقض بالتخلف ، أما النوع الثالث فقد مثل له في هذه الجملة بما إذا استدلل على أن الوجود صفة وجودية بأنها صفة ثبوتية تحمل على الموجود وكل صفة كذلك وجودية ، فينقض هذا الدليل باستلزامه المحال : لأنه إذا كان الموجود موجوداً كانت وجود الوجود موجوداً ووجوده كذلك ، فينقل الكلام إليه وهكذا بلا نهاية وهو التسلسل المحال وذلك ظاهر . قال :

## المعارضة وأقسامها مثالان للمعارضة بالنقيض وما يستلزمه ٢١٥

والثالث « المعارضة » وهي كما سبق في البداية إقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل، وخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه : ( وهي ثلاثة أنواع ) معارضة بالقلب ومعارضة بالمثل ومعارضة بالغير .

أقول : لما أشيع الكلام في المنع والنقض من الاعتراضات التي ترد على التصديق معنا وتمثيلا ، أخذ يتكلم على الاعتراض الثالث من تلك الاعتراضات وهو (المعارضة) وقد سبق الكلام عليها شرحا في البداية ، لكنه استحسن اعادته هنا من قبيل التذكير . يطبق عليه المثل حتى يتمكن في نفسك وتطمئن اليه ولا يكون لذلك فيه مجال اليها ، فقال : انها كما سبق في البداية إقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل . وخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه سواء كان هو دليل المستدل أو غيره ، فيصدق بنوعى المعارضة من حيث نسبة ما تقام عليه لما أقيم عليه دليل الخصم وهما المعارضة للقائمة على النقيض والمقامة على ما يستلزم النقيض . وبأنواع المعارضة من حيث موافقتها لدليل الخصم ضرورة ومادة وعدمها وهي المعارضة بالقلب والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير (ولملاك تقول ) هذا كلام مجمل يحتاج الى الإيضاح بالتمثيل ، فهل أنت تمثل لذلك حتى يزول عنه الغموض فاجابة لهذا السؤال الذي يدور في نفسك نقول سيأتي التمثيل لأنواعها بالاعتبار الثاني ، وهالك مثالين لنوعها بالاعتبار الاول ( مثل الاول ) أن تقول في الاستدلال على أن الجملة « حاجة على شخص بيته » هذا مكلف توافقرت فيه شروط الجملة وكل مكلف كذلك تجب عليه فيقول السائل معارضا : هذا مذكور وكل معذور لا تجب عليه الجملة ، فهذه « ارضة » بنقيض المطلوب المستدل .

(ومثل الثاني) أن نقول مستدلا على أن شخصا مينا يجب عليه الحج : هذا موسر  
بجبن الحج وكل من كان كذلك يجب عليه الحج ، فيقول السائل معارضا : هذا  
لا يثبت على الراحة وكل من كان كذلك غير مستطيع فهذه معارضة بما  
يستلزم تقيض مطلوب الاستدل . هذا مادار بخاطري في التمثيل لذلك ولعل فيه  
مقتضا لك وإذا تأملت في الامثلة الآتية وجدت فيها هذين النوعين ايضا . قال :

( والاول ) على مانص عليه في الرسالة نقلا عن السيد يقع في  
المغالطات العامة الورود : كما يقال : هذا المدعى ثابت لانه لو لم يكن  
ثابتا لكان نقيضه ثابتا : ولو كان نقيضه ثابتا لكان شيء من الاشياء  
ثابتا ، فينتج : لو لم يكن المدعى ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا .  
ونعكس بعكس النقيض الى : لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان  
للمدعى ثابتا

أقول : بعد ان ذكرنا باقسام المعارضة لبعد عهدك بها أراد جريا على ما درج  
عليه من الطريق أن يبين مواردها ويمثلها أمامك بما يحضره من التل ، فقال :-  
والاول وهو للمعارضة بالقلب ( بأن يتحد دليل الملل ودليل المعارض مادة : بأن  
يكون الحد الاوسط في الاقتراني واحدا والامتنائية في الاستثنائي واحدة : لان  
ذلك هو مدار الاستزمام ، وليس المراد بالانحداد في المادة أن تتحد  
لتتضمن في الجليلين : لان ذلك غير مقبول ، ويتحدا صورة بان يكونا اقترانيين )



يكون موزدة على مانقل عن السيد المناطحات العامة الورود على جميع الاشياء من المطالب التصديقية النظرية كما يقال في الاستدلال على مدعى : هذا المدعى كحدث العالم ثابت ، مستدلا بقياس اقتراني شرطى : "انه لو لم يكن حدوث العالم ثابتا لكان نقيضه ثابتا ، ولو كان نقيضه ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا فيتيج : لو لم يكن حدوث العالم ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا ، ونعكس بعكس النقيض — وهو تبديل المقدم بنقيض التالى والتالى بنقيض المقدم — الى : لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان حدوث العالم ثابت ، وهو المطلوب . فيعارضه السائل بالقلب بقوله : ذلك هذا وان دل على ما ادعيت عندى مايدل على خلافه ، وهو قسم العالم : لانه لو لم يكن قدم العالم ثابتا لكان شيء من الاشياء ثابتا ونعكس بعكس النقيض الى : لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان قدم العالم ثابتا ، قال

وقد يقع في الاقيسة الفقهية كما اذا قال الحنفى : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يكفى فيه أقل ما يطلق عليه اسم المسح كغسل الوجه ، فيقول الشافعى معارضا بالقلب : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يقدر بالربع كغسل الوجه ، وقد استبان لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة يكون موافقا للميل للمعلل في لئادة والصورة

أقول : المعارضة بالقلب تقع في الاقيسة الفقهية ( مثال ذلك ) أن يقول الحنفى لمسح الرأس ركن في الوضوء فلا يكفى فيه أقل ما يطلق عليه اسم مسح كغسل الوجه ، فيقول الشافعى معارضا بالقلب : مسح الرأس ركن في

الوضوء فلا يقدر بالربع كغسل الوجه . فدليل المستدل ومعارضة السائل متجهان مادة وصورة أما الصورة فهي القياس الفقهي الذي يسميه المناطقة تمثيلا وإما المادة فهي الركبة في الوضوء مثل غسل الوجه ولا عبرة باختلافهما في ثبوت حكم الأصل وفي استاده الى العلة ( وأنت اذا تأملت في هذا المثال ) وجدت المعارضة لم تنتج ما يناقئ دعوى الخصم فان عدم التقدير بالربع وعدم كتابة الأقل يجتمان في وجوب السكك كمنع مالك ( فلا بد لصحة التمثيل به ) ان يكون الخصمان اتفاقا على ان الثابت احد المنهين فحسب ، فيكون بطلان أحدهما مستلزما لثبوت الآخر بالنظر الى أمر عارض وهو اتفاقهما وان لم يستلزمه بالنظر الى ذاته

وقد استبان لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة يكون موافقا لدليل المال في المادة والصورة . قال :

( والثاني ) كقول المستدل على حدوث العالم : العالم محتاج الى المؤثر وكل محتاج الى المؤثر حادث فالعالم حادث ، فيقول السائل معارضا بالمثل : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم ، فهذا النوع كما ترى من التمثيل موافق لدليل المستدل في الصورة : لانهما قياسان اقترانيان من الضرب الاول . من الشكل الاول ، دون المسادة : اذ مادة الاول الاحتياج الى المؤثر . ومادة الثاني الاستغناء عن المؤثر .

أقول : ومثال النوع الثاني من أنواع المعارضة - وهو المعارضة بالمثل ، وهي اقامة السائل دليلا على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل ، موافقا لدليله في الصورة دون المادة - أُنْ يقول السّئى في الاستدلال على حدوث العالم : العالم يحتاج الى المؤثر وكل يحتاج الى المؤثر حادث فالعالم حادث ، فيقول الحكيم معارضا بالمثل : العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم بصورة الدليل والمعارضة واحدة لانهما قياسان اقترانيان من الضرب الأول من الشكل الاول ، أما مادتهما فمختلفة : اذمادة دليل السئى الاحتياج الى المؤثر ، ومادة دليل الحكيم الاستغناء عن المؤثر ، وذلك لان هذا هو الحد الاوسط فيهما ، وقد عرفناك سابقا عن كُتْب أنه هو الدليل في الحقيقة فقد ظهر لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة موافق لدليل الملل في الصورة دون المادة وسنرى لك فيما يتلو بعد ما يفعله الملل اذا عورض دليله فترقب . قال :

(والثالث) كان يقول السائل في هذا المثال لو كان العالم حادثا لما كان مستغنيا عن المؤثر لكنه مستغن عن المؤثر فهو قديم ؛ فهذا كما هو بين - يخالف لدليل الملل في الصورة والمادة أما المخالفة في المادة فقد سبق بيانها ، وأما المخالفة في الصورة فلأن قياس الملل اقتراني وقياس المعارض استثنائي ، وكان يقول الفيلسوف العالم اثر القديم وأثر القديم قديم فيقول السئى لو لم يكن العالم حادثا لما كان اثر القديم لكنه أثر القديم ، فهذا كما ترى يخالف في الصورة

دون المادة فالمعارضة بالغير قسمان ، وقد سبقت الإشارة الى تبين  
هذه الانواع في البداية

أقول : (ومثال النوع الثالث) من أنواع المعارضة — وهو المعارضة بالغير  
وهي مخالفة دليل الملل صورة — أن يقول السائل في المثال السابق وهو  
الدليل على حدوث السلام وهو أنه يحتاج الى المؤثر ، معارضا بدليل شرطي  
استثنائي : لو كان العالم حادثا لما كان مستغنيا عن المؤثر لكنه مستغن عن  
المؤثر فهو قديم . فهذا دليل استثنائي استثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض  
المقدم ، وهو مخالف لدليل الملل مادة وصورة : أما المخالفة في المادة فقد  
سبق بيانها في التمثيل للنوع الثاني ، وأما المخالفة في الصورة فلان دليل  
الملل قياس اقتراني حلي ، والمعارضة قياس شرطي استثنائي كما سبق

(ولها مثل آخر) أن يقول الفيلسوف: العالم اثر القديم وكل أثر القديم قديم  
فالعالم قديم ، فيقول السني معارضا لولم يكن العالم حادثا لما كان اثر القديم  
لكنه أثر القديم فهو حادث ، فهذا الدليل كما ترى مخالف لدليل الملل في الصورة  
لانه استثنائي رفع فيه التالي ودليل الملل اقتراني من الضرب الاول من الشكل  
الاول ، موافق له في المادة وهي كونه أثر القديم لانه الحد الوسط في الاقتراني  
ومحمول الاستثنائية في الاستثنائي

(فالمعارضة بالغير قسمان) احدهما يخالف في الصورة والمادة ، والثاني يخالف  
في الصورة دون المادة ، (وقد صرح) بهذا الثاني ويكونه من المعارضة بالغير  
(الصام) في شرح الآداب الضدى وجهه (السيد) في حاشيته على شرح  
حكمة العين من قيل المعارضة بالمثل ، والقلب الى هذا أميل (ولا يخفى)

## هل تتمتع المعارضة في القطعيات - هل يشترط فيها التسليم ١٢١

أن كل امثلة هذا القسم يمكن ردها الى المعارضة بالقلب بتحويل صورتها ولو قيل  
بجعله قسما من المعارضة بالقلب لم يمد . فتأمل  
( وقد اتضح لك أن المعارضة ) : اماموافقة لدليل المستدل ، واما مخالفة في  
المادة أو الصورة أو فيهما وقد سبق القول في تباین هذه الاقسام في البداية وسيأتى مزيد  
من ذلك في الشعبة الرابعة فترقب . قال :

( وقد يظن ) أن المعارضة بأنواعها لا تجرى في القطعيات عقلية  
أو نقلية لامتناع اجتماع النقيضين ، وهذا ظاهر اذا كان يشترط فيها  
تسليم السائل دليل الخصم باطنا ولم يشترطه النظار بل اختلفوا  
أيشترط التسليم ولو بحسب الظاهر أم لا ؟ الاول أشهر والثاني  
أظهر

أقول : قد علمت أن المعارضة تنتج نفيض دعوى للمستدل أو ما يستلزم نفيضها  
وذلك يوجب الظن بأنها لا تجرى في القطعيات عقلية ونقلية : لان دليل المستدل  
ينتج الدعوى ، وهو أو غيره يثبت به المعارض نفيضها والنفيضان لا يجتمعان ، وهذا  
من القضايا البديهية التي لا تقبل النزاع ، لكن هذا ليس مسلما على اطلاقه بل هو  
مقيد بما لو كان يشترط في المعارضة تسليم دليل المستدل باطنا بمعنى اعتقاده ثبوته .  
فان من سلم هذا التسليم في القطعيات لا يمكنه المعارضة اذ يلزم التناقض وهذا لم  
يشترطه النظار ، بل اختلفوا في أنه يشترط في المعارضة تسليم دليل الخصم ولو بحسب  
الظاهر ، بمعنى عدم التعرض له فهم من قال : نعم يشترط ذلك ، وهو أشهر ، ومنهم  
من قال : لا يشترط ذلك بل يجوز انكاره ، وهو أظهر الرأيين عندم ، فلي الرأيين

يمكن المعارضة في القطبيات لانه على الاول يجوز التسليم ظاهرا مع الانكار باطنا وعلى الثاني يجوز ذلك ويجوز الانكار ظاهرا أيضا ، فتأمل . قال :

( قيل ) يلزم الثاني أن تكون وظائف السائل منحصرة في اللزم والنقض لان المعارضة على هذا الرأى تكون مندرجة في النقض ( وفيه ) أن عدم اشتراط التسليم لا يوجب عدم التسليم

أقول : قيل في بعض مكتب المناظرة كالرسالة الشريفة انه يلزم على الرأى الثانى السلبى - وهو أنه لا يشترط في المعارضة تسليم دليل الخصم - أف للسائل وظيفتين لا ثلاثا وهما المنع والنقض لان المعارضة على هذا الرأى اعراض بالنقض فى مندرجة فيه . وهذا خلاف المعروف عند الجمهور ( وفيه ) ان عدم اشتراط التسليم لا يوجب عدم التسليم بل يجوز فلا سائل ان يسلم وأن ينكر ولا يلزم الخصم الا لو اشترط عدم التسليم وهو ظاهر هذا . ( واعلم انه قل الاصوليون ) يتمتع تعدل قاطعين أى تقابلهما بان يدل كل منها على منافي ما يدل عليه الآخر . وهذا منشأ اتقان بأث المعارضة لا تقع في القطبيات . وقد عرفت تفصيله

( واعلم انه يمثل في كتب المناظرة ) للمعارضة باقالب بالمغالطات العامة لورود فلا تكاد تجد كتابا لا يمثل بها بل اتهم يقتصرون عليها . وهذا عما لا تستريح التنس اليه فانه لا يقصد بها اصابة كيد المصواب ، وهذا الفن يرى منها فاستعمل نظرك ولا تكن من التقليدين . فضل الطريق الدوى واقه الهادى الى سبيل الرشاد . قال

## المنظرة في التصديق - تقسيم الدعوى الى ضمنية وصريحة ١٢٣

### الشعبة الرابعة

#### في بيان وظائف الممثل والسائل

أقول : انتم المصنف في هذه الشعة بيان وظائف الممثل وموقفه في الاستدلال والحرس على دليله حتى يؤدي المطلوب منه . وانتم فيها أيضا بيان وظائف السائل وأطواره مع الممثل مرتباً ذلك . ومفصلاً له تفصيلاً وافياً . وهذا مضمي أكثره في البحوث السابقة لكنه لم يكن مرتباً ولا مفصلاً على هذا النحو ولم يكن وافياً . بل كان مبشراً فيها حسب اقتضت الصناعة . فذكره في هذه الشعة منظماً مستوفياً مقروناً بالتفصيل . حتى لا يكون فيه شيء من الغموض وحتى يسهل الوقوف عليه ويشير الرجوع اليه عند الحاجة العامة . قال :

دعوى الممثل اما أن تكون (ضمنية) واما أن تكون (صريحة)  
(فالأولى) في التعريفات والتقسيمات . (والثانية) في التصديقات .

أقول : لما كانت المطالب التي تكون طرقها علناً للمنظرة تصويرية وتصديقية؛ وكان في المنظرة في الأولى خفاء ، فوجود وظائف الممثل والسائل فيها خفي؛ لأن المنظرة إنما تكون في الاحكام ، مهد لبيان وظائف السائل والممثل بتقسيم الدعوى الى قسمين ضمنية وهي في التصورات من التعريفات والتقسيمات وصريحة وهي في التصديقات . فالمنظرة في التصورات ووظائف الممثل والسائل فيها بالنسبة لما تضمنته من الدعوى والتصديقات وقد سبقت الإشارة الى ذلك في الاصل الأول . قال :

أما الأولى فكما نبهناك عليه . والحادث غرضه نقش صورة المحدث  
المعقولة في ذهن السامع فثله كما قال بعضهم مثل النقاش الذي يحاول  
أن ينقش صورة محسوسة في لوح، فكما أن النقاش إذا أخذ يرسم  
الصورة في اللوح لا يتوجه عليه منع كذلك الحادث . إلا أنه لما كان التحديد  
يتضمن الحكم بأن ما ذكره حدثا أرايديانه صح أن يتوجه عليه الاعتراض  
من السائل .

أقول : ذكر بقوله « أما الأولى فكما نبهناك عليه » ماسبق في الأصل الأول  
من أن في تعريف دعوى أنه مساو للمعرف وبيان له ، ونبه بقوله « والحادث » الخ  
على دفع ما قد يتمسك به في منع جريان المناظرة في التعريفات ، فالمراد للتعريف  
غرضه الذي يحاول تحقيقه هو نقش صورة المحدث في ذهن السامع أى إيصالها  
إلى نفسه الناطقة لترسم فيها ، فثله وحاله في عمله هذا - وهو إيراد التعريف -  
على ما قال بعضهم في بيان كونه التعريفات محلا للمناظرة - حال النقاش الذي  
يرسم صور المحسوسات ويحتمد في أن تكون مطابقة لها ، فكما أن النقاش إذا  
أخذ يرسم صورة محسوسة في لوح لا يتوجه عليه منع ، كذلك الحادث ، لكن لما  
كان بين حال النقاش وبين حال المعرفة فرق من ناحية أن عمل المعرفة يتضمن  
الحكم بأن ما أورده من التعريف بيان لما أراه بيانه صح أن يتوجه عليه الاعتراض  
من السائل . هذا .

( وفي التمسك بهذا ) في منع المناظرة في التعريفات ودفع ذلك بالفرق



لقد ذكرناه بحث : لا من عمل المرفوع وعمل النقاش ليس فيه صريح دعوى .  
 فهما من هذه الناحية سواء ليس أحدهما أظهر من الآخر حتى يتمسك به في منع  
 توجه الاعتراض ومن ناحية تضمن الحكم هما سواء أيضا فكما أن في التعريف  
 حكما بأنه بيان للمعرف - بفتح الراء - كذلك في نقش الصورة المحصورة في  
 اللوح حكم بأنها مطابقة لما هي صورة له ( وقد يقال ) ليس غرضهم الدفع  
 بالفرق بل بيان وجه ورود الاعتراض على التعريف وان شاركه في ذلك  
 نقض النقاش ولا ريب ان المحسوس أوضح من المقول . فتأمل وعول على فكرك والله  
 الموفق . قال :

وقد عرفت مما أتينا عليه في الشعبة الرابعة من بحث التصورات  
 الاعتراضات التي ترد على التعريف ، كما عرفت أقسام التعريف من  
 البيان السابق في الشعبة الثانية من ذلك البحث ، ( ولعلك تقول )  
 ان فيما سبق من البيان غنية عن التعرض لوظائف السائل والمحلل  
 في التصورات ، ( فنقول ) نعم لكن المقام لحقائه يحتاج لزيادة بيان  
 فلتأخذ فيه .

أقول : لما كان في التعرض لبيان وظائف المحلل والتبدل في التصورات  
 سبق الكلام عليها في الاصل الاول في الشعبة الرابعة منه - كما أن أقسام التعريف  
 سبق بيانها في الشعبة الثانية منه - مظنة الاعتراض على المصنف بأن ذلك  
 تكرار وأنه إطالة بغير طائل ، دفع في هذه الجملة ذلك الاعتراض بموافقة

على أن ماسبق من البيان فيه غية عن الاعداء ، لكنه استحسن اعدته  
ليتنظم البحث وتصل حلقاته على نسق يروق الناظر ، ولأن المقام لحفاته  
يحتاج لزيادة إيضاح ، والاعادة لا تخلو من افادة ، فلأخذ في ذلك البيان  
غفده وكن من الشاكرين . قال :

( اذا أورد المرف تعريفا لفظيا ) وهو انما يكون لعالم بالمعنى  
جاهل بوضع اللفظ لتلك المعنى كان يقول البر القمح ، ( فللسائل )  
أن يقول نمنع أن البر هو القمح ( فيجيبه المرف ) بالنقل عن اللغة  
كان يقول هو كذلك في القاموس ، فاذا لم يقتنع أطلعه على ما فيه .

أقول : قد علمت بما سبق من البحث في الاصل الاول أن أقسام  
التعريف ثلاثة لفظي واسمي وحقيقي ، وقد بدأ المصنف البحث في بيان  
وظائف الملل والسائل في التعريفات بالتعريف اللفظي على حسب الترتيب  
الطبعي فقال : ( اذا أورد المرف تعريفا لفظيا ) — وهو انما يكون لعالم  
بالمعنى جاهل بوضع اللفظ لتلك المعنى كان يقول البر القمح ، فهذا تعريف  
لفظ البر وأره موضوع لتلك المعنى الذي يعرفه السامع وليس بيانا للمعنى  
لانه معلوم للسامع وبيان المين تحصيل للحاصل — ( فللسائل ) أن يترض  
هذا التعريف بالنسبة كان يقول : نمنع أن البر القمح ، وتسمية هذا البحث منعا  
تسمية مجازية وقد عرفت فيما مضى ان التمييز بما اشتق من لفظ المنع مجاز  
( فيجيب المرف ) عن هذا المنع بالنقل عن كتب اللغة المتعمدة كان يقول  
هو كذلك في القاموس ، فاذا لم يقتنع السائل بأنه كذلك في كتب اللغة المتعمدة

أطلعته عليه في الكتاب الذي نسب إليه، وليس للعرف طريق لدفع المنع عن هذا القسم من التعريف غير النقل عن اللغة . قال :

(وللسائل) أن يعارض التعريف بتعريف مباين ليس باعتبار وضع آخر (ويجاب) بالمنع وعيره

أقول : ذكر في الجملة السابقة اعتراض التعريف اللفظي بالمنع والجواب عنه ، وذكر في هذه الجملة أنه يتراض بالمعارضة بتعريف مباين ليس باعتبار وضع آخر ، فإذا صح بطل الاول (ويجاب) بمنع مباينة الثاني للاول لو منع كونه باعتبار الوضع الاول مستندا بأنه مشترك بين المتين أو بنحو ذلك كاثبات التعريف الاول بأثبات نقله عن أئمة اللغة

(فإذا كان التعريف الثاني) مساويا للاول أو أعم أو أضيق ، أو كان باعتبار وضع آخر بأن كان المعرف — بفتح الراء — مشتركا بين المتين ، لم تقدح المعارضة به ، ولا ريب أن المعارضة بالمباين بدون اعتبار وضع آخر إبطال لصحة التعريف فمرجعا الى النقص (والذي أراه) أن المشترك إذا عرف باعتبار وضع يجوز معارضته بتعريف باعتبار الوضع الآخر إذا كان المعارض يزعم أن المقام يقتضى هذا الوضع الآخر ، فيكون حاصل المعارضة حينئذ إبطال التعريف الاول بالنظر للمقام وإن لم يطل بالنظر لقائه ، وأن المتين الحقيقي والمجازي كالمتين في المشترك . وأن الجواب حينئذ يكون بمنع أن المقام يقتضى الوضع الآخر أو بأثباته يقتضى الوضع الاول فتأمل . قال :

وإذا أورد تعريفا اسميا — وقد سبق ما ينهك على الفرق

بينه وبين اللفظي - فوظائف السائل والمعلل حسبا سبق من البيان  
وللسائل «أن ينقض» باختلال طرده أو عكسه وبغير ذلك مما سبق ،  
وعليه أن يأتي بشاهد على اختلال التعريف ، والألا كان مكابرة غير  
مسموعة .

أقول : هذا بيان لوظائف المعلل والسائل في التعريف الاسمي ، والتعريف  
الاسمي على ما سقت الإشارة إليه في الأصل الاول يكون لمن يعرف مفهوم اللفظ  
ولكنه يحفل تفصيله ، فيفنده التعريف ذلك ، فوظائف السائل والمعلل فيه حسبا  
سبق من البيان من الاعتراض بالمتع والمعارضة ، والجواب بالنقل عن اللغة وهو  
ظاهر . وفي ذلك الكلام جنوح الى أن التعريف الاسمي من اللفظي وهو رأى  
بضمهم كالسند ، ( وللسائل أن يعترضه بالنقض ) بأنه يختل الطرد وغير مانع ، أو يختل  
المكس وغير جامع وبغير ذلك مما سبق كالاستلزام المحال وعدم الاوضعية ، ( وعلى  
السائل ) في حالة اعتراضه بنقض التعريف ( أن يأتي بشاهد ) على اختلاله فيأتي  
عند دعوى اختلال الطرد بفرد يصدق عليه التعريف ولا يصدق عليه المرفوع وعند  
دعوى اختلال المكس بفرد يصدق عليه المرفوع ولا يصدق عليه التعريف .  
فالذا لم يأتي السائل بشاهد على ذلك كان اعتراضه بالنقض مكابرة غير مسموعة . قال

فجيب المعلل بمنع مقدمة دليله : فقد صار معرض التعريف  
مستدلا وموجه مانعا . ومنه الجواب بأنه تعريف بالاعم على طريقة  
للمقدمين ، أو بأنه أراد تمييز المشهور مما يصدق عليه المرفوع لاكل  
ما يصدق عليه كما سبق الايماء الى ذلك .

## وظائف السائل والمعرف في التعريف الاصطلاحي والحقيقي ١٢٩

أقول : ( إذا اعترض السائل ) التعريف بنقضه باحتلاله واتى بعاده على ذلك ( فللمل ) عند ذلك أتت يجيب عن اعتراضه ( بجمع شيء من مقدمات دليله ) الذي أقامه شاهدا على النقض : فقد تغير موقف كل من الملل والسائل ، فصار السائل الذي هو معترض التعريف مستبلا لأنه ناقض والموجه للتعريف مانعا ، ( ومن منع المقدمات ) منع الكبرى القائلة ( كل تعريف مخزل العرود أو العكس فاسد ) مستندا بأنه تعريف بالاعم على طريقة المتقدمين من الماطقة وهي جواز التعريف بالاعم اذا أريد تمييز المعرف عن امض ما عداه ، أو أنه أراد تمييز المشهور بما يصدق عليه المعرف - بفتح الراء - لا كل ما يصدق عليه فهو تعريف بالاعم على طريقتهم ، كما سبق الإيحاء الى ذلك قريبا في مباحث التعريفات من الاصل الاول .

( فان قلت ) وهذين الجوابين ضعف لان فيهما سدا لباب المناظرة في التعريفات ( قلت ) اذا كان المعرف صادقا فيما يجيب به فتمعه عنه منع عن اظهار الحق . ( نعم لك أن تقول ) ان لكل مقام مقالا فانما كان المقام مقام التعريف الجامع للمانع كان الاعتراض قويا والجواب ضعيفا . والا فبالعكس . قال :

وكذا اذا كان التعريف الذي أورده «اصطلاحيا» كتعريف البيع والاجارة والفاعل والعكس في اصطلاح أهل هذه الفنون .

أقول : مثل التعريف الاسمي التعريف الاصطلاحي اعتراضا وجوابا وقد سبق في مباحث التعريفات من الاصل الاول شرح ذلك بما لا يحتاج الى مزيد . قال :

وكذا اذا كان حقيقيا ( فللسائل ) أن يعترض بما سبق ( ويجيبه

المعرف بما عرفت .

أقول : ما سبق من البحث إنما هو فيما إذا كان التعريف لفظياً أو اسماً اصطلاحياً ، فإذا كان حقيقياً فالناظرة السابقة في التعريف الاسمي جارية فيه ومنه المعارضة بالباين التي حاصلها إبطال محته ، وسبق في مباحث التعريف لمعارضة بمخالف في المفهوم واختصاصها بالحد التام وحاصلها إبطال حديثه . قال :

( وقد يتجه للسائل في الحد أن يمنع ) جنسية الجنس أو فصلية الفصل مستندا في الأول الى تجويز كونه عرضا عاما وفي الثاني الى تجويز كونه خاصة ( لكنه ) بصعب على الحد اثبات ذلك ( كما أن للسائل أن يعترض ) بأن في ألفاظ التعريف غموضا أو خطأ لغويا ( لكن ذلك ) ان لم يحصل به الاخلال بالاوضعية لا يقدح في صحة التعريف من جهة الصناعة ( ووظيفة المعرف ) دفع ذلك ولكن سكونه لا يبعد التحاما ولا انقطاعا .

أقول : كما أن التعريف الاسمي سواء أكان حدا أم رسما يتضمن دعوى أنه بيان للمعرف وأنه مساو له فيناظر فيه بما سبق ، كذلك التعريف الحقيقي حدا كان أو رسما وهذا هو الذي مضى القول فيه لكن يزيد الحد الحقيقي والاسمي بأنه يتضمن دعوى أن العام المأخوذ فيه جنس وان المميز عن المشاركات فيه

فصل ، فيتجه ، لسائل أن يترضى عليه بمنح جنبة ذلك العام أو فصلية ذلك المميز مستندا في الأول الى تجوز كونه عرضا عاما وفي الثاني الى تجوز كونه خاصة .  
 فيكون تعريفه ربما لاحدا ، فمضى للمعرف اذا وجه السائل عليه  
 هذا الاعتراض أن يثبت الجنسية أو الفصلية ولم يكن اثبات ذلك عسر  
 ولعلك على ذكر من أن ذلك تعرضه المصنف في بحث التعريفات ولم يفهمه . هذا .

( ولا تنوم ) تخصيص هذه المناظرة بالحد الحقيقي قائما تجري في الحد الاسمي  
 أيضا لانه لا فرق بينها الا كون الحد الحقيقي للحقيقة الوجودية والاسمي للمفهوم الفعلي  
 لم يعلم وجوده قاذما علم وجوده صار حدا حقيقيا ، غاية الامر أن ذلك العام وذلك  
 المميز قبل العلم قد لا يسميان جنسا وفعلا لكنها ذاتان للمفهوم .

( واعلم ) أن لفظ « التعريف الحقيقي » قد يطلق على ما يقابل اللفظي ويعمل  
 الاسمي كما يطلق على ما يقابلهما فلا تقع في الغلط لتعدد الاصطلاحات

« وللسائل أن يترضى على التعريف بغير ما سبق فيقول ان في الفاظ التعريف غموضا  
 أو خطأ لدوبا ، لكن الاعتراض بذلك ان لم ينشأ عنه عدم كون التعريف اجلي من المعرفة  
 لا يقدح في صحة التعريف من جهة الصناعة المنطقية ، ( ووظيفة المعرفة ) عند الاعتراض  
 بذلك دفعه ، لكن اذا حكمت عن الدفع لا يعد سكوته اخطا ولا انقطاعا . قال .

« وان كان التصديق صريحا فيتجه للسائل ) عند ابراده اذا كان نظريا  
 مجهولا أو بدهيا خفيا ( أن يستفسر ) من المعلن ان كان في حاجة الى استفسار  
 حتى يستضيء الطريق للبحث انظهارا للصواب ، ( ووظيفة المعلن ) عند ذلك  
 ( البيان ) فان لم يأت المعلن بدليل على دعواه أو تنبيه بعد ابرادها طالبه  
 السائل به ( ووظيفة المعلن ) عند ذلك ( اقامة الدليل أو التنبيه )

أقول : كل ما سبق من البحث فيما إذا كانت التصديق ضمنا ، فلما استوفي القول فيه انتقل الى الكلام على التصديق الصريح المقصود فيه التبة التامة قصدا أولا واستقصاء مجنا وتميلا . وبدأ الكلام فيه بالحلقة الاولى وهي اراد الملل التصديق بشرط أن يكون نظريا محمولا أو بدعيا خفيا (فتجسس السائل) عند اراده أن يستفسر من الملل ويطلب منه الايضاح إذا كان التصديق في حاجة الى ذلك ليستفيء الطريق للبحث انظارا للصواب كان يقول المربع محيط به خطوط وكل ما كان كذلك فهو شكل فتي ذلك بموضع يحوج الى استفسار (ووظيفة الملل عند ذلك) البيان (وبمذلك) ان لم يات الملل بدليل أو تبييه على دعواه طال به (وظيفة الملل عند ذلك) اقامة الدليل أو التبييه . قال .

فاذا أقام الدليل على دعواه . ويسمي حينئذ في اصطلاح النظار محلا ومستدلا . أما تسميته معالا في غير هذه الحالة فتسمية مجازية . كانت وظيفة السائل عند ذلك منع مقدمة معينة منه . وقد نبهناك فيما مضى من القول على معنى المقدمة . منعنا مجردا عن السند أو مع السند بشرط أن يكون السند مساويا لنقيض المقدمة الممنوعة أو أخفى ولو في زعم المانع .

أقول : فاذا أقام موره التصديق نظري الدليل على دعواه - ( ويسمي حينئذ محلا ومستدلا تسمية حقيقة لاثباته بالملة والدليل . أما تسميته بذلك في غير هذه الحالة ككلمة ما قبل اراد الدليل وتسميته في نحو التعريفات فتسمية مجازية باعتبار أنه معرض للدليل . وقد سبق القول في ذلك في التمهيدات . ولكن هذا محله ) كانت .



وظيفة السائل عند ذلك منع مقدمة معينة منه - وقد نبهك في التمهيدات على معنى المقدمة وانها ما يتوقف عليه الدليل سواء كانت جزئية أو شرط انتاجها كما أو كيفاً أوجهة أو تقريبية - اما منعا محردا عن السند أو مع السند بشرط أن يكون السند مساويا لنقيض المقدمة المنوعة أو أخص بحيث يلزم من صدقه صدق : لان المتساويين كلا صدق أحدهما صدق الآخر - ولان الاخص كلما صدق صدق الاعم والام لم يكن أخص ، هذا خلف - وقد سبقت الإشارة الى ذلك في القسم الاول ، وانما أعاده لانه حلقة من حلقات هذا البحث ، وقد مضى توجيه اشتراط كون السند مساويا لنقيض المقدمة المنوعة أو أخص ولو في زعم المانع وانه انما يصلح للاستناد اليه ويقوى للتحقق اذا كان كذلك .

( فان قلت ) ما معنى قولهم « ولو في زعم المانع » مع أنه انما يكون مقويا للمنع اذا توفر فيه هذا شرط الدائر . ( قلت ) معناه أن المدار في صحة السند وتقوية المنع به على كونه كذلك في زعم المانع . أما اذا كان أعم مطلعا أو من وجهه ان نقض المقدمة المنوعة في زعمه فلا يجوز له الاستناد به وكأنك تريد أن يكونه مسند الصحيح كذلك في الواقع ، قلت أردت هذا فهو غير وجيه لان معناه أن السند يلزم عند صدقه أن يكون موجبا لاحكام الممثل وذلك لا يقوله أحد فتأمل قال :

( وأن ينقضه نقضا اجماليا ) اذا كان قابلا للنقض - ولا بد أن يأتي بدليل يدل عليه ويسمى ما يدل على فساد الدليل بالتخلف أو استلزام الحال ( شاهد النقض ) كما نبهناك عليه فيما مر عليك - وانما أعدناه لينتظم في سلك هذا البحث ( وأز بمعارضه ) اذا كان قابلا للمعارضة بالقلب أو بالمثل أو بالغير .

أقول : (وللسائل أن ينتقض على الملل ذاته) نقضا اجماليا - وسمى اجماليا لانه ليس فيه تعرض لمقدمة معينة من الدليل - وهذا اذا كانت بالضرورة قابلا للتعرض حتى يمكنه أن يقيم شاهدا عليه ليكون النقض موجبا وقد قرع سمك فيما مر عليك عن كسب أن النقض (اما بالتخلف أو باستلزام الحال) وأن ما أقامه دليلا على ذلك يسمى (شاهد النقض) وأنه عند ذلك يتغير موقف الملل والسائل ويتبدل حالهما وهذا - وان كان يرن في أذنك لانه لم ينقض على ذكره ما يحوج الى اذكيره به - قد استحسنت الحنف اعادته ليأخذ مكانه في وظائف الملل والسائل وذلك وجيه

وللسائل أن يعارض دليل المستدل ، اذا وجد دليلا ينتج نقض مدعى المستدل ، أو ما يستلزم نقضه : مثله في المادة والصورة فيكون معارضة بالقلب ، أو في الصورة حفظ فيكون معارضة بالمثل أو بخالفا له في الصورة فيكون معارضة بالغير . وقد ذكرته بقلبك تميدا لما يأتى من ذكر وظائف الملل عند اعتراض السائل بما سبق فأشكر ذلك ودع العذوذ في المناقشة . قال

( ووظيفة الملل عند المنع مجرداً عن السند ) اثبات المقدمة المنوعة (وعند المنع مع السند) ابطال السند بشرطه المار أو ابطال صلاحيته للسندية بكونه غير مساو أو أخشى يان يبين كونه اعم مطلقاً أو من وجه لكن هذا لا يكفي ، أو اثبات المقدمة المنوعة مع التعرض لما تمسك به السائل أو بدونه ، (وله) ابطال المنع بكون المنوع عديها بينا أو مسلما عند المنع ، وتحرير المقدمة المنوعة وتغييرها بما يساويها أو بما هو أعم منها بحيث لا يتوجه عليها المنع ولا بعد ذلك انقطاعا ولا افحاما (بخلاف

منه السند ) فانه يمد اقحاما وانقطاعا عن البحث . فليس منع الملل  
سند السائل موجها .

أقول : ذكر في هذه الجملة وظيفة الملل اذا اعترض السائل دليله بمنع مقدمه مينة من  
مقدماته وأن منعه اما أن يكون غير مسند أو مسندا ( وأن وظيفة الملل في الحالة  
الاولى ) اثبات المقدمة المنوعة أو ابطال المنع بكون المقدمة بدعية بينة أو مسلعة عند  
المنع كمنع حدوث العالم من الشيء ، أو تحرير المقدمة المنوعة أو تغييرها بما ساوينا أو  
بما هو أعم بحيث لا يتوجه عليها المنع ولا يمد ذلك انقطاعا ولا اقحاما ( ووظيفة  
الملل في الحالة الثانية ) التخيير بين أن يجيب بما أجاب به في الحالة الاولى مع التعرض  
للسند وبدون التعرض له ، وبين أن يجيب بابطال السند وأنه غير صحيح في نفسه  
اذا كان مساويا لقيض المقدمة أو اعم منه مطلقا كاسبق ، أو بابطال صلاحية السندية  
لكونه غير مساو أو أخص بأن يبين أنه أعم مطلقا أو من وجه وعند ذلك يجب  
أن يثبت المقدمة المنوعة ولا يكفي ابطال السند ( أما منع الملل السند ) فغير موجبه  
فاذا أجاب بذلك كان مفعلا منقطعا عن البحث ( والخلاصة ) أن وظيفة الملل يمد  
اعراض السائل على دليله بالمنع . اثبات المقدمة المنوعة فيها اذا كان المنع مجرما أو  
مسندا بسند لا يفيد ابطاله المستدل أو ابطال المنع بكون المنوع غير قابل له أو التخيير  
بين اثبات المقدمة المنوعة مع التعرض للسند وبدونه وبين ابطال السند المفيد  
ابطاله . قال

كما أن استدلال السائل على بطلان مقدمة دليل الملل ( غصب غير  
مسموع ) : لان الاستدلال وظيفته الملل . وكذلك انتقال الملل

الى دليل آخر عند منع السائل مقدمة دليله ( يعتبر انقطاعا ) اذا عجز  
عن اثباتها

أقول : لما تعرض لتحديد وظيفة الملل والسائل تحديدا لأعمال معه لصبغة  
كان لزاما أن يبين ماليس من وظيفة كل منهما عما يتوهم أنه منها . وليؤيد  
ذلك تأييدا فنظره بما هو واضح أنه ليس من وظيفته وأنه منه غير مسموع .  
فنظره بمنع السند فيين أن استدلال السائل على بطلان مقدمة دليل الملل  
( غصب ) غير مسموع لأن الاستدلال وظيفة الملل .

( أقول ) ذلك ليس مطلقا بل خاص بالمقدمة التي يتوجه عليها المنع  
أما التي لا يتوجه عليها وهي التي أقوم عليها دليل أو تنبيه أو ادعى الملل ظهورها  
فلا استدلال على بطلانها ليس غصبا لأنه يتغير موقف كل منهما ، كما قرع  
سمعت في هذا الكتاب غير مرة

( كما بين ) أن انتقال الملل الى دليل آخر على دعواه عند اعتراض  
السائل بل منع المقدمة معينة من دليله اذا كان عاجزا عن اثباتها يد في اصطلاح  
النظار انقطاعا ، وليس بانقطاع في الحقيقة لأنه لازم اذ المقصود ظهور الحق  
بأى دليل كان . كما في التلويح . قال :

( مثال ذلك ) أن يقول المدعي : هذا تجب عليه الصلاة  
المكتوبة : لأنه مكلف ، وكل مكلف تجب عليه الصلاة المكتوبة  
فيقول السائل لانسلم الصغرى مقتصرأ على ذلك . أو يقول

لا نسلم الصغرى لم لا يجوز أن يكون غير مكلف أو صيا أو مسافرا أو غير مكلف بالحج، فالمعلل يثبت المقدمة الممنوعة في كل الصور وينبطل السند في الصورتين الأولى والرابعة، ويبطل في الثالثة والرابعة صلاحيته للسندية بأنه أعم من وجه أو مطلقا ولا يلزم من ثبوته انتفاء المقدمة وفي هذه الحالة عليه أن يثبت المقدمة الممنوعة، وله أن يغير الدليل بتغيير الصغرى بأنه مسلم بالغ عاقل، ولا بعد ذلك انقطاعاً

أقول : ذكر في هذه الجملة مثالا طبق عليه الأحكام السابقة فشكون مائة أمام عينك ، حتى لا يكون لديك فيها خفاء فقال : مثال ذلك أن يقول المدعى - أى مستدلا على وجوب الصلاة المكتوبة على انسان معين - هذا مكلف وكل مكلف يجب عليه الصلاة المكتوبة فهذا يجب عليه الصلاة المكتوبة فهذا قياس من الشكل الاول متوافرة فيه شروط الانتاج ، فيمنع السائل الصغرى منها مجردا عن السند كأن يقول : لا نسلم أنه مكلف ، أو مع السند كأن يقول معه : لم لا يجوز أن يكون غير مكلف ، وهذا سند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة ، أو صيا ، وهذا أخص مطلقا من نقيض المقدمة المدتوعة اذ كل صبي غير مكلف وغير المكلف قد يكون صيا وقد يكون بالغاً عجونا مثلا ، أو مسافرا ، وهذا أعم من النقيض من وجه لأن المسافر قد يكون مكلفا وقد يكون غير مكلف ، وغير المكلف قد يكون مسافرا وغير مسافرا ، أو غير مكلف بالحج وهذا أعم مطلقا لأنه يشمل المكلف الذى

لا يستطيع المج . (قائل في الصورتين الأولى والرابعة) يثبت المقدمة المنوعة مع الترض لبطالان السند أو يدونه . أو يبطل السند . (وفي الصورتين الثانية والثالثة) يثبت المقدمة المنوعة ولا يفيد الاشتغال بطلان السند كما سبق التثية على ذلك (وفي الصورتين الثالثة والرابعة) يبطل صلاحية السندية، لكن لا يكفي ذلك كما علم (والمعل أن يعيب عن المنع) بتغيير الصغرى من الدليل بما يساورها وهو أنه سلم بالغ عاقل فانه مساو لانه مكلف . ولا يرد عليه المنع . ولا يمد ذلك انقطاعا عن البحث بخلاف الانتقال الى دليل آخر للمعز وهو ظاهر . قل

( أما النقص ) مع ايراد الناقض شاهدا عليه - وقد عرفناك فيما سبق من القول أنه يكون بجريان الدليل في مادة مع تخلف الحكم وباستلزام الفساد . وتقريره أن يقال دليلك هذا باطل لانه جار في كذا مع تخلف الحكم . أو لانه مستلزم للفساد وكل ما هذا شأنه باطل - ( فوظيفة المعلن عند ذلك ) الجواب بمنع الجريان مستدا الى أن في الدليل قيداً لم يوجد في مادة التخلف

أقول : ما سبق القول فيه هو بيان وظيفة للمعلن فيما اذا اعترض السائل عليه بمنع مقدمة معينة من دله ، فاما اذا كان اعراضه بالنقص - وقد عرفت معنا فقد بناء غير مرة ، وأنه قد يكون بجريانه في غير الدعوى مع تخلف الحكم وقد يكون باستلزامه المحل . ( وصوره الاعراض بالنقص العامة ) أن يبدل : دليلك هذا باطل لانه جار في كذا مع تخلف الحكم ، او مستلزم للفساد ، وكل ما هذا شأنه .

يلطل ، ينتج : ذلك هذا باطل وهو المطلوب - ( فوظيفة الملل عند ذلك )  
الجواب بمنع الجريان مستداً للنوع الى أن في الدليل قيداً لم يوجد في مادة التخلف  
فلم يوجد الدليل لأن الشيء يعدم بعدم جزئه وهو ظاهر ، وسيجئك التمثيل بعد  
إيضاح ذلك وستأتي بقية الوظائف فترى . قال

كما يقال الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه النية ، فينقضه  
السائل بقوله : طهارة الحث طهارة ولا يشترط فيها النية ، فيجاب  
بمنع جريان الدليل لأن الطهارة ملاحظ فيها كونها حكمة

أقول : قرر فيما مضى قبل أن السائل اذا اعترض دليل الملل بالنقض بالتخلف  
فوظيفة الملل الجواب بمنع جريان الدليل في غير المدعى مستداً الى أن في  
الدليل قيداً ملاحظاً لم يوجد في مادة التخلف ، وذكر في هذه الجملة مثالا  
تطبيقاً على ما ذكر من الاعتراض والجواب ، فقال : كما يقال - أي في الاستدلال على  
أن النية شرط في الوضوء - الوضوء طهارة كالتيتم فيشترط فيه النية (وتقرير الدليل)  
الوضوء طهارة كالتيتم والتيتم يشترط فيه النية لكونه طهارة ، ينتج : الوضوء  
يشترط فيه النية . وهذا ليس من الاشكال الاربعة المعروفة بل قياس تمثيل بالدليل  
في الحقيقة هو كونه طهارة ، فينقضه السائل بجريانه في طهارة الحث مع  
تخلف الحكم ، وتقريره دليل هذا جار في طهارة الحث مع تخلف الحكم وكل ما هذا  
شأنه قاسد ، فيجيب الملل بمنع الصغرى مستداً بأن في الدليل قيداً ملحوظاً  
وهو ان الوضوء طهارة حكمة . قال

## أو بأن هناك مانعا من ثبوت الحكم

أقول : وظيفة العمل عند نقض السائل دليه الجواب بمنع الجريان مستمرا الى ان في الدليل قيدا لم يوجد في مادة التخلف وقد سبق بيانه ومثاله، أو يمنع الكبرى مستمرا بأن هناك مانعا من ثبوت الحكم ، وتقريره أن تخلف الحكم لوجود المانع، وهل تخلف هذا شأنه لا يوجب فساد الدليل ، ( وأنت إذا دقت تنظر ) وجدت أن ذلك يرجع لمرط سلب في دليل الملل وهو الايمنع مانع من ثبوت مقتضاه ، فالحد الوسط ~~كأنه~~ مقيد بقيد ملحوظ وهو « بلا مانع من ثبوت الحكم » فكان الدليل لم يجز في غير المدعى فأنمل . ولعل في الامر شيئا من تموض فيكشف بالتمثيل كما هو الشأن في مثل ذلك فذلك ذكر له مثالا بعد .

« فان قلت ، قد أسلفت أن القضا قسبان . مقض بالتخلف ونقض باستلزام الفساد ، وقد أشبهت الكلام على الاول تصويرا وبنا لوظيفة الملل وتطبيقا بالتمثيل ، واما القسم الثاني فلم تعلق عليه بكلمة « السر في ذلك ؟ » قلت ، ذلك لانك قريب عهد به ، قد مر عليك في الكلام على القسم الاول من التصديق ولانه ظاهر الفساد ، وقلنا يصح عنه جواب ( وما يصلح مثالا له ) أن تقول هذا مكلف لانه مخاطب بالاحكام وهل مخاطب بالاحكام مكلف ، ( فينقض بأنه مستلزم للفساد ) لان مخاطبة بالاحكام تنوقف على التكليف فاذا تنوقف التكليف عليها كان دورا عمالا . والجواب عن هذا سهل فتعكر . قال .

( كما يقال ) لحطب ملق في النار انه محرق لانه حطب ملق في النار



وكل حطب ملقى في النار محرق، (فينقضه السائل) بجريانه في الحطب المملح بالطلق الملقى في النار مع تخلف الحكم، (فينجيب المملح) بمنع كبرى دليل التناقض وهي «كل جريان مع التخلف مبطل للدليل» مستندا بأن ذلك اذا لم يكن التخلف لما منع

أقول : حاصل الاعتراض بالنقض بالتخلف جريان الدليل في غير المدعى مع تخلف الحكم عنه ، ووظيفة المثل الجواب اما بمنع الجريان ، واما بمنع ان التخلف مبطل للدليل ، واما بمنع التخلف ، واما بتحرير مقدمة دليل المثل بحيث لا يرد على الدليل النقض (والاول والثالث) منع لصغرى (والثاني) لكبرى وقد يرجع للاول أو الثالث كما يأتي (والرابع) اما أن يؤتى به مستقلا أو سدا للمنع ، وقد ذكر مثلا للجواب الاول فيما سبق وتقدم القول فيه ، وذكر في هذه الجملة وما بعدها مثلا للثاني فقال : كما يقال - أى في النقض بالتخلف الذى يجب عنه المثل بأنه تخلف لما منع فلا يوجب فساد الدليل - لحطب ملقى في النار : انه محرق لانه حطب ملقى في النار وكل حطب ملقى في النار محرق ، فالدليل في الحقيقة هو الحطية والالقاء في النار ، وهو الحد الأوسط في القيس ، (فينقضه السائل) بجريان الدليل في الحطب المملح بالعلق الملقى في النار مع تخلف الحكم ، والطلق مادة تمنع من الاحراق ، (فينجيب المملح) بمنع كبرى دليل التناقض وهي قوله «كل جريان مع التخلف مبطل للدليل» مستندا بأن التخلف انما يكون مبطلا للدليل اذا كان له مانع ، (وقد عرفت) أن هذا في الحقيقة يرجع الى عدم جريان الدليل في غير المدعى لانه هذا حطب ملقى في النار لا مانع من احراقه وكل حطب كذلك محرق . وهو بهذه الصورة لا يحترق في الحطب المملح بالطلق ، وقد يرجع

## ١٤٢ تقرير مع جوابه المذكور ، الجواب بالتحريم ومنع التخلف

الى منع التخلف بأن يكون مراد الناقض : هذا الدليل جار في كذا مع تخلف الحكم عنه بلا مانع وهل ما كان كذلك باطل فيمنع المائل التخلف المذكور مستندا بأن التخلف مائع . قال :

وتقرير ذلك أن يقول الناقض : دليلك هذا جار في الحطب الملطخ بالطلق الملقى في النار مع تخلف الحكم وكل دليل تخلف عنه الحكم فاسد فيقول المائل : لا نسلم الكبرى كيف والتخلف مائع .

أقول : لما تعرض في الجملة التي قبل هذه لأن من وظيفة المائل عند النقض بالتخلف الجواب بمنع كبرى دليل الناقض كان لزاما أن يقرر دليل الناقض حتى لا يكون في الأمر لبس فنقرر في هذه الجملة دليل الناقض فقال وتقرير ذلك أن يقول الناقض للمائل : دليلك هذا جار في الحطب الملطخ بالطلق الملقى في النار مع تخلف الحكم وهل دليل تخلف الحكم عنه فاسد ، فيقول المائل لا نسلم الكبرى مستندا المنع بسند قطعي وهو وقوله كيف والتخلف مائع فكأن الدليل لم يوجد في غير المدعى لأن وجوده الموجب مشروط بعدم المانع كما مر عليك التبيه عليه فهذا جواب بمنع كبرى دليل الناقض : (ويمكن رده ) الى منع الجريان او التخلف كما مر . قال

(وله أن يجيب بتحرير مقدمة دليله) بأن يقول هذا حطب غير ملطخ بالطلق ملقى في النار الخ . كما يجيب (بمنع التخلف) .  
(فأنت ترى من هذا) أن المائل صار سائلا والسائل صار

معاملا ، ولا بعد ذلك غصبا ، فهذا حال الملل والسائل عند الاعتراض بالنقص .

أقول : كما ان للملأ أن يجيب ( يمنع الجريان الذي في صغرى دليل الناقض )  
او هي قوله دليلك هذا جار في الخطب الملطخ بالطلق الملقى في النار مع تخلف  
الحكم ، وان يجيب ( يمنع الكبرى ) وهي كل دليل تخلف الحكم عنه فاسد : لان  
ذلك اذا كان التخلف لغير مانع ، له أن يجيب ( بتحرير مقعمة دلية ) بحيث  
لا يرد عليه النقص ففي هذا المثال يحمر للمقدمين بيان قيد ملحوظ في الحد الوسط  
فيقول مرادى هذا خطب غير ملطخ بالطلق ملقى في النار الخ وتحرير قد  
يؤتى به مستقلا وقد يؤتى به سندا لئلا يمنع وهو ظاهر . وله أن يجيب ( يمنع  
التخلف ) أى التخلف المحذور وهو التخلف لغير مانع اذا اعتبرنا أن هذا القيد ملاحظ  
في دليل الناقض وهذا يمكن ان يرجع الى منع الجريان الذي في صغرى  
دليل الناقض وهي قوله دليلك هذا جار في غير المدعى مع تخلف الحكم  
اذالم نعتبر ذلك ولكن لاحظنا أن دليل الملأ مقيد بعدم المانع كما حثت الاشارة اليه فان لم  
يلاحظ هذا القيد في دليل الملأ ولا دليل الناقض منعت كبرى دليل  
الناقص كما مر .

( والخلاصة ) أن للملأ عند اعتراض السائل دليله بالنقص بالتخلف  
الجواب بمنع صغرى دليل الناقض أى منع الجريان او التخلف وبمنع كبرى  
دليله وتحرير الحد الوسط من دليل الملأ . فهذا بيان حال الملأ والسائل  
عند الاعتراض بالنقص فاحرص عليه . قال :

## تفسيه

ما اشتهر ذكره عقب بعض النقوض من قولهم فما هو جوابكم هو جوابنا قال صاحب التقرير : انما يكون اذا كان النقض بالجريان والتخلف ، وكان التخلف مسلما عند الممثل . فينقض دليل السائل لذلك ، ويقول فما هو جوابكم عن دليلكم الدال على خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن دليلنا .

أقول : ختم بحث القضي بهذا التنبه لانه مضى من تمته حيث اشتهر ذكره بعد بعض النقوض وهو شرح قول احد المتأخرين بعد النقض : فما هو جوابكم هو جوابنا ، ونقل ذلك الشرح عن صاحب التقرير وهو : انه انما يكون اذا كان النقض بالجريان والتخلف ، وكان التخلف مسلما عند الممثل ، وأتى السائل بعد النقض بمعارضة أو دليل على دعواه فينقض به اي الدليل دليل السائل كذلك أي بالجريان والتخلف . ويقول فما هو جوابكم عن دليلكم الدال على خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن ذلك ( مثل ذلك ) أن قول الشافعي مستدلا على وجوب التيمم في الفصل : الفصل طهارة فيشرط فيه التيمم فينقضه الحنفى بجريانه في طهارة المحدث مع تخلف الحكم ، يستدل على أنها ليست واجبة بأنه وحيلة والية انها تجب في المقاسد ، فينبذه الشافعي بجريانه في التيمم مع تخلف الحكم ، ثم يقول الشافعي فما هو جوابكم عن دليلكم الدال على خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن دليلنا .

وهذا التمثيل واضح (لكن في ذلك بحثان نعرضهما لك) «الاول» أن الاعتراف بالتخلف اعتراف بفساد الدليل والتمسك بالهليل بعد فساد بالهذيان اشبه ، «الثاني» ان هذا لا يخلص بالنقض بالتخلف اذ يجوز أن ينقض السائل دليل الملل باستلزام الحال ثم يعارض الدليل أو يستدل على دعواه فينقضه الملل باستلزام الحال ، ثم يقول «فما هو جوابكم هو جوابنا» (مثال ذلك) أن يقول السئ . الحكم ثابت بالشرع لقوله تعالى «وما كنا مذنبين حتى نبعث رسولا» فالنظر واجب بالشرع . فيقول المتزلي هذا منقوض باستلزامه الحال وهو الدور وذلك اذا قال الرسول هذه معجزتي فانظروا حتى تعلموا صدقي فيقول المخاطبون لا ننظر حتى يجب النظر ولا يجب حتى تنظر وذلك دور ، وهو مستلزم لاخام الرسل . ثم يقول المتزلي النظر واجب بالقل بناء على قاعدة التحسين والتفحيط القليلين . فينقضه السئ باستلزام الحال على النحو السابق وهو مستلزم لاخام الرسل . ثم يقول السئ : فما هو جوابكم عن دليالكم هو جوابنا عن دليالنا وسمى ذلك (مشارك الالتزام) وهو جواب عن البحث الاول بان اعتراف الملل بالتخلف وكذا باستلزام الحال ليس حقيقا بل على سبيل التنازل فلا يكون اعترافا بفساد الدليل ، وهذا غاية ما يمكن أن يقال فتأمل . قال :

(وأما المعارضة) . وأظنك على ذكر من أنها ثلاثة أنواع معارضة بالقلب ومعارضة بالمثل ومعارضة بالغير — فوظيفة الملل عند اعتراض السائل على دليله بها هي وظيفة السائل فتثبت له

## الوظائف الثلاث

أقول: ما سبق من القول في بيان وظائف الملل والسائل في الاعتراض على الجليل بالنقض ، وهنا شروع في بيان وظائف الملل والسائل في الاعتراض على الدليل بالمعارضة ، وقد أقض الكتب في بيانها وشرحها غير مرة ، فلعلها ماثلة أمامك فلت عتاجا إلى إعادة القول في بيان أنها ثلاثة أنواع : معارضة بالقلب ، ومعارضة بالمثل ومعارضة بالتبعية ، فوظيفة الملل عند اعتراض السائل على دليبه بها هي وظيفة السائل فنثبت له الوظائف الثلاث وسيجيء بيانها وتفصيل القول فيها قريبا . قال :

وهي ( منع مقدمة معينة ) من دليل المعارض ( ونقضه ) إذا كان قابلا للنقض ( ومعارضته ) بأحد الأوجه الثلاثة إذا كان قابلا لذلك سواء أكانت المعارضة في دعوى الملل أم في مقدمة دليبه .

أقول : وظائف السائل التي تثبت للملل إذا اعترض السائل دليبه بالمعارضة هي : منه مقدمة معينة من دليل المعارضة ونقضه نقضا إجماليا إذا كان قابلا للنقض أي بالتخلف أو باستزاد الحال ، ومعارضته بوجه من الوجوه الثلاثة إذا كان دليل المعارضة قابلا لذلك ( وإنما قيد الاعتراض بكل من النقض والمعارضة بما إذا كان دليل المعارضة قابلا لذلك ) : لأنه قد لا يكون قابلا له فيكون الاعتراض بهما على دليل المعارضة غير موجه

## المعارضة في الدعوى والمقدمة، كيفية المعارضة الموجبة وغيرها ١٤٧٨

(وقد يقال) كان عليه أن يقيد الاعتراض بالتمنع بذلك لأن دليل المعارضة كما يصح ألا يكون قابلاً للتقضى ولا للمعارضة يصح ألا تكون مقدماته قابلة للتمنع لمكوناتها بنحية أو مسلمة عند الخصم .

(ويمكن أن يكون حذفه) انكالا على ظهوره بالنسبة للتمنع (وفي هذا الجواب خفف) فله حذفه انكالا على علمه بالمقايضة على التقضى والمعارضة .

(واعتراض الملل دليل للمعارضة اذا كان قابلاً لها) موجه ، سواء أكتت المعارضة من السائل في دعوى الملل أم في مقدمة دليبه بأن يقيم السائل دليلاً على خلاف حكم المقدمة ، وفي هذا تصريح بأن المعارضة قبلان . (إحدهما) يكون في دعوى الملل (والثاني) في مقدمة دليبه .

(فان قلت) ان المعارضة في المقدمة غصب لان وظيفة السائل في المقدمة طلبية للتمنع (قلت) انها انما تكون بعد أن يمنع السائل المقدمة ثم يقيم الملل دليلاً عليها او يقيم الدليل عليها من غير مطالبة ، فوظيفة السائل بعدئذ الإبطال لا المطالبة . وسنبين ذلك بعد بالتمثيل . قال .

وذلك بأن يقول السائل بعد إقامة الملل الدليل على دعواه (كما قال السمرقندى) : ما ذكرت من الدليل — وان دل على ثبوت مدعائك عندي ما ينفيه ، ولا يقول وان ثبت دليلك أو صدق لثبوت يلزم ثبوت المدلول عند المعارض (كما قاله المسعودى) فيلزم التناقض

أقول : لما كان لا يراد المعارضة صورتان (إحدهما) تكون بها غير موجبة

## مثال المعارضة في المقدمة

(والأخرى) تكون نها موجبة ، كالتزاما أن يتعرض لبيان الصورتين والموجبة منها ، فقال : وذلك - أى إيراد المعارضة بالصورة الموجبة بحيث يلزم الملل الجوابه منها - بأن يقول السائل بعد اقامة الملل الليل على دعواه كما قاله السر قندى في رسالته يانا لذلك مخاطبا الملل : ماذكرت من الليل - وان دل على ثبوت معك - عندى مايقبى اى ينفي مدلوله ولا يقول وان ثبت ذلك أو صدق ، أى قائلا قال ذلك كانت المعارضة غير مسموعة لثلايلزم ثبوت المدلول عند المعارض فيكون اعتراضه منه بصحة الدعوى فيلزم التناقض وهو محال ، ومايؤدى اليه غير مسموع ، ( وحيث قد وعظمتك ) ببيان صورة المعارضة في مقدمة دليل الملل بالتمثيل ، فقد آن أن تنقيا وعظمتنا - ( فسال المعارضة في المقدمة ) أن يقول الملل - هذا الشبح ليس بكاتب لانه ليس بانسان ، ول كاتب انسان - فيمنع السائل الصغرى فيثبتها الملل . بله حجر ولاشئ من الحجر بانسان فيقول السائل ذلك . وان دل على عدم كونه انسانا - عندى دليل يدل على منافي مدلوله وهو كونه انسانا أو ضاحكا أو زنجيا . - وهو أن هذا الشبح متعجب اسود وكل متعجب أسود انسان أو ضاحك أو زنجى . - ( وفي هذا للقسام بحث ) وهو أن هذا اعتراض على مقدمة معينة من دليل الملل . كاست - والاعتراض على المقدمة المعنية يكون بلمتغ في عرهم ( فان قيل ) - نعم هو منع - وللك قالوا انه مناقضة على سيل المعارضة . ( قلنا نعم ) من هذا الاشكال ) وهو أن المناقضة فيها طلب الدليل على مقدمة الدليل ولا طلب في هذه الصورة بل فيها ابطال المقدمة . ( فالحق في الجواب عن البحث ) - أن الاعتراض على المقدمة المعنية بعد اقامة الدليل عليها لا يكون بالمتع والمطالبة بالدليل بل بالابطال وانما المطالبة قبل اقامة الدليل ( والجواب عن التسمية ) ان تسميتها مناقضة تسمية مجازية لانها اشبهت المناقضة في ورودها على المقدمة



المينة وان افترقا في ان المناقضة الحقيقية مطلوبة وهذه ابطال

( وما قاله بعض الافاضل من أن المعارضة لاتعارض ) لان المعارضة تعارض ما يعارضها - وتوضيحه أن معارضة المثلل دليل السائل دليل على دعواه كاللليل الاول فمعارضة السائل تعارضها فالمعارضة لاتقدح في دليل السائل، فليس للعمل سوى القدح بالمنع أو النقص (جوابه أن ذلك القول غير متجه) قولكم وان معارضة المثلل دليل على دعواه كاللليل الاول وكل ما هذا شأنه . فليل السائل معارضة له كبراء ممنوعة وان كانت صفراء مسلمة ، لم لا يجوز أن يكون الثاني أوضح من الاول فيبين منه للمعارض اختلال دليله فيعمل عن المعارضة أو يكون مجموع الدليلين أقوى من دليل المعارض ، فتكون معارضة المثلل مفيدة

أقول لما قرر فيما سبق أن السائل اذا اعترض دليل المثلل بالنقض أو بالمعارض كان للمثلل وظائف السائل الثلاث وكان بعض التضار ينكر ذلك ويرى أن المثلل ليس له في المعارضة الا المنع والنقض أورد ذلك مع بيان وجهه والجواب عنه في هذه الجملة فقال : ( وما قاله بعض الافاضل ) من أن المعارضة أي من السائل - لاتعارض ، أي أن معارضة المثلل لها تكون غير حرجية ، وتوضح هذا أن معارضة المثلل دليل السائل دليل على دعواه

كالدليل الاصل الذي عارضه السائل ، فمعارضة السائل تمارسه كما تعارض دليل الاول قاذراً لا قدح معارضة الملل في معارضة السائل ، فليس للملل عند اعراض السائل عليه بالمعارضة سوى القدح بالملح أو النقض فلملل في هذه الحالة وتليقتان الثلاث ( تجاوبه ) ان هذا القول غير متجه ، وقولكم في توجيهه « ان معارضة الملل دليل على دعواه كالدليل الاول وكل ما هذا شأنه فدليل السائل معارضة له » كبراء متنوعة وان كانت صفراء مسلحة ، لم لا يجوز أن يكون الدليل الثاني الذي عارض به الملل معارضة السائل أوضح من دليله الاول فيبين منه للمعارض احتلال دليله فيعدل عن المعارضة ، أو يكون مجموع دليل الملل الاول والثاني أقوى من معارضة السائل فتكون ضيفة فلا قدح في دليل الملل ، قاذراً تكون المعارضة مفيدة فتكون موجبة . قال :

( ولذا انتقل للملل ) عند المعارضة أو غيرها الى دليل آخر لمعجز عن الدفع فان ذلك يعد انقطاعاً من وجه

أقول : قد علمت ما للملل اذا عارض السائل دليله وان له الوظائف الثلاث التي للسائل فدفعه عند المعارضة بكل وجه منها يكون موجهاً قاذراً معجز عن الدفع عند المعارضة أو غيرها فانتقل الى الاستدلال على دعواه بدليل آخر فان ذلك يعد انقطاعاً وانقطاعاً من وجه لان فيه اعترافاً بفساد الدليل الاول ، وان كان هو الطريق الثمين عليه عند المعجز اذ يتوقف عليه ظهور الحق كما تقدم . قال :

( وتحرير المدعى اذا كانت المعارضة فيه ) مسموع بشرط أنه

يكون مدعاه بعد التحريير لازما لـدليله الذى ساقه لاثباته، وأما ان كانت معارضة السائل في مقدمة دليل الممثل ( فله تحريير تلك المقدمة وتغييرها بحيث لاترد المعارضة على دليلها .

أقول : بعد ان اتم البحث في جواب الممثل عن اعتراض السائل عليه بالمعارضة بالمنع والتفويض والمعارضة به على أن له دفعها بتحريير الدعوى اذا كانت المعارضة فيها وكانت بعد التحريير لازمة له . ( مثال ذلك ) . أن يقول الممثل هذا مكلف وكل مكلف يجب عليه صوم رمضان فهذا يجب عليه صوم رمضان فيقول السائل معارضا بالمثل : دليلك — وان دل على مدعاه — عندى ما يدل على مناقي مدعاه وهو : هذا مسافر وكل مسافر لا يجب عليه الصوم فهذا لا يجب عليه الصوم ، فللممثل أن يجيب عن هذه المعارضة بتحريير الدعوى بأن يقول هذا مقيم يجب عليه الصوم ، والدعوى بعد هذا التحريير لازمة للدليل ، [ وأما اذا كانت معارضة السائل في مقدمة دليل الممثل ] فله أن يجيب بتحريير تلك المقدمة بحيث لاترد المعارضة على دليلها . وذلك كما أن يقول في مثالا السابق بـدل « لانه ليس باسان » « لانه ليس له خواص الانسان » فهذا التحريير يد على السائل اعتراض دليلها بالمعارضة فافهم ذلك

## (بحوث تكميلية في المنع والنقض والمعارضة)

### ١ في المنع

( لا يصح منع المدعى اذا كان مقرونا بالدليل ) لان المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل قلنع حينئذ طلب تحصيل الحاصل الا أن يراد منع شيء من مقدمات دليله ويكون اسناد المنع اليه مجازا عقليا أو يراد به نفس المقدمة مجازا لفويا أو على حذف مضاف فيكون مجازا حذفيا ، ( وقد يقال ) لان المنع المدعى الدليل طلب تحصيل الحاصل ، لم يجوز أن يكون المنع طلب دليل آخر ليحصل العلم بطرق متعددة ، او يكون الطلب للامتحان

( ومنع السائل مقدمة دليل قد لا يضر الملل ) وذلك اذا ذكر المانع سنداً يتضمن الاعتراف بدعوى الملل المستدل عليها بتلك المقدمة ، وكذا منه المدعى غير المدلل بسند يشمل الاعتراف به ، ( وذلك الاعتراف ) : اما بأن تدرج تلك الدعوى في ذلك السند ، أو بأن يكون ذلك السند تفصيل لتلك الدعوى أو بأن يقوم بذلك السند مع المقدمة الأخرى دليل منتج لتلك الدعوى

( مثال الأول ) ما اذا قال المؤمن : العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث ، وأثبت الصغرى بأنه لا يخلو عن الحركة والسكون فقلد الفلاسفي لانهم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز خلوه عنهما كما في آن حدوثه ، فان آن الحدوث آن واحد لا يمكن فيه الحركة ولا السكون لان كل من الحركة والسكون لا يحصل الا في آئين اذ الحركة كون الجسم في آئين في مكانين والسكون كون الجسم في آئين في مكان واحد كما هو معلوم. قوله : « لم لا يجوز خلوه عنهما » تصوير للمنح لانه نقض المتنوع والنقض لا يمد سنداً كما قاله صاحب التقرير بل يمد تصويراً قلنع والذي يمد سنداً هو المساوى للنقض ، فالسند في الحقيقة قوله « كما في آن حدوثه »

وإذا جرينا على أن التقيض سند خلافا لصاحب التقرير كان قوله لم لا يجوز الخ .  
سندا ، وقوله كما في آت حدوته ، توبرا ، ويكون المراد بالسند في صدر  
المتبعت ما يعمل التوير ففي ذلك السند اعتراف بالمدعى الذى هو حدوث العالم  
لاندراجة فيه وتضمنه له ( والثاني ) كما اذا قال ذلك المؤمن لاثبات الصغرى  
أن كل جزء من أجزاء العالم كائن في مكان البتة فهو باعتبار كونه في ذلك  
المكان . اما أن يكون مسبوقا بكون آخر في ذلك المكان فهو ساكن  
واما ان يكون مسبوقا بكون آخر في مكان آخر فهو متحرك ، فقال .  
السائل : لاسم ذلك الحصر . لم لا يجوز ألا يكون مسبوقا بكون آخر أصلا  
كالخاتمة في أن حدوته فهو كائن في مكان وليس مسبوقا في ذلك المكان  
بكون آخر أصلا . ففي ذلك اعتراف بحدوث العالم لانه تفصيل دعوى حدوث  
العالم بأنه في آن حدوته لا يوصف بحركة ولا سكون . وهو مساو لتقيض المقدمة  
المنوعة وفي غيره اما متحرك واما ساكن وهو ظاهر وفي هاتين صورتين يردد  
الملل في الجواب بين ثبوت المقدمة المنوعة وبين ثبوت السند لانه مساو لتقيضا ،  
ويقول اما أن تثبت المقدمة المنوعة واما ان يثبت السند وأيا ما كان يثبت المطلوب  
هو الثالث ، كما اذا قال الملل لاثبات الكبرى الاولى لأن كل متغير محل للحوادث وكل محل  
للحوادث حادث وأثبت الصغرى من هذا الدليل بأن كل متغير محل لامر حاصل بعد أن لم يكن  
وذلك الامر حادث ، فقال السائل : لاسم الصغرى لم لا يجوز أن يكون تغير المتغير  
بزوال أمر كائن فيه . فيرد الملل في الجواب بين المقدمة وبين ذلك السند في شرعية  
منفصلة عنادية صغرى ويضم لكل من الطرفين حلية كبرى ، فينضم قياس  
اقترانى شرطى منتج للمطلوب بأن يقول كل متغير اما محل لامر حاصل بعد أن لم  
يكن أو محل لزوال أمر كائن فيه . والاول حادث بالضرورة . والثانى حادث  
خاتمة محل للحادث ، ويان الكبرى الثانية وهو أن ما هو محل لزوال أمر كائن

فيحادثه أن كون الزوال أمرا عديميا لا ينافي كونه حادثا ولا كونه صفة لشيء كالمطلوب  
بعد العلم

(ويمكن أن يقال بعد هذه الاطالة) ان المنع المستند بسند على أي وجه  
من وجه الثلاثة غير موجه لاشتتاله على الاعتراف بدعوى المستدل فتأمل .

(وما يحسن أن تنبهك عليه في هذا المقام) أن إبطال السائل للمدعي غير المدلل  
أو مقدمة الدليل قبل أن يستدل عليها الخصم (غصب) لان الاستدلال منصب المطلب  
وقد غصبه السائل . وذلك انما يورد على الدعوى بعد إيرادها وقيل إيراد الدليل  
على مقدمة الدليل بعد إرادته قبل الاستدلال عليها فلا يقال ان هذا التليل فاسد لانه  
منقوض بأن للسائل نقض دليل المطلب ومعارضته وذلك بلا شبهة استدلال من السائل ..  
وبذلك سقط ما أطال به الكاتبون في هذا المقام . ويؤيد ذلك تعريفهم النصب بأنه  
الاستدلال على بطلان ما صح منه وبعد هذا هل هو مسموع ؟ فالمحققون على أنه غير  
مسموع وقال المصنف انه مسموع لكن على ان يقول السائل : أردت بما ذكرته من  
الاستدلال والابطال المنع مع السند وهذا انما هو في الموضعين السابقة من قتيبه وسيجيبك  
عزيزي بذلك في التذييل

(ولا يصح منع الدليل) لان المنع انما يصح لما يمكن الاستدلال عليه ، كذا  
قالوا (لاولى أن يقولوا) : لانه لم تغير المادة بأقامة دليل عليه وان كان ممكنا  
بأن يتم على كل مقدمة من مقدماته دليل ثم يقام دليل على انه من ضرب منتج لا عقيم ثم  
يقال هذا دليل صحت مادته وصورته وكل دليل هذا شأنه صحيح . فتأمل

(ولا ينفذ المطلب) منع المنع ، ولا منع السند ، ولا منع صلاحية السندية  
لكونه ليس مساويا لنقض المقدمة المنوعة ولا أخص بل هو أعم مطلقا أو من  
وجه : لان ذلك لا يوجب اثبات المقدمة للمنوعة ، (ولا ينفذ اعتراض عبارة  
السائل) بمخالفتها لقانون البري وبعد ذلك الخلق . (أما دفع المنع) بأن  
للمنوع بدعي أو مسلم عند الخصم فينفضه ، لكن هذا الأخير وهو كونه مسلما

عند الخصم يكون جوابا الزاميا جديلا لا تحقيقيا فلا يصح في المناظرة لانهار الصواب

## ٢ في النقض

قد علمت مما تقدم لك بيانه (أن النقض يكون مجريان دليل الملل في غير  
 للدعي مع تخلف المدلول) ، وذلك مستلزم لبطان الدليل لان المدلول لازم واللازم  
 لا يتخلف فالتخلف يدل على بطلانه ، (وان الملل) له أن يجب بمنع الجريان  
 أو بمنع التخلف أي بمنع الصغرى القائلة ان هذا الدليل جار في المادة  
 الغفلاية غير المدعي مع التخلف . أما الكبرى القائلة وكل دليل هذا شأنه  
 باطل ، فلا سيل الى منها الا اننا لم يلاحظ في دليل الناقض ، التقييد بعدم المنع كما  
 مر وأن النقض قد يكون باستلزام المحال كالصور أو التسلسل وكل دليل هذا شأنه باطل  
 والمعمل أن (يجب بمنع الصغرى وهي أنه مستلزم للمحال) بمنع المحالية بأن  
 الصور متى لا يبقى ، وبأن التسلسل في أمور اعتبارية لاي أمور موجودة  
 مترتبة في الوجود والمحال هو الثاني لا الاول أما الجواب عن النقض بأنبات المدعي  
 للنقض دليله بدليل آخر فافهم من وجه وقد سبقت الإشارة الى ذلك وانما  
 أعدناه لتربطه بما لا يصح النقض به .

(ومنه) النقض باشتغال الدليل على التطويل أو عتالة قانون اللغة . والنقض  
 بدون شاهد كما سبق يسانه وقد ذكر القوم أن النقض أربعة أقسام . نقض  
 التحريف ونقض التقسيم ونقض الدليل ونقض الصابة . وزاد بعضهم نقض المدعي  
 غير للدلل ونقض المقدمة غير للدلة وأنت خير بأن النقض الحقيقي لا يطلق على  
 غير الثالث أما الاولان والرابع فمجازية وأما الاخيران فمن النصب

### ٣ في المعارضة

ولنذكرك بمنها في إقامة السائل دليلا على نقيض ما أقام الدليل عليه الملل أو المبادى لنقيضه أو الأخص من نقيضه ، وقد سبق أن الملل يأخذ بمبدأ الاعتراض بالمعارضة موقف السائل ويأخذ السائل موقف الملل كما سبق القول بمعارضة المعارضة فتذكر (والممل) أن يدفع الاعتراض بالمعارضة بالانتقال الى دليل آخر لكن اذا فعل ذلك للمعجز كان مفجعا من وجه كما مر (وبمن) أن نختم هذه البحوث بالكلام استطرادا في بيان (الجواب الجدلي والجواب التحقيقي) وقاه بوعدها السابق .

لا تكون مقدمات الأدلة والنتيحات والسند موجبة الا اذا كانت مسلمة في الظاهر فاذا أجاب الملل أو المرف أو القائم بجواب مسلم عنده فذلك الجواب (تحقيقي) وان لم يكن محججا عند السائل ولا في نفس الامر . واما اذا أجاب عن اعتراض السائل بجواب مبنى على ما سلمه السائل بأن يثبت الملل ما منه السائل من الدعوى أو المقدمة بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع اعتقاد الملل أن الذى سلمه السائل باطل وان لم يكن في نفس الامر باطلا فذلك جواب الزامى جدلي ، لا تحقيقي وليس الفرض منه اظهار الصواب فيكون خارجا عن حد المناظرة . اما اذا لم يكن الملل يعتقد بطلان ما سلمه السائل فان كان يعتقد حقيقته فالجواب تحقيقي . وان لم يكن يعتقد حقيقته فهو جدلي . فيكون الفرض منه الزام الخصم لا اظهار الصواب ، ومثل ذلك اثباته ما منه السائل بمغالطته وهو يعلم أنها مغالطة . وكذا اثباته بدليل صحيح يتقد أنه مغالطة وفي (حكك) دفعه نقض السائل ومعارضته مستدلا أو مستدلا بما يعتقد فساد . وقد علمت أن ذلك



خارج عن حد المناظرة فلا يحسن من الملل إلا إذا كانه السائل متعاطلاً له  
لذلك لا يطلب إظهار الصواب ، ومع هذا إذا سكنت السائل عن هذا الجواب يحصل له  
الالتزام . قل :

فلملك على بيته من أن ما سبق هو كفيات المناظرة في  
التصورات والتصديقات، ففي ذلك غنية عن العنونة عند إيراد البحوث  
كل قسم : « كيفية المناظرة فيه » .

أقول : لما كان بعض الكاتين في فن آداب البحث عند الصروع في البحوث  
كل قسم من الأقسام التي هي مورد المناظرة يضو نونه بكيفية المناظرة فيه ، وكان  
ذلك معلوما من التدوين في الفن فمعد إيراد البحوث كل قسم يعرف من ذلك أنه  
كيفية المناظرة فيه بدون حاجة إلى عنونة عنه بذلك ، كان في إيراد البحوث غنية  
عن الترجمة بذلك فضلا عن أن في كثرة العنونة بذلك تكرارا . لذلك عدل عنه  
في الكتاب . قال :

## تذييل عام

لما سبق من المباحث

أقول : ( التذييل ) في الأصل مصدر ذيل التوب بالتشديد بمعنى أطاله ، ويطلق  
في اصطلاح علماء البلاغة على نوع من الأطناب وهو الاتيان بجملة مستقاة عقب الجملة  
الأولى تشتمل على معناها لتأكيد ما في قوله تعالى « قل جاء الحق وزهق الباطل »

ان الباطل كان زهواً ، ويطلق في حرف للتولين على ما يكون خاتمة لمباحث سابقة يكون له ارتباط بها هنا ، فهو هنا ترجمة لمباحث لها ارتباط قوى بمباحث الكتاب السابقة ، ومعنى عمومها أنه لا يختص بنوع منها . قال .

مرجع الاعتراضات الثلاثة الى بطلان الدليل دون المدعى لان الدليل ملزوم والمدعى لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم . لجواز أن يكون اللازم أعم

أقول . لما كان قد سبق الى الوهم أن الاعتراض على دليل الملل - اذا أعم وانقطع من البحث أو أحجب بجواب غير مسموع فيكون في حكم المنع - يوجب بطلان المدعى ، نه على أن ذلك غير لازم للاخام وانما اللازم هو بطلان الدليل ، وبين ذلك بأن الدليل ملزوم والمدعى لازم ولا يلزم من بطلان الملزوم بطلان اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم ولا يلزم من بطلان الاخص بطلان الاعم من حيث وجوده والام يكن أعم هذا خلف : والرجع مفصل بمعنى مكان الرجوع والاعتراضات الثلاثة المتع والنقض والمعارضة . قال

ونوضح ذلك أن منع مقدمة الدليل يقتضى خفائها ، والدليل الحق لا يثبت به المطلوب فلا استدلال به غير صحيح

أقول . لما كان المنع هو طلب الدليل على مقدمة الدليل فان في بطلانه بالاعتراض

به عند افعام الممثل بعض الحفاه فذلك بين وجهه في هذه الجملة ، وهو ان المتع اتما  
يكون موجبا اذا كان المنوع خنيا فيكون الدليل خنيا والحقي لا يثبت به المطلوب  
فيكون الاستدلال به غير صحيح فيكون الدليل باطلا وليس المراد أن الاعتراض  
تجرد توجيهه على الدليل يطله وهو ظاهر قال .

وبطلان الدليل بالمعارضة والتقض بين ، (غير أنه يمكن أن  
يقال في المعارضة) : انه يبطل بها المدعى لثلا يلزم اجتماع التقضين أو  
ارتفاعها ؛ (و بحجاب) بأنه لما سقط الدليلان بقي المدعى الذي أقام عليه  
الممثل دليله سالما محتاجا الى الاثبات بالدليل اذ غاية الامر سقوط دليله  
وهو لا يستلزم بطلان المدعى

أقول : قد استبان لك مما تقدم أن في بطلان الدليل باعتراض المتع خفا فذلك  
بين وجه بطلانه به ، أما بطلان الدليل باعتراض التقض والمعارضة فهوبين بنفسه لاختلاف  
فيه . أما التقض فلانه دعوى فساد الدليل بيينة لانه ينير ذلك يكون غير مسمو  
وأما المعارضة فلانها اقامة دليل على نقض ما أقام عليه الدليل الخصم أو على ما يستلزم  
نقضه ، فذلك تهم دليل الممثل كما يهدمه التقض اذ الدليل الصحيح لا يدل دليل  
على خلاف مدلوله [ غير أنه يمكن أن يقال ] ان المعارضة تبطل المدعى وذلك لانها  
تنتج نقض ما ينتجه دليل للممثل أو ما يستلزم نقضه فلو صح الدليلان لزم اجتماع  
التقضين وان بطلا لزم ارتفاعهما اذا كان المدعى باقيا ، واذا كان كذلك فيبطل  
بالمعارضة المدعى ويضع هذا بأن تختار بطلان الدليلين . فوكم يلزم ارتفاع التقضين

منوع إذ غاية الأمر إن المعارضة أيقطت عليه كما أن دليل الملل أستطاع فيقي الدمى سلا محتاجا الى دليل ، وليس الدليل عطفوجة حتى يلزم ذلك . قال .

( فان قلت ) اذا استدل السائل على بطلان مقدمة دليل الملل وكان غاصبا فهل يتعرض الملل لدليله أو يقتصر على اثبات مقدمته ( قلت ) له أن يتعرض لدليله ولكن اذا لم يلتفت اليه كان حسنا كما قاله صاحب التقرير ، لكن الذي ينقدح أنه يلزم الملل التعرض لدليله لانه معارضة لدليل اثبات المقدمة .

أقول : قد علمت مما سبق في غير موضع من الكتاب أن منصب الملل الاستدلال ومنصب السائل الاعتراض ، وأن استدلال السائل في حال غير النقص والمعارضة نصب لمنصب الملل ، فلي هذا اذا استدل السائل على بطلان مقدمة دليل الملل قبل ان يدلها كان غاصبا منصب الملل : لأن السائل ليس له في هذه الحالة ان يدلها كان غاصبا محتاجا الى استفسار الا المتع ، فهل يكون مسموعا فيلزم الملل العرض له أو يكفيه اثبات المقدمة ؟ قرر الكتاب وأبين ( أحدهما ) عن صاحب التقرير ( وثانيهما ) لغيره وقد رجحه ، فالاول هو أن الملل يغير بين اثبات المقدمة مع التعرض لدليل السائل وبين الاقتصاد على اثبات المقدمة بدون التفات الى دليل السائل ، واستحسن ذلك صاحب التقرير ، وهو مقتضى عرف النظائر في ان النصب غير منوع .

( والثاني ) أنه يلزم الملل التعرض لدليل السائل مع اثبات مقدمة دليل

نفسه ، ولا يكفي الاقتصار على اثبات المقدمة (ورجح هذا) بأنه هو الذي ينقدح ويستفي. له القهين لانه معارضة لجليل اثبات المقدمة. وقد مر على سمك ما مكتناه في هذا الموضوع في المعارضة في المقدمة وان هذا معارضة على وجه المناقضة فحسبك ذلك . قال :

ولا يحسن ايراد النقض أو المعارضة اذا كان المستدل مغالطاً  
غرضه ابقاء الشك في ذهن المخاطب : فان الشك بعد ايرادها  
باق فلا ينفعان، ومالا ينفع لا يحسن ايراده، كفي الرسالة الشريفة .

أقول : اذا لم يمكن غرض الملل اظهار الصواب واصابة كبد الحق ، وانما  
غرض تضليل المخاطب وإيقاع الشك في ذهنه فلا يحسن بالسائل أن ينقض مغالطه  
أو يمارضها لان ذلك لا يدفع الشك ولا يبين به الحق ؛ فيكون عبثا والبعث  
يجب تجنبه . كذا قرره في الرسالة الشريفة .  
( هذا ) وأنت خير بأن ذلك خروج عن حد المناظرة فلا ينبغي بحثه الا  
استطرادا ، وهو ظاهر . قال :

ويحسن أن نختم هذه البحوث بخاتمة الرسالة العضدية : لانها  
كالغذلة لما سبق منها في التصديقات .

أقول : بعد أن فرغ الكتاب مما أراد ايراده في بحوث التصديقات

استحسن أن يجعل خاتمة تلك البحوث خاتمة الرسالة الضدية تطبيقاً عليها  
لعلّ أئمة النفس إلى ذلك وتلج الصدور به لانه قتل مجنا ودرسا ، وإذا كان  
تطبيقاً فهو كالفد لكّة تلك البحوث . والفد لكّة مصدر مأخوذ من « فذلک »  
التي يؤتى بها في التبرعات ومقتضيات التمليلات . قال :

« فإذا قلت « الله منكم بکلام أزل » ناقلًا عن المقاصد أو  
مدعيًا بدليل أن الله أسنده إلى ذاته « وكلم الله موسى تكليمًا »

أقول : هذا وما بعده إلى آخر كلام الضد سيجه الكتاب تطبيق عليه  
بينه بعض البيان لكن ذلك لا يمنعنا من بيان ملخص لكلامه حسبما أراد ضبطاً  
له حتى يجمع في ذهن الناظر فيستغنى طريق البحث ويعلم إلى أي جهة يتجه  
قوله « فإذا قلت » تفريع على كلام قبله في الرسالة وهو قوله « وإذا قلت بكلام  
فإن كنت ناقلًا الخ » فهو تطبيق عليه أي « فإنا أوردت هذا التصديق فلما  
أن نكون ناقلًا له من كتاب أو تكون مدعيًا (في الحالة الأولى) نعين  
الكتاب الذي نقلت منه ، (وفي الحالة الثانية) تأتي بدليل على المطلوب وقد  
أشار للاول بقوله : ناقلًا عن المقاصد ، وإلى الثاني بقوله : بدليل . . . وكلم الله  
موسى تكليمًا . قال :

( فيمنع ) بجواز المجاز ( فيدفع ) بالاصل ( أو ينقض ) بالخلق  
ف قيل انه اضافة القدرة الى المقدور ( فيمنع ) مستندا بأنه حقيقى ؛ ( أو

يعارض ) بأنه تأدية الحروف الحادثة ، ( فيمنع ) بأن يقال لا أعلم  
أن الكلام مركب من الحروف الحادثة .

ان الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا ١٠٠هـ

أقول : اني ذكرته لاثبات ما ذكر من السعوى اقتصر فيه على حروفه  
وحى أنه سبحانه أسند الكلام الى ذاته ، وحذف كبراه وهي كل ما هنا تشابه  
يكون صفة ثابتة لذات ، وأثبت هذه المقدمة بقوة تعالى وكلام الله موسى تكليما  
ثم ذكر أن للسائل أن يمنعه مستدا بجواز المجاز وان ينقذه بالتخلف مستدلا  
على التقص بالخلق مع أنه اضاف وان يماز به بلثل  
وللمعل أن ( يدفع السند ) بأن المجاز خلاف الاصل ، ( والتقص ) بأن الخلق  
أمر حقيق لا اضاف ( والممازعة ) بمنع أن الكلام مركب من الحروف الحادثة  
مستدلا بقول الشاعر العربي ان الكلام الخ : قال

ولعله يحسن ان نعلق على هذه الحجة بكلمات تبينها بعض  
البيان فان ذلك لا يخلو من فائدة .

أقول : قد لحصنا فيما سبق ما تضمنه كلام الحند وجمنا أطرافه لتتضح  
الطريق الى الوقوف على كنهه ما انتظمت من الحلقات في المحصورة بين

## ١٦٤ تعليق على خاتمة الرسالة المضدية ، وتعليق على التعليق

للعل والسائل ، ونحن نريد هنا أن نيسط الكلام بسطا حتى نحيط بمراميه  
ونقف على تفصيل البحث الذى دار فيه ، ولا يمكن فى ذلك ما سبق من  
البيان فذلك كان حسنا أن نفل هذا حرصا على تلك الفائدة . قال :

فنقول : قوله « فاذا قلت » أى فى اثبات أن الكلام صفة  
وجودية لله تعالى « الله متكلم بكلام أزلى » لم يسبق وجوده علم .

أقول : هذا شروع فى التعليق على كلام المضد لبيان مراده وشرحه نقلا  
عن شرح الكائين عليه ، ونحن نيسط الكلام عليه بقدر الاستطاعة ، لأن  
ذلك يذكر ك ما سبق فى الكتاب من البحث ، وفى ذلك فائدة لا يستهان  
بها وقد جعل موضوع تفرسه هذا خبرا يتضمن أن الكلام صفة أزلية وجودية  
قائمة بذاته تعالى ، فالخصومة التى صورها بين المتناظرين فى ذلك إنما هى فى  
اثباته له سبحانه ، ففى قوله فى التعليق « فاذا قلت أى فى اثبات أن الكلام  
الحق » أن ذلك القول فى ذلك الشأن ولتحقيق ذلك الفرض ، وقوله « لم يسبق  
وجوده علم » تفسير لازلى ، وقد سبق شرح هذا الخبر فى صدر الكلام على  
هذا التعليق ، وكون الكلام أزليا ضرورى فى ذلك لأنه لا يمكن أن يكون  
صفة لقائه تعالى إلا اذا كان كذلك لأن ذاته سبحانه لا تكون عللا  
للمعولت . قال :

وهذا تمثيل لجميع ما سبق فى الرسالة المضدية كما قاله . سلا  
حتى شارحه ، وتطبيق لما تقرّر فيها من البحوث .



« ناقلا عن المقاصد » وناسبا ذلك الخبر إليها : فطلب منك صحة النقل ، تحضر السكتات « أو مدعيا بدليل أن الله تعالى أسنده إلى ذاته . » وكلام الله موسى تكليما .

أقول هذا الذى ذكره الضد فى خاتمة الرسالة تمثيل لجميع ماسبق فى الرسالة وتطبيق على ما تقرر فيها من البحوث المتعلقة بالمطل والمائل والسائل وذلك ظاهر لا خفاء فيه ونسبه إلى بعض الشارحين ليست لاستبداده ، وإنما هى لزيادة الارتياح إليه : قال .

ولقائل أن يقول نمنع تقريب الدليل . لانه على تقدير تمامه لا يستلزم المطلوب : اذ لا يلزم من ثبوت صفة لله تعالى وجودها فى نفسها ، والا كانت الصفة الواحدة مستلزمة لصفات لاتسأهى وهو بدعي البطلان .

أقول : حاصل هذا البحث الاعتراض على الدليل بمنع التقريب أى استلزامه المطلوب . وقوله على تقدير تمامه ، اشارة إلى التناول مع المستدل وفيه إيماء إلى أن الدليل غير تام ، وذلك ظاهر مما اتجه إليه من الاعتراضات كما سيأتى عليك . وقوله ولا يلزم من ثبوت صفة لله تعالى وجودها فى نفسها ، تقرير لعدم لزوم المغلوب للدليل . وقوله « والا كانت الصفة الواحدة المستلذلة على ذلك بأنه مستلزم المحال وهو التسلسل وما يستلزم المحال يكون بدعي البطلان ، فهذا الدليل من ناحية إثبات ذلك المطلوب بدعي البطلان . وقد ترك هذا البحث بلا جواب (ويمكن الجواب عنه) بمنع الاستلزام مسندا ذلك بأن وجود الشيء عنه ، أو بأن الوجود ليس صفة وجودية (ومع ذلك) فالاستدلال على بطلان التقريب (غصب) من المحض لغير منصبه . فتأمل قال :

( فيمنع مجواز المجاز في الاسناد ) بأن يقال أسنده الى نفسه  
 لانه السبب الموجد له وهو سبحانه وتعالى موجد الافعال كلها فالأصل  
 وغيره ، ولا يلزم من ذلك أن تكون صفة له بل لا يصح إطلاقها عليه  
 فيما لم يرد به اذن منه سبحانه ، (أو المجاز في الطرف) بأن يكون التكليم  
 عبارة عن الخلق لانه سببه .

أقول : هذا اعتراض على دليل الصغرى بالتمنع مسندا بجواز أن يكون مجازا  
 في الاسناد فيكون اسناد الكلام اليه سبحانه اسنادا لغير من هو له للابسة ، وهو  
 أنه السبب الموجد لانه تعالى موجد جميع الافعال ، وليس شيء من تلك الافعال  
 صفة له ، بل لا يصح إطلاق لفظة عليه مراداً منه معنى يناسب ذاته المقدسة الا اذا  
 ورد اذن بذلك من الشرع كالنصب والضحك ، أو يستدل بالتمنع بجواز مجاز في الطرف  
 فتكون كلمة «كلم» مجازاً مرسلًا نبياً عن «خلق» لان الخلق سببه . قال :

« فيدفع بالاصل » أى بأن الاصل الحقيقة ؛ ولا يبدل عنها الا  
 للدفع ، فلا بد للحدول عنها من دليل .

أقول لمسائل أن يدفع سند التمع بأن الاصل الحقيقة : أنه في الاسناد أو في  
 الطرف ، والحقيقة لا يبدل عنها الا لهليل ولا دليل هنا ، فأذا ذلك مجرّم احتمال  
 لا يتضح في الهليل . قال

«أو ينقض بالخلق» ف قيل انه اضافة القدرة الى المقدور « بأن  
يقال اسند الخلق الى ذاته فقال سبحانه «خلق سبع سموات طباقا»  
والخلق ليس صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى . بل هو أمر اضافي  
لانه عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور .

أقول . الاعتراض بالمع كان لدليل الصغرى كما بين لك . وأما النقض فعلى دليل  
المطلوب الذى سبقت الإشارة اليه وهو نقض بالتخلف كما فى بيان ملخص كلام الرسالة  
وحاصله أن روح الدليل اسناد الكلام الى ذاته سبحانه ، وهو موجود فى الخلق  
فى قوله سبحانه «خلق سبع سموات طباقا» مع أن الخلق ليس صفة وجودية أزلية  
قائمة بذاته تعالى فقد تخلف المطلوب عن الدليل ، وهذا شاهد النقض . قال

« فيمنع مستندا بأنه حقيقى » فيقال : لانعلم أنه أمر اضافي لم  
لايجوز أن يكون حقيقيا فيكون الخلق صفة كالتسمية

أقول : قد علمت أن النقض بالتخلف عبارة عن جريان دليل المطلب  
فى غير المدعى مع تخلف المطلوب ، فيكون حاصله أن يقال : عليك هذا  
جار فى غير المدعى مع تخلف المطلوب وكل دليل كذلك باطل ، فلنستدل  
أن يمنع الصغرى بمنع الجريان أو التخلف . وقد قرع سمك فيما سبق  
أن المستدل بعد نقض السائل يكون موقفه فى الحسومة موقف السائل فذلك  
قال : ان المطلب يجب عن شاهد النقض (يمنع التخلف) حيث ان السائل  
استدل على النقض بالتخلف بأنه جار فى الخلق حيث أسنده سبحانه الى  
قائه مع أنه ليس صفة وجودية أزلية : بأن يقول لانعلم أن الخلق أمر

اضافي ، مستندا ذلك بجواز كون الخلق أمرا حقيقيا كالقدرة .  
( والذي يظهر ) أن هذا جواب جدلي للاحقيق ، وظنى بك أنك غير  
عناج الى بيان ذلك لانه لم يقل به أحد مع أنه غير معقول في نفسه  
تفتن . قال :

« أو يعارض بانه تأدية الحروف الحادثة » بان يقول الخصم  
وان دل عليك على أن الكلام صفة أزلية وجودية فعندى مايدل  
على أنه ليس كذلك وأنه حادث وهو أن الكلام مركب من  
الحروف المرتبة المقدم بعضها على بعض المتقضية بالازمنة الحادثة  
وكل ما كان كذلك يكون حادثا ولا يكون ثابتا في الازل .

أقول : قد سمت غير مرة أن المعارضة ثلاثة انواع : معارضة بالقلب  
ومعارضة بالمثل ومعارضة بالفهم ، فذكر الكتاب في هذه أن للسائل أن  
يعارض دليل المعلل بالمثل بأن يقيم دليلا على ما يستلزم نقيض مطلوبه فيقول  
وان دل عليك على أن الكلام صفة وجودية أزلية فعندى مايدل على أنه  
ليس كذلك وأنه حادث فلا يكون أمرا وجوديا قائما بذاته تعالى . كغيره  
من الحوادث قائما سواء في النسبة اليه سبحانه ، وذلك الدليل هو أن الكلام  
مركب من الحروف المرتبة المقدم بعضها على بعض المتقضية بالازمنة الحادثة وكل  
ما كان كذلك يكون حادثا ولا يكون ثابتا في الازل ، قال الكلام حادث  
وليس أمرا وجوديا ثابتا في الازل . قال :

فيمنع بأن يقال : لانسلم أن الكلام مركب من الحروف  
الحادثة أى تمنع صغرى دليل المعارضة، ولا سبيل الى منع الكبرى،  
ويستد المنع بقوله  
ان الكلام لفي الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلا  
وهذا السند مساو لقيض الصغرى واذا ثبت نقيضها كانت  
باطلة وتم المطلوب .

أقول : للعمل اذا اعترض السائل دليله بالمعارضة على ما سبق تقريره  
أن يجيب (بمنع الصغرى) القائلة الكلام مركب من الحروف الحادثة ، أما  
الكبرى فلا سبيل الى منها ، وصورة المنع أن يقال : لانسلم أن الكلام  
مركب من الحروف الحادثة ، ويستد هذا المنع بقوله : ان الكلام لفي الفؤاد المنع  
ومناه أن الكلام ليس خاصا باللفظي وهذا السند مساو لنقيض الصغرى  
لأن مناه ما سمعت ، فإذا بطل ثبت نقيضه وهو الصغرى وتم المطلوب فان النقيضين  
لا يرتفعان . قال :

## تتميم

### في آداب المناظرة

أقول : التتميم في الاصل مصدر بمعنى الانبثاق بالشيء تلمأ أو يذكر متم له

بأن يكون له به علاقة خاصة ، فلفظ التسميم هنا ترجمة عن أشباه لها علاقة خاصة بالناظرة من حيث أنها تساعد على الوصول الى كبد الصواب ، وتلك الأشياء هي الآداب التي ينبغي أن يكون عليها المتناظران ليسهل الوصول الى ما أراداه والآداب جمع أدب وهو الحال الذي يكون عليها الشخص حيث كانت أو غير حيث والمراد هنا ما ينبغي مراعاته . قال :

( لا يحسن الاستعجال في البحث قبل تمام الفهم ) ففي ذلك فائدة للمحلل والسائل : أما المحلل فقد يغير الدليل أو يزيد عليه ما يدفع الاعتراض أو يمحذف منه ما يوجب خلله أو يبدل على مقدمة نظريته أو ينبه على مقدمة خفية فيسلم من مناقشة الخصم ؛ وأما السائل فربما يخطئ بالاستعجال فيظهر جهله ؛ وقد يذكر المحلل بعد إقامة دليله ما يظهر به ما خفي على السائل فيكفيه مؤونة البحث ، وقد يؤدي استعجال البحث الى فساد .

أقول : ( من الآداب ) التي ينبغي مراعاتها في الناظرة لأن السير في الطريق الى المطلوب ( الترتيب وعدم السجدة ) لكل من المتناظرين بحيث يرتب المحلل الدليل في نفسه ترتيباً صحيحاً ويذكر فيه حتى يتقن بأنه يوصل الى المطلوب ولا يهجم على الأمر مجوماً ، وكذلك السائل يحسن النظر في الأمر ويصور في نفسه ما ينتج من البحوث على الدليل قبل أن يأخذ في الحسومة . وحسبنا ذلك في شرح هذا الأدب ، أما فائدة المحلل والسائل فقد تكفل بها الكتاب . قال :

وما ينبغي الاخذ به في المناظرة ( أن يتكلم المتناظر فى كل مقام بما هو وظيفته ) فى علم الكلام يتكلم باليقين المفيد للاعتقاد وفى الفقه بالامارة المفيدة للظن

أقول . حيث كانت المناظرة لاحابة الصواب والوقوف على الحقيقة كان لزاما أن يتكلم المتناظر فى كل مقام بما يناسبه . فإذا كان موضع المناظرة من علم الكلام بأن كان ما يجب علمه لزم أن يكون الدليل الذى تقع فيه الحسومة بين المتناظرين مما يقيد العلم والا كانت الحسومة ضائعة . والاعتمال بها جبا . وإذا سكتان من علم الفقه لزم أن يكون الدليل الذى تقع فيه المناظرة أمانة . وقد تقدم شرح أقسام الدليل فى التمهيد أول الكتاب . فإذا ينبغي أن يكون موضع المناظرة موصلا لطلب بها . قال .

( والا يختصر الكلام ) اختصارا غللا بالفهم ( وألا يطيل )  
الحالة تؤدي الى الإللال لان ذلك ينهب بالفرض من المناظرة

أقول ما يساعد على الوصول بالمناظرة الى المطلوب أن يفهم الكلام وتجمع أطرافه . فإذا اختصر اختصارا غللا فأت الامر الاول . وإذا أطيل أطالا غللا فأت الامر الثانى . قال :

(وَأَلَا يَسْتَعْمَلُ الْإِلْفَافُ الْمَحْتَمَلَةَ) مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ . ( وَأَنْ يَحْتَمِزَ  
عَمَّا لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْمَقْصُودِ ) لِأَنَّ ذَلِكَ يُوْدِي إِلَى الْإِتِّشَارِ الْمَقُوتِ  
لِلْمَطْلُوبِ

أَقُولُ هَذَا كَأَنِّي قَبْلَهُ رَاجِعٌ إِلَى فِهْمِ الْكَلَامِ وَجَمْعِ أَطْرَافِهِ لِأَنَّ الْإِتِّشَارَ مُقَابِلَ  
لَهُ . قَالَ

(وَأَلَا يَضْحَكُ ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ الْعَادَةِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ  
السُّفَهَاءِ ) لِأَنَّ تِلْكَ مِنْ وَطَائِفِ الْجَهَالِ عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ يَسْتَرُونَ  
بِهَا جَهْلَهُمْ

أَقُولُ : هَذِهِ أُمُورٌ لَا يَسْتَمْتَلِقُ بِمَجْوَهَرِ مَوْضُوعِ الْمُنَاطَرَةِ كَأَنِّي قَبْلَهَا ، وَلَكِنَّهَا أُمُورٌ  
تَكْتَفِي الْمُنَاطَرَةَ فَتُبْعِدُ بِهَا عَنِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِهَا تَهْوِيشُ الْحَصَمِ . قَالَ :

( وَأَلَا يَنْظُرُ مَنْ كَانَ مَهِيئًا مُحْتَرَمًا ) لِأَنَّ الْهَيْئَةَ وَالْإِحْتِرَامَ يَذْهَبَانِ  
بِدَقَّةِ النَّظَرِ .  
( وَأَلَا يَحْتَقِرُ خَصْمَهُ ) لِأَنَّهُ رُبَّمَا صَدَرَ عَنْ ذَلِكَ كَلَامٌ ضَعِيفٌ  
يُوجِبُ تَغْلِبَ خَصْمِهِ



أقول: هذا كالفى فيه الا فى الفرض فانه يخالفه لأن مرجع هذا الى أن البيعة والاحترام يحملان الخصم يتلقى الكلام بالتسليم بدون بحث جدى، واحتقار الخصم يحمل على الساهر فى الخصومة فربما كان سببا فى الغلبة على الحق . قال :

( وأن يجلس للمناظرة ) جلسة المكثرت . . ( وأن يتجنب ) المناظرة فى الاوقات التى يكون خارجا فيها عن حد الاعتدال : كالجوع والعطش والامتلاء الخارجة عن حد العادة ، والغضب والمدافعة والفرح البالغة مبلغ التأثير . ( فاذا راعى ذلك ) تم له ما يعينه على اصابة المرمى فى المناظرة ووصوله الى المطلوب .

أقول: الاكثرت بالقىه الناية به . والذى يظهر أن معنى جلوس المناظر جلسة للكثرت لا يحتقر موضوع المناظرة . أما بقية الامور المطروقة فى راجعة الى قوة استدلال الخصم وفراغه لتوجه المناظرة . وأكثر هذه الامور كمالا فى المناظرة وليس شرطاً فيها ، وبدونه تم ويمكن الوصول الى المطلوب . والله أعلم . قال :

هذا ما أردت ايراده فى هذه الرسالة من فن الاداب ، مستمداً المعونة عليه من الكريم الوهاب ، والله أعلم بالصواب ، واليه سبحانه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين . وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة يوم الثلاثاء خمس عشرة  
 خلت من شهر رمضان المعظم سنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف  
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.  
 ثم نقتت عند الفروع في شرحها سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة  
 بعد الألف . وبالله التوفيق

أقول : وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح يوم السبت لست عشرة  
 خلت من شعبان للكرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة على  
 صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله ؟

بحمد الله تعالى تم التعليق — وبليه الرسالة

رسالة

في

# آداب البحث



من وضع

احمد مكي

(شيخ معهد الزقازيق)

---

عنيت بطبعها

(جمعية النعمر والتأليف الازهرية)

بالدراسة بحارة العوافرة رقم ٧ — بمصر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سبحانك) يادون ستات فنتح ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما مننت  
ولاراد لما قضيت ، لا ناقض لحكمك ، ولا معارض لقضائك. (وصلاة وسلاما) على  
على حجك الهامه ، وشمس عرفاتك الساطعه صفوة أنبيائك سيدنا محمد ،  
وعلى آله وصحبه خير محبوب آل ، نجوم الهداية من الضلال ، الذين نصرروا الدين ،  
وردوا شبه الممارضين ، ما بقيت بقية من المالمين ، ( وبعد ) فهذه رسالة في فن البحث  
والمناظرة ، متضمنة لقواعده المقرره ، حسبما سمع به الحاضر الفاتر ، وجادبه  
الآمن القاصر ، أرجو أخوا كريما أن يتساهج عما فيها من الدخيل ، ويفر ما يجده  
من الزلل : فانه لم تقدر الصمة من الخطأ في القول لأنسان وان أوتى فضلا  
كثيرا ، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ) ( وقد  
جئت ) هذه الرسالة مرتبة على تمهيد وداية وإصاين وتذييل وتتميم (أما التمهيد) في  
مبادئ علم المناظرة ، (وأما البداية) في بيان كلمات جرى عرف أهل الفن  
باستعمالها ، (وأما الاصلان) [ فالاول ] في التصورات والابحاث التي ترد عليها ، وفيه  
شعب سبع «الاولى» . في بيان طريق البحث وترتيبه ، وهذه الشعبة — وان  
كانت لا تختص بالتصورات — رأينا أن نبتدئ بها هذا الاصل ليكون الناظر  
على عهد بها من مبدأ الامر «الشعبة الثانية» في تقسيم التعريف ، «الثالثة» في شرائط  
التعريف الحقيقي ، «الرابعة» في الابحاث الواردة على التعريفات ، «الخامسة» في  
التقسيم وأنواعه ، «السادسة» فيما يشتر في صحة التقسيم من الفرائط «السابعة»  
في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها [ والاصل الثاني ] في التصديقات  
وفيه شعب أربع «الشعبة الاولى» في أقسام التصديقات «الثانية» في المربلات  
«الثالثة» في الابحاث الواردة على التصديقات «الرابعة» في

وظائف الملل والسائل ( وأما التذيل ) ففي بيان مرجع الاعتراضات ،  
( والتتميم ) في الآداب التي ينبغي أن يكون عليها المناظر . فتستمد المونة  
من الله القدير ، فهو نعم المولى ونعم النصير

## التمهيد

( المبادئ ) التي يحسن بيانها قبل الخوض في المناظرة ليكون الناظر فيه على  
بصيرة به ، بحث فيه عموماً إلى الجدة في تحصيله ، وصولاً إلى غايته والغرض منه ،  
وأحراراً لفائدته التي تبينه على السير في تحصيل المطالب المجردة ، آمناً من  
الضلالة في طريقه إليها : هي حد علم المناظرة ، وبيان موضوعه ، وبيان الغرض  
منه ، وبيان فائدته ، وبيان اسمه

( فحد علم المناظرة ) قوانين يعرف بها أحوال الأبحاث الجزئية من  
كونها موجبة أو غير موجبة ( والأبحاث ) اعتراضات السائل وأجوبة  
المطل . ( والتوجيه ) أن يوجه المناظر كلامه منها أو غيره إلى كلام خصمه  
بحيث يكون مسموعاً ( وتطلق المناظرة ) في عرف أهل الفن على الظن من  
الجانبيين في النسبة بين الشئيين اظهاراً للصواب ، كما قاله صاحب التقرير ( فلفظ  
المناظرة ) مشترك لعرفائين المعنى الحديث وبين الفن ( وكما يسمى علم المناظرة ) يسمى  
علم آداب البحث وعلم صناعة التوجيه ، ولا يعزب عنك أن لفظ [ علم ] خارج  
عن التسمية ( وموضوع علم المناظرة ) الأبحاث الكلية لأنه يبحث فيه عن  
أحوالها من كونها موجبة أو غير موجبة ، فالبحث عن أحوالها هو القوانين  
المذكورة ( والنرض منه ) معرفة أحوال الأبحاث الجزئية ( وفائدته ) العصمة من  
الخطأ في المناظرات ، وسهولة الخوض في مناقشات الخصوم العلمية ومعرفة صحيحها  
من قبيحها ، ومن ليس على جانب من هذا الفن لا يسكاد بفهم العلوم التي هي  
جيدان المناظرات ، كعلم الكلام وأصول الفقه ، وكفى بذلك فائدة

## البداية

في بيان كلمات

جرى عرف أهل هذه الصناعة باستعمالها

ولنأت على ذلك لتقف عليه ، حتى لا نحتاج الى تنقيب عنه اذا مررت عليه  
أتمناه خوذك بمباحث الكتب . فهاك ما أردنا بيانه :

(القل) هو الاثيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب للنسب مظهرأ  
أنه قول الغير ( وتصحيح القل ) بيان صدق نسبته الى القول عنه  
( والمادعى ) من نصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل أو التنبية ( والسائل ) من  
نصب نفسه للبحث معه ( والدعوى ) ما تشتمل على الحكم المقصود اثباته وقد  
تسمى « مدأنة » ومبناها مقدمة ونتيجة وتسمى الكلية « قاعدة » وقانونا ، أيضا  
والاختلاف بين هذه الاسماء بالأعبار .

( المنع ) هو طلب الدليل على مقدمة الدليل ويسمى « ممانسة » ومناقضة وتفضا  
تفصيليا أيضا ومن المنع ( الحل ) لأنه منع مقدمة مبنية على الفلظ مسندا ببيان  
منشأ الفلظ وسيأتى بيان ذلك مفصلا ( ومقدمة الدليل ) ما يتوقف عليها صحة  
الدليل سواء كانت جزؤه أو شرط اتاجه أو تقريره ( والتقريب ) سوق الدليل  
على وجه يستلزم المطلوب ( والملازمة ) سكون الشيء مقتضيا لآخر ، ويسمى الاول  
ملزوما والثانى لازما ، واللازم قد يكون مساويا للملزم وقد يكون أعم منه  
( والمنع قد يكون ) بما يشق من لفظه كأن يقال هذا ممنوع ، ( وقد يكون )  
بغير ذلك كأن يقال هو غير مسلم أولا نسلم ذلك أو هو مطلوب البيان أو فيه  
مناقضة ( ولا يفوتك ) أن المنع بما انتق من لفظه مجاز في المدعى والنقل بأن  
قال الخصم تمنع هذا المدعى أو هذا القل كما علم من تعريف المنع ( والسند ) ما  
يتقوى به المنع ولو في زعم المناع . وهو اما تجويزى أو قطعى أو حلى ،

## الدليل ، وأقسامه

«فالتجوزي» هو المصدر نحو لم لا يجوز ، (واقطعي) ما كان على سبيل القطع من السائل مكان يقل كيف والأمر كذا على خلاف ما ذكرت ، (الحللي) هو بيان منشأ غلط المستدل ، وسرد عليك الامثلة في موضحها . (وتتور السند) هو ما يذكر لاثبات السند أو توضيحه ، (والنقض) ان أضيف الى الترفيع فهوابطاله بكونه غير جامع أو غير مانع أو مستلزما لدهمال ، وان أضيف الى المقعدة خلا بد أن يقيد بالتفصيل وهو الذي سقى بيانه . وان أضيف الى الدليل فهوابطاله بغيريانه في غير المدعى وتخلط المصوب عنه ، أو باستلزامه محلا كاحتاج التقيضين أو الدور أو التسلسل ، وقد يقيد بالاجلي ، ولابد من دليل يدل عليه فهو بدون غير موجه ، وسمى ذلك الدليل وشاهد النقص ، فاعلمد ما يدل على فساد الدليل . (والنمارة) إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم ، ونفى بخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه ، فان نجد دليل المستدل ومعارضة السائل مادة وصورة ومعارضة بالقلب ، وان اتحدنا صورة بأن كانا اقترانين أو استثنائين فمعارضة بالمثل ، والافارضة بالفرق (وتدليل اختلاف مناه) عند الاصولين والمطقيين (أما الاولون) فدليل في عرفهم ما يفيد صحيح انظر في ثبوته أو ثبوت شيء من حالاته ثبوت غيره ، كالعلم بالية فصانع جن اسمه . وكونه على هذا النظام البديع بالنسبة لوحده وكما حكته عز علاه . (وأما الآخرون) فالدليل عندم ما تركب من قضيتين ولو كانت احدهما مطلوبة للاعمال الى مجول نظري ، اما المؤدى الى مدعى خفي فانه يسمى (نبيها) ، فالتنية ما يستفاد منه القضية البديهة كالاحاساس والتجربة (مثل ذلك) ما يقال لاثبات تغير العالم لاننا نشهد اتغير في الحركات والاثار المختلفة . (والدليل عند المنطقيين ينقسم) الى أقسام . والتي يعنى به أهل هذه الصناعة : (البرهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات قطعية توافرت فيها شروط الانتاج . (والامارة) وهي قياس مؤلف من مقدماتين احدهما أو كليهما ظلية . (أما الجدل) فهو قياس مؤلف من مقدمتين احدهما أو كليهما مشهورة أو مسلمة عند الخصم ، فيسلمها المحيب لئنى عليها الكلام

والفرض منه الزام الحشم واقناع من هو قاصر عن درك البرهان (والغالطة) هي قياس .  
قاسد من جهة الصورة بأن لم يتوافر فيه شرائط الانتاج ، أو من جهة المادة بأن  
تكون مقدماته كاذبة شبيهة بالصادقة

(والجدل والمغالطة خارجان عن المناظرة ) فليس أحدهما موردا لها ، لأن الخصومة

بهما ليست لظهور الصواب ، فذكر بعض أهل هذه الصناعة لها في التمهيدات .

ليبحث الفيلسوف لها من الشبه بالقسمين الآخرين ، فيتميز بيانهما مورد المناظرة فضل يميز

ومن تلك (الفاظ (المصادرة) وهي أن يجعل المطلوب إحدى مقدمتي الدليل

(والتبطل) وهو تبيين علة الشيء (والعلة) يعني ما يحتاج اليه الشيء في ماهيته أو

وجوده . وحشم ذلك يسمى عقنامة (والمكابرة) وهي المنازعة لالاظهار الصواب .

والالا التزام لحشم بدل لاسكاته . وهي غير مسموعة في عرفهم . ( والتبكيك ) وهو

يعني التوسخ بمعنى التلبس بالحجة

( والمجارة ) هي التمسق مع الحشم والتساهل معه لتبكيكه والزامه : كأن يدعى

الحشم شئ يستلزم شيئا آخر يناقض دعوى المستدل في زعمه مع بطلان

الاستلزام في الواقع . وأنه لا مجال لانكار الشيء الاول فيجب جمع الاستلزام

( كما في قوله تعالى ) حكاية عن الرسل صلوات الله عليهم وان نحن الا بغير مثلكم .

ولكن الله يبين على من يشاء من عباده اجابة لقول خصومهم فيما حكاه سبحانه

نعم : ان أنتم الا بغير مثله .

وليس من المجارة والتزله لانها من الملل وهو من السائل

( واتنصب ) هو أخذ منصب الغير : كأن يأخذ السائل منصب المستدل أو بالعكس .

( والافحذ ) وهو عجز للملل . ( والالزام ) وهو عجز السائل

## الاصل الاول في التصورات

وتنقح بها التعريفات والتقسيمات ، وتسمع بعد ماتتين به ذلك : فان غيرها :

لا يكون موردا للبحث ولا ميدانا للمناظرة لاصابة كبد الصواب فيه كوضوحات .



القضايا ومحولاتها ( وفيه شعب سبع ) كما سبق التنبه عليه أول الكتب

### الشعبة الأولى

#### في بيان طريق البحث وترتيبه الطبيعي

( يقدم ) بيان المطلوب بعد استفسار الخصم إذا كان تم حاجة للاستفسار ، ( ثم يؤخذ ) تصحيح النفل إذا نفل شيئا وبأقامة الدليل إذا كان المطلوب محسولا نظريا .  
والنتيجه إذ كان بدهيا حقيقيا

فإذا أقام الدليل المدعى — ويسمى معطلا ومستدلا وخصمه سائلا — ( تمنع مقبلة معينة منه ) مع السند أو مجردا عنه

ويجيب السائل في الحالة الأولى — بعد أن ثبت تكوين السند مساويا لقبض المقدمة الممنوعة أو أخص منه ، بأن يكون كلما صدق صدق القيقض — بإبطال السند المساوي أو بأثبات المقدمة الممنوعة كما إذا منع المحكيم كبرى الدليل على حدوث العالم — وهو العالم متغير وكل متغير حادث — بقوله لا نسلم كل متغير حادث لم لا يكون بعض المتغير قديما

ويجيب في الحالة الثانية بإثبات المقدمة الممنوعة ( ثم يقض ) بالخلف أو استلزام المحال ( أو يمارض ) بأحد الوجوه الثلاثة تساجحه ويجيب في هذه الحالة بما هو قابل له من المنع أو القضا أو المعارضة ، لأن المطلق في هذه الحالة صار سائلا والسائل مستدلا

وجوز الجواب ( بالتفسير أو التحرير )  
( والتنبه يره عليه ما ذكر ) ، لكنها غير قادمة فيه لأنه لا يقصد به إثبات المطلوب وهذه الشعبة في التصديقات أظهر منها في البصورات . فالترتيب السابق جار قويا  
وذكرتها هنا لتكون كالمقدمة للبحث . ولذلك على ذكر من أنه قد سبق التنبه على ذلك

## الصفة الثانية

### في أقسام التعريفات

ولبدأ هذه الصفة ببيان الماهية والحقيقة والفرق بينهما لمنااسبة ذلك المقام فنقول :-  
 (الماهية) هي الصورة المعقولة من الشيء (والحقيقة) عرفت بانها ما به الشيء هو  
 هو ، أى ما به الشيء يكون نفسه ، حقيقة الانسان هي الحيوان الناطق الثابتان في  
 الواقع وماهية هي الصورة الفعنية المعقولة منهما المحمولة على الانسان وهي مفهوم  
 للحيوان الناطق كما قاله صاحب التقرير ، ولذلك عرفت الفرق بينهما من هذا البيان  
 (ثم التعريف ينقسم) الى لفظي واسمي وحقيقي ( فالاول ) يكون بأيراد لفظ مساو  
 أو أعين اللفظ الاول أوضح منه وهو لمن لا يعرف وضع اللفظ الاول لمنى اللفظ  
 الثاني فكما علم لمنى كأن يقال : التضفر الاسد والسعدان نبت ، وطريقه اللفظ  
 ( والثاني ) يقصد به تحصيل ضرورة في النفس ليست بمحاجة ، وهو من المطالب  
 الضرورية ويكون لمن يعلم مفهوم الاسم ويجعل نفسه به فلا يراه أو لموارضه تفصيلا  
 يسمى تعريفا سميا وتعريفا مجسبا الاسم (ويطلق على الاول) حد اسمي (وعلى الثاني)  
 وصف اسمي ، وعسى أن تكون أدركت من هذا البيان الفرق بين التعريفين اللفظي  
 والاسمي حيث كانت معرفة الاول حاصلة قبل التعريف بخلاف الثاني  
 (والثالث) ما يقصد به تصور حقيقة الموجودات ، وهو ينقسم الى حدوسم ( فالاول ) -  
 ما كان بذاتيات الحقيقة ، ( والثاني ) ما كان بموارضها الخاصة  
 ( وقد يكون التعريف الاسمي حقيقيا ) اذا كان لما لا يعلم وجوده ثم علم وجوده -  
 ( وقد تكون الحقائق اعتبارية ) فالاصطلاحات ، وتفصيل ذلك مبسوط في كتب  
 الفقه فارجع اليه ان شئت

## الشعبة الثالثة

## في شرائط التعريف الحقيقي

( يشترط لصحة التعريف الحقيقي ) مساواته للمعرف حتى يكون جامعا مانعا ، وخلوه من المحال : كالمهور والتسلسل واجتماع التقيضين وارتنافعهما وحل التقيض على التقيض وسلب الشيء عن نفسه ، وان يكون أجل من المرف ، على معنى أنه يكون مفهومه أوضح من مفهوم المرف وان لم تكن دلالة الملفظ عليه أجلى ( ومن المهور ) أخذ حكم للمرف في التعريف .  
( وأما خلو التعريف ) من الاغلاط اللفظية والالفاظ التي لا يتضح منها المراد كالمشترك والمجاز بدون قرينة معينة فمفروض الحسنة ،

## الشعبة الرابعة

## في الابحاث الواردة على التعريف .

ما يرد عليه من الابحاث ( المنع ) ، وقد سبق لك بيانه ، والتعريف — وان كان تصورا — متضمن تصديقا بانه معنى المرف في التعريفات اللفظية وبأنه حده في الحدود الحقيقية والاصطلاحية  
( ويجاب عن المنع الوارد على التعريف اللفظي ) بالنقل عن أهل اللغة ( وعن الوارد على الاصطلاح ) بالنقل عن أهل الاصطلاح ( اما المنع الوارد على الحد الحقيقي فيعلم الجنسية او الفصلية ) فيصحب الجواب عنه ، لصحوة اثبات الجنسية او الفصلية وان كانت المرف بأخذهما في الحد يدعى أن كذا جنس وكذا فصل .

ومما يرد على التعريفات (التنقض) لأن جعلها بياناً للمعرفات — يفتح الرأى —  
يتضمن دعوى أنها مساوية لها أى جامعة لأفرادها لا يشذ شئ منها عنها ، وماتعة  
لا تصدق على غيرها : بأن يقول الخصم للمعرف : تعريفك هذا غير صحيح لأنه غير جامع  
او غير مانع ، وكل تعريف هذا شأنه غير صحيح  
ولا بد من [ شاهد ] على فساد ، بأن يبين انه يشمل كذا وليس من افراد للمعرف  
اولا يشمل كذا وهو من افراد ، وكل ما هذا شأنه فهو غير جامع ، او غير مانع  
( ينقض التعريف ايضا باستلزامه المحال ) : مكان يقول الخصم : تعريفك غير  
صحيح لان فيه دورا ، ونفوذ مستلزم للمحال ، والمستلزم للمحال غير صحيح  
( ويجيب عن الاول ) بالتمنع او بان التعريف باعتبار المشهور ما يصدق عليه للمعرف  
او لتمييزه عن كذا لا عن كل الاغياره او بانه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين  
( ويجيب عن الثانى ) بمنع الدور او بمنع استلزامه للمحال لأنه دور مسمى لاسبق  
( اما المعارضة ) فيقول ورودها على الحدود التامة ومعناها هنا بطل دعوى المعرفة أن  
تعريفه حد تام بذكر حد تام مخالف له ، ولا نقبح الا اذا ثبت كون اثنى حدا تاما  
بالدليل أو اعتراف الخصم لأنه لا يقل أن يكون لعمى واحد حقيقتان  
واذ قد عينا بالبحث في التصورات ، وكان — لاجرم — منها التقديم وجب أن نتعرض  
للقول فيه ، فنقول

### الشعبة الخامسة

في التقسيم وأنواعه باعتبار المقسم وأنواعه باعتبار الأقسام  
( الاول ) : اما تقسيم الكل الى جزئياته بضم قيود الى مشترك يكون مع كل قيدها  
قسما : كتقسيم الصلاة الى مكتوبة ونافلة ، أو تقسيم الكل الى أجزائه بتعليه اليها  
كتقسيم الله الى الكسبين وأندروجين

(والفرق بينها) أن الأول يصح خله على كل قسم من أقسامه حل موافقة ، وهو حل هو هو : كما يقال في المثال السابق : الصلاة المكتوبة صلاة ، والصلاة النافقة صلاة ، وكما يقال في تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف : الاسم كلمة ، الفعل كلمة ، الحرف كلمة .  
وأما تقسيم الكل الى أجزائه فلا يصح فيه ذلك ، بل يحمل على أقسامه حل اشتقاق . وهو حل ذو هو : كتقسيم الصلاة الى أركانها من الآية وتكبيره الاحرام وما الى ذلك ، فانه لا يصح أن يقال لية صلاة ، أو تكبيرة الاحرام صلاة ، وانما يصح أن يقال : الآية ذات صلاة . الخ كما يقال الاكسبون ذو ماء .

(والى المقسم يسمى) شيئا وموردا لقسمه ، والاشياء انقسم اليها تسمى أقساما هو حل قسم بالنسبة للآخر يسمى قسيما له كتقسيم الحيوان الى انسان وفرس ، خان كلاهما قسم للآخر ومباين له وقسم من الحيوان ، كما أن الحيوان مقسم لهما (وليس بلان في التقسيم) ذكر المقسم مع الاقسام ، فكما يصح في تقسيم الزكاة الى زكاة زرع وماشية وغيرها أن يقال : الزكاة اما زكاة زرع واما زكاة ماشية الخ يصح ان يقال : الزكاة اما في الزرع او الماشية ، وفي الحالة الثانية يكون المقسم ملحوظا مع كل قسم : فاخلا في مفهومه او خارجا مقدرا

(وبالاعتبار الثاني) ينقسم الى حقيق واعتباري وكل منهما الى استقرائي وعقلي (فالحنفي) ماتكون الاقسام فيه متباينة عقلا وخارجا كتقسيم المدن الى حديد ونحاس وغيرها ، (واما الاعتباري) فلا يستبر فيه لمحة التقسيم الا التباين في الفعل دون الخارج

فالتباين بين الاقسام (في الحقيق) يكون بحسب المفهوم والماسدق (وفي الاعتباري) يكون بحسب المفهوم لحسب ، كتقسيم الكلى الى الجنين والفصل والنوع والحاسة والمرض العام ، فانها متباينة بحسب المفهوم غير متباينة بحسب الصديق

لأنها تصدق على الملون، فهو جنس للأسود والابيض، ونوع للتكيف، وفصل للتكيف لأن غيره لا يتصف باللون، وخامة للجسم لأن غيره لا يكون ملونا، وعرض عام للحيوان

( والتقسيم الخفى ) ما لا يجوز العقل فيه وجود قسم آخر، وهو يكون مردداً بين اتنى والاثبات : كتقسيم الملوم الى موجود وغير موجود، فان العقل لا يجوز غيرها في هذا التقسيم، ( والاستقراءى ) ما يجوز العقل فيه وجود قسم آخر وان لم يوجد بالفعل

( وطريق معرفة أقسامه الاستقراء ) كتقسيم زمن الحيض الى يوم و ليلة هي أقله والى ستة أو سبعة هي غالبه، والى خمسة عشر يوماً هي أكثره، وكتقسيم المنصر الى تراب وماء وهواء ونار .

( والثالب فيه ألا يردد بين اتنى والاثبات )، وقد يملك به ذلك ضبط الأقسام ومنها للانتشار : كان يقدر زمن الحيض اما يوم و ليلة أولاً . الاول هو الأقل، والثانى أما ستة أو سبعة أولاً . الاول هو الثالب، والثانى وهو خمسة عشر يوماً هو الأكثر . وسمى هذا الأخير مرسلًا

### الشعبة السابعة

#### في شروط التقسيم

قد استبان لك عما سبق أنه يشتر في صحة التقسيم أن يكون جامعا مانعا، وأن تكون الأقسام متباينة، ولا يحل فيه قسم الشيء قسما له ولا قسم الشيء قسما منه . كتقسيم الحيوان الى ناطق ونام . فقد جعل الناطق قسما لثنى وهو قسم منه، وكتقسيم الانسان الى زنجى وصاهل فقد جعل في هذا التقسيم قسم الشيء قسما منه، فالتقسيم اتنى لا تسوانر فيه هذه الشروط يكون قادراً

الشعبة السابعة

في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها

(لسائل أن يفرض على التقسيم) بأنه غير جامع وهل تقسيم غير جامع قاسد (ويجيب عنه إذا كان استقرائياً يمنع الصغرى) مستنداً بأنه لا يوجد قسم آخر بالفضل وإن جوز العقل وجوده ، وذلك لا يفسد صحة الاستقرائي ، وإنما يفسد صحة التقسيم العقل (وتحرير المراد أن كان عقلياً) فإذا قال للقسم المعلوم اما موجوداً أو غير موجود فافترض السائل ذلك بأنه غير جامع لخروج الحاصل وهل تقسيم كذلك قاسد ، فيجيب بمنع الصغرى من مستنداً بتحرير المقسم بأن يقال أريد بالمعلوم ما لا يشمل الحاصل ، أو بمنع خروجه لانه أريد بالموجود ما يشمل ، أو بمنع الكبرى وهي أن كل تقسيم لا يكون جامعاً فهو باطل لم لا يجوز أن يراه الأفراد المعهورة .

أما الاعتراض على التقسيم الاعتباري (بأنه غير متباين الأقسام في الخارج) فغير موجه ، إذ المتبركان الأقسام فيه بحسب الاعتبار في العقل

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم (النقض بأنه جعل فيه قسم القوى قسمين) ١) إذا قسمت النفس الى انسان وحيوان ، فإن الانسان قسم من الحيوان وقد جعل في التقسيم قسمين ٢) (ويجيب) بمنع الصغرى بتحرير أن المراد بالحيوان غير الانسان .

ومنها (النقض بأن قسم القوى في الواقع ل في التقسيم قسمين) ٣) إذا قسم الانسان الى فرس وذنبي : فإنه جعل في التقسيم الفرسان قسمين من الانسان وهو قسم ٤) وهل تقسيم اشتمل على ذلك باطل .

(ويجيب) بمنع الصغرى ، من مستنداً بتحرير المقسم بأن يراه به غير ظاهر مستند ، أو بتحرير القسم كذلك ، أو بتحرير كل منهما . أما الكبرى فلا سيل

الى منها فهو مكابرة غير مسموعة

ومن الاعتراضات الواردة على التقسيم (التفص بأنه غير مانع) كتقسيم الصلاة الى فرض وسنة ، فان كلا منهما يكون في غير الصلاة ، (وبجواب) بان المنقسم ملاحظ مع أقسامه

(وقد يشترط تقسيم الكل الى أجزائه) بأنه غير حاصر أو أن أجزائه غير متباعدة ، أو أن قسمها ليس داخلاً في المنقسم . كتقسيم اللبن الى سكر ونا وفستق . (وعلم الجواب) ٤ : قدمناه لك .

وأنت خير ، سبق لك أن المنقسم صار سائل والسائل مستدلاً ، لان جواب المنقسم بالنعم

## الاصل الثاني

### في التصديقات

يجوز قبل الخوض في تقسيم التصديقات أن نذكر معنى التصديق حتى لا يلتبس عليك الأمر ، (فالتصديق) ادراك أن النسبة واقعة أوليت بواسطة (وليس منه الانشاء) بجميع أنواعه لان النسبة الانشائية لا يتصور فيها الوقوع والا وقوع . اذا تقرر هذا فلنشرع في مباحث التصديق .  
(وفيه شب أوبع كما سبق)

### التمية الاولى

### في أقسامها

(التصديق اما حلي واما شرطى) لانهم يمتثلون بالنسبة بما يعمل الربط في الحليات والشرطيات متممة ومنفصلة (فالتصديق) كما يتعلق بالنسبة في اقتضاها الحلية يتعلق



بالزوم والاعناد في القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة إيجاباً وسلباً  
(والقضية التصديقية إمامية) كالقضايا التي تضمنها التعريفات والتقسيمات والمركبات  
التافقة، (أو صريحة) كقدمات الأدلة — ولو مطلوبة — والأدلة والدعاوى نقلية  
وغيرها . فلك أقسام التصديق .

وقد سبق القول في الأبحاث الواردة على التعريفات والتقسيمات . وجاء دور  
السلام على الأبحاث الواردة على التصديقات .

### الشعبة الثانية

#### في المركبات التافقة

(المركب التافق) — وهو الذي لا يصح السكوت عليه — في حكم المركب  
التمام إذا أخذ قيداً في القضايا ، لأنه تصديق معنى نحو هذا الخبر إنسان نافع وكل  
إنسان نافع واجب الاحترام  
(فلا سائل حيث) أن يمنع خبرته وأن يمنع نفعه . (فإذا ثبت المثلل خبرت) كان  
قال : هذا له مؤنفسات قيمة في شتى العلوم ، وكل من له تلك المؤنفسات حمر (أو أثبت  
نفعه) كان قال إنه أبلى بلاء حسناً في التعليم والارشاد وكل من أبلى بلاء حسناً في  
التعليم والارشاد نافع . (فلا سائل حيث) لوظائف الثلاث المنع والمعارضة والنقض  
وسود عليك في مواضعها

### الشعبة الثالثة

#### في الأبحاث الواردة على التصديقات

(يرد عليها المنع) وقد سبق بيانه وأنه يسمى أيضاً مناقضة ونقضا تفصيلياً . (وهو  
إنما يتجه) إذا كان المنوع خفياً عند أنانم . (أما إذا كان بديها أولياً) كان يقول مشيراً

الى نار هذه نار محرقة (أو نظرياً لما) كان يقول قائل في خصومة مع سبي في الاستدلال على وجوده تعالى هذا العالم حادث وكل حادث لابد له من محدث .  
( فلا يتجه للسائل ) أن يمنع الصغرى أو الكبرى في كل منهما لبداية الاول وتلبيح الثاني بل يكون المنع في ذلك مكافئة غير مسموعة

(ومورد المنع) كل ما يتوقف عليه صحة الدليل بفطرته عند المنع كما نبهناك عليه فيرد على صغرى الدليل وكبراه سواء كان الدليل اقترانياً أو استثنائياً وعلى شرط انتاجه وتقريبه .

( مثال الاول ) ان يقال الفل من المحدث عبادة ، وكل عبادة تجب فيها التوبة ، فلا الفل أن يمنع الصغرى بقوله لاسلم كونه عبادة لم لا يجوز أن يكون طهارة كازالة نجاسة (ومثال الثاني) أن يقال هذا منكلم — مشيراً الى شبح — وكل منكلم انسان ، فلا سائل أن يمنع الكبرى مستنداً بقوله : لم لا يجوز أن يكون غير انسان ، والبيضاء منكلم

(ومثال الثالث) أن يقال كلما كان هذا عالماً كان انساناً وقد يكون اذا كان انساناً كان نافماً ، فلا سائل أن يمنع تحقق شرط الانتاج في الكبرى باعتبار السك ، الا ان المستدل له في هذه الحالة ان يدفع بأن هذا شرط لأفراد الانتاج لا لصحة فلا يضره وفي هذا الدفع نظر

(ومثال الرابع) أن يقول قائل ان التاء على الله تعالى والاستغفار والتعويض العذاب مطلوب الجبر به في الصلاة عند قراءة آية فيها ذكر ذلك ، لو روى حديث عنه عليه السلام أنه كان اذا قرأ آية فيها ذكر الله تعالى أتى عليه الخ لا يخفى ، أن يمنع تقريب الدليل لانه انما يتجرب طلب ذلك لا الجبر به

(والمنع يصح أن يكون) مجرداً عن السند ومع السند . ولا ينبغي عنك أن السند

ثلاثة أنواع : تجويزى وقطعى وحلى .

( فالجوزى ) هو المصدر بنحو : لم لا يجوز ( والتطعى ) هو ما يجزم فيه المانع بأن يقول كيف والأمر كذا ( والحلى ) بيان السائل منشأ غلط المستدل ، منسوب للحل ، ( فالحل ) منع مقدمة الدليل منها مستندا ببيان منشأ غلط المستدل ( والغلط ) اما منى على الاشتباه أو التوهم ، ( فاما الغلط المنى على الاشتباه ) فنشوء أمور ثلاثة ( الاول ) اشتباه مدلول بآخر كأن يقول المطل هذا الشح ليس بانسان وكل ما ليس بانسان ليس بضاحك ، فيقول السائل لا نسلم أنه ليس بانسان ، انما يصح ما ذكرته لو كان ذلك الشح غير مستقيم القامة بأدى البشرية عرضى بالظاهر ، فقد اشتبه عليه مدلول الانسان بغيره ففى مقدمته على ذلك

( الثانى ) اشتباه مفهوم بآخر : كما لو ادعى أحد أن امكان الممكن ليس بمعدوم فى الخارج ، واستدل بأنه لو كان معدوما فى الخارج لاتفى الامكان على تقدير ثبوته ، فيمنع السائل الملازمة بطريق الحل وأن منشأ ذلك انحطاط اشتباه مفهوم ومكانه لاه مفهوم ولا امكان له على أن المفهومين متباينان بمعنى ومكانه لاه أن الامكان ثابت فى نفس الامر متصف بصفة عدية ، ومعنى « لا امكان له » انتفاء الامكان ، وفرق غير قليل بينهما فان اتصاف الشيء بصفة عدية مخالف لمعناه .

( الثالث ) اشتباه عرضى بذاتى : كأن يدعى أن الجالس فى السفينة السائرة متقل بنفسه لانه متحرك وكل متحرك متقل ، فتمنع الكبرى بطريق الحل : ببيان اشتباه الحركة العرضية بالذاتية .

( وأما الغلط المنى على التوهم ) فانه يكون بتوهم وقوع شئ يتم ما ذكره على تقدير وقوعه : كأن يقول : الانسان يستلزم الحيوان موجودا ومعدوما واللازم لا يتخلف عن لازومه ، فيمنع استلزامه ، لانه غلط منشوء توهم أن الشيء . بعدم ولا تنعدم صفته ، فتبين أن هذا يكون فى المغالطات . ( كذا قيل )

وفيه أن التوهم ليس مغالطاً ، والمغالطة ليست من المناظرة  
وقد مر عليك ( أنه يضرب في السند أن يكون مساوياً لتقيض المقدمة المنوعة  
أو أخص منه مطلقاً ) ، فيكون كلما صدق صدق تقيض المقدمة المنوعة ،  
مر القول في ذلك ، أما إذا كان أعم مطلقاً أو من وجه فإنه لا يقوى المنع  
إلا في زعم المنع ، لأنه ليس كلما صدق الأعم من القوى مطلقاً أو من وجه  
صدق ذلك القوى .

( مثل ذلك ) أن يقول الملل في الاستدلال على أن العجز متحرك بالارادة :  
العجز نام وكل نام متحرك بالارادة ، فيقول السائل لاسلم الكبرى أو تمنع  
الكبرى أو نحو ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض النامى غير متحرك بالارادة  
أو غير متحرك أو غير انسان أو اخضر : فالاولان يقويان المنع ، وأما الآخرا  
فلا قيمة لهما في الواقع وإن زعم السامع تقوية المنع بهما ، وعلى الملل في  
الحالين الثانية والرابعة أن يثبت المقدمة المنوعة ولا ينفع الاشتغال باطلال  
السند فيهما ، إذ لا يستلزم ثبوت مقدمته ، بخلاف الاولى والثالثة . وسيتلى عليك  
بعد في بيان وظائف السائل والملل الذي هو كالتطبيق على هذا ، ما يفعله  
الملل عند اعتراض الخصم على دليله

( ولا يجب عليك ) أن المنع معناه الرقي لا يتجه على الدعوى ولا على النقل  
بطريق الحقيقة ، وإنما استتمه في منع الدعوى أو النقل من حيث انه طلب  
اثبات الخبر . وإنما أعيناه لتذكرك به .

## تلييه

[ قد تكون صغرى الدليل عتمة لمصنيين ] فيردد السائل المنع بينهما وبين  
الكبرى كما قاله صاحب التقرير : كأن يقول الملل مشيراً الى فرس : هذا  
اسلف ، لأنه حيوان وكل حيوان انسان ، فيقول السائل : ان أردت أنه

## التنوع المرتبة — النقض — تقسيمه الى مكسور وغيره ١٩

حيوان نامق الصغرى ممنوعة، وان أردت أنه حيوان مطلقا الكبرى ممنوعة، وذلك لأن الحد الاوسط في الصغرى على أى وجه حمل يحمل عليه في الكبرى لأن الحد الاوسط يجب اتحاده .

( وقد تكون المقدمتان ممنوعتين معا ) فيقول : لانلم الصغرى ولو سلمت فلا نسلم الكبرى : كأن تقول هذا انسان مكلف وكل انسان مكلف تجب عليه بالجملة ، فينجه للسائل أن يقول لانلم الصغرى ، لم لا يجوز أن يكون غير مكلف ولو سلمنا فلا نسلم الكبرى ، لم لا يجوز أن يكون به عذر من الاعذار الرخصة في ترك الجملة ( والثاني ) من الاعتراضات التي ترد على التصديق « النقض » وقد بقيد بالاجمال ، وهو الاعتراض بفساد الدليل لجريانه في غير الدعوى مع تخلف الحكم أو استلزامه المحال ( ولا بد من دليل على النقض ) ويسمى « شاهدا » كما سبق بيانه في البداية .

والنقض بالتخلف نوعان ( أحدهما ) يسمى نقضا من غير تقييد بمكسور . وهو جريان الدليل بعينه في غير المدعى والتخلف بدون حذف شيء من خصوصياته ( وثانيهما ) يسمى نقضا مكسورا . وهو جريانه في غير المدعى والتخلف بعد حذف شيء من خصوصياته

( مثل الاول ) أن تقول مستدلا ( بقياس اقتراني على شيء أنه حيوان ) لانه نام وكل نام حيوان . فهذا قياس اقتراني من الضرب الاول من الشكل الاول ( أو بقياس استثنائي ) لانه ان كان ناميا فهو حيوان لكنه نام . أو ان لم يكن حيوانا فهو ليس بنام لكنه نام فهو حيوان . فينقض كل من هذه الادلة بجريانه في المنعرج مع تخلف الحكم . فهذا كما استبان لك نقض بجريان الدليل بعينه في غير الدعوى مع تخلف الحكم ، اذ لم يتغير سوى موضوع الصغرى في الاقتراني، والمحكوم عليه في الاستثنائي . فالدليل في الحقيقة هو النمو وهو ثابت للمنحصر مع أنه غير حيوان .

(ومثال الثاني) على ما نقل عن بعضهم : ما قال الشافعي في بيع الغائب : انه مبيع مجبول الصفة عند الماقدين حال العقد فلا يصح بيعه . وقال الناقض هذا منقوض بما لو تزوج امرأة لم يرها فاتها محاولة الصفة عند الماقدين حال العقد وهو صحيح . فقد حذف في النقض من الدليل خصوص كونه ميعاً . (والملل أن يجيب) بأن كونه ميعاً ليس وصفاً طردياً بل له مدخل في الحكم (ومثال نقض الدليل باستلزامه المحال) ما لو استدلت على أن الوجود صفة وجودية بأنها صفة ثبوتية تحمل على الوجود ، وكل صفة ثبوتية تحصل على الوجود وجودية ، فينقض هذا الدليل باستلزامه التسلل وهو محال .  
والثالث « المعارضة » وهي كما سبق في البداية اقامة السائل دليلاً على خلاف ما أقام عليه الدليل المستدل ، وخلافه نقيضه أو ما يستلزم نقيضه ( وهي ثلاثة أنواع ) معارضة بالقلب ومعارضة بالمثل ومعارضة بالغير .

(والأول) على ما نص عليه في الرسالة نقلاً عن السيد (يقع في المفطلات العامة الورود) كما يقال هذا المدعى ثابت ، لأنه لو لم يكن ثابتاً لكان نقيضه ثابتاً ، ولو كان نقيضه ثابتاً لكان شيء من الأشياء ثابتاً ، فينتج : لو لم يكن المدعى ثابتاً لكان شيء من الأشياء ثابتاً ، وبمعكس بمكس النقيض الى : لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً لكان المدعى ثابتاً

[وقد يقع في الاقضية الفقهية] كما اذا قال الخنق : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يصحني فيه أقل ما يطلق عليه اسم المسح كمثل الوجه ، فيقول الشافعي معارضا بالقلب : مسح الرأس ركن في الوضوء فلا يقدر بالربع كمثل الوجه . وقد استبان لك من هذا التمثيل أن هذا النوع من المعارضة يكون موافقاً للدليل الملل في المادة والصورة (والثاني) كقول المستدل على حدوث العالم : العالم يحتاج الى المؤثر

## المعارضة في القطعيات. أيشترط في المعارضة التسليم ٢١

وحصل محتاج إلى المؤثر حادث قالم حادث ، فيقول السائل معارضة  
بالمثل : العالم مستغن عن المؤثر وهل مستغن عن المؤثر قديم قالم قديم ؟  
فهذا النوع كما ترى من التمثيل موافق لدليل للمستدل في الصورة ، انتهى  
قياسان قراتين من الضرب الأول من الشكل الأول . دون المادة ، إذ مادة  
الأول الاحتياج إلى المؤثر ، ومادة الثاني الاستغناء عن المؤثر .

( وثالث ) كأن يقول السائل في هذا المثال لو كانت العالم حاصلاً لما  
كان مستغنياً عن المؤثر لـ كـه مستغن عن المؤثر فهو قديم . فهذا — كما هو بين  
— غراب لدليل للمدل في الصورة والمساءلة : أما المخالفة في المادة فقد  
سبق بيانها ، وأما المخالفة في الصورة فلأن قياس الملل اقتراني وقيل  
المعارض استثنائي . وكان يقول الفيلسوف : العالم أثر القديم ، وأثر القديم قديم فيقول  
السائل لو لم يكن العالم حاصلاً لما كان أثر القديم لـ كـه أثر القديم . فهذا كما ترى مخالف في  
الصورة ، دبت المادة . فالمعارضة بالفير قسمان . وقد سبقت الإشارة إلى بيان  
هذه الأنواع في البداية

( وقد يظن ) أن المعارضة بأنواعها لا تجرى في القطعيات عقلية أو  
عقلية لامتناع اجتماع الفيضين . وهذا ظاهر إذا كان يشترط فيها تسليم السائل  
هلل الحزم باطناً ، ولم يشترطه النظار بل اختلفوا أيشترط التسليم ولو بحسب  
الظاهر أم لا ؟ الأول أشهر ، والثاني أظهر

( قيل ) يلزم الثاني أن تكون وظائف السائل منحصرة في التبع  
والانفصان لأن المعارضة على هذا الرأي تكون مندرجة في القس ( وفيه )  
أن عدم اشتراط التسليم لا يوجب عدم التسليم

### الشعبة الرابعة

#### في بيان وظائف الملل والمائل

دعوى الملل: إما أن تكون (ضمنية) وإما أن تكون (مرجحة).  
(فالأولى) في التعريفات والتقسيمات. (والثانية) في التمهيدات.  
(أما الأولى) فكأنهك عليه. والحال غرضه نقش صورة المحدود.  
الخطوة في ذهن السامع، فشبه كما قال بعضهم مثل النقاش الذي يحاول.  
أن ينقش صورة محسوسة في لوح، فكأن النقش إذا أخذ يرسم الصورة  
في اللوح لا يتوجه عليه منع كذلك الحال. إلا أنه لما كانت التعديلات يتضمن  
الحكم بأن ما ذكره حد لما أراد بيانه صح أن يتوجه عليه الاعتراض  
من المائل

(وقد عرفت) مما أتينا عليه في الشعبة الرابعة من بحث التصورات.  
الاعتراضات التي ترد على التعريف، كما عرفت أقسام التعريف من البيان السابق.  
في الشعبة الثانية من ذلك البحث (ولعلك تقول) إن فيما سبق من البيان  
غاية عن العرض لوظائف المائل والملل في التصورات (فنقول) نعم لكن المقام  
لحجته يحتاج لزيادة بيان فلأخذ فيه

(أنا أورد المرفع تعريفا لفظيا) وهو إما يكون لمام بالشيء جاهل بوضع اللفظ  
لذلك المعنى كأن يقول البر الصبح (فلسائل) أن يقول ننع أن البر هو  
الصبح (فيجيبه للمرفع) بالثقل عن اللفظ كان يقول هو كذلك في القاموس.  
فلما لم يتجسأ ألمله على ما فيه

(ولسائل أن يطرح التعريف) بتعريف مابين ليس باعتبار وضع آخر



(وجواب) بل متع وغيره

(واذا اورد تعريف اسميا) — وقد سبق ما ينهك على الفرق بينه وبين القطعي  
 — (فوطائف السائل والمطل) حسبما سبق من البيان (وللسائل) أن ينقضه باختلال  
 طرده أو عكسه وبغير ذلك مما سبق، وعليه أن يأتي «بشاهد» على اختلال  
 التعريف، والا كان مكابرة غير مسموعة (فيجب للملل) بمنع مقدمة دليله، فقد  
 صار مقترض التعريف مستدلا وموجه مانعا. (ومن) الجواب بأنه تعريف بالاعم  
 على طريقة المتقدمين، أو بأنه أراد تمييز المهور عما يصدق عليه المرف لا  
 كل ما يصدق عليه كما سبق الايباه الى ذلك.

(وهكذا اذا كان التعريف الذي أوردته اصطلاحيا) كتعريف البيع والاجارة  
 والفاعل وتلك في اصطلاح أهل هذه الفنون.

(وكذا اذا كان حقيقيا) فللسائل أن يترضه بما سبق، ويحبه للمرف بما عرفت  
 (وقد ينجمه للسائل في الحد) أن يمنع جنسية الجنس أو فعلية الفعل مستمرا  
 في الاول الى تجوز كونه عرضا عاما، وفي الثاني الى تجوز كونه خاصا.  
 «لكنه» يصعب على الحد اثبات ذلك (كما ان للسائل) أن يترض بأن في ألفاظ  
 التعريف غموضا أو خطأ لغويا، ولكن ذلك لما لم يحصل به الاختلال بالواضحة  
 لا يقدح في صحة التعريف من جهة الصناعة (ووظيفة المرف) دفع ذلك ولكن  
 سكوته لا يبعد افهاما ولا انقطاعا

(وان كان التصديق صريحا فينتجه لسائل) عند ايراده اذا سكت عن نظرية  
 محبولا أو بدهيا خفيا (أن يستفسر) من الملل ان كان في حاجة الى استفسار  
 حتى يستضيء الطريق لبحث انظر الأصول، (ووظيفة للملل عند ذلك: اليأس)  
 (ان لم يأت الملل) بدليل على دعواه أو تنفيه بعد ايرادها طلبه للسائل

(ووظيفة للملل عند ذلك) إقامة الدليل أو التنبه

(فإن أقم المليل على دعواه) - ويسمى حينئذ في اصطلاح النظار مملا ومستدلا: أما تسميته مملا في غير هذه الحالة فتسمية مجازية - (كانت وظيفة السائل) عند ذلك ومنع مقدمة معينة منه - وقد نبهناك فيما مضى من القول على حتى المقدمة - منعا مجردا عن السند أو مع السند بشرط أن يكون السند حاويا لتفويض المقدمة المنوعة أو أخص ولو في زعم المانع هوأنت نقضه نقضا جاليا، إذا كان قابلا للنقض، ولا بد أن يأتي بدليل يدل عليه، ويسمى ما يدل على فساد المليل بالنقض أو استلزام المحال، شاعدا النقض، كما نبهناك عليه فيما مر عليك، وإنما أعدها ليتنظم في سلك هذا البحث هوأنت يماوجه، إذا كان قابلا للمعارضة بالقلب أو بالمثل أو بالتعير .

(ووظيفة للملل عند المنع مجردا عن السند) إثبات المقدمة المنوعة (وعند المنع مع السند) إبطال السند بغيره المار، أو إبطال صلاحته لتسدية بكونه غير مساو أو أخص بأن يبين كونه أهم مطلقا أو من وجه، ولكن هذا لا يكفي، أو إثبات المقدمة المنوعة مع الترخس لما تمسك به السائل أو بدونه (وله) لإبطال المنع بكون المنوع بدعيا بينا أو مسلما عند المانع، وتحرير المقدمة للمنوعة وتبنيها بما يساويها أو بما هو أهم منها بحيث لا يتوجه عليها المنع ولا يمد ذلك انقطاعا ولا اضحاما (بخلاف منه السند) فإنه يمدوا اضحاما، انقطاعا عن البحث. فليس منع الملل سند السائل موجها (كما أن استدلال السائل) على إبطال مقدمة دليل الملل ونصبه غير مسموع لاث الاستدلال وظيفة للملل، (وكذلك استدلال الملل) إلى دليل آخر عند منع السائل مقدمة عليه يتبره انقطاعا، فإنما عجز عن إتيانها

( مثال ذلك ) أن يقول المدعى : هذا يجب عليه الصلاة المكتوبة .  
لأنه مكلف وكل مكلف يجب عليه الصلاة المكتوبة ، فيقول السائل لانسلم  
العصرى مقصراً على ذلك . أو يقول لانسلم العصرى لم لا يجوز أن يكون  
غير مكلف أو صيا أو مسافراً أو غير مكلف بالحج ، قاللعل . ثبت المقدمة  
المنوعة في ككل الصور ، وبطل السند في الصورتين الأولى والرابعة ، وبطل  
في الثالثة والرابعة صلاحته للسندية بأنه أعم من وجه أو مطلقاً ولا يلزم من  
ثبوته انتفاء المقدمة ، وفي هذه الحالة عليه أن يثبت المقدمة المنوعة ، وله  
أن يثير الدليل بتغير العصرى بأنه مسلم بالغ عاقل ولا يدع ذلك انقطاعاً .  
( أما النقص ) مع إيراد الناقض شاهداً عليه — وقد عرفناك فيما  
سبق من القول أنه يكون بجريان الدليل في مادة مع تخلف الحكم  
وباستلزام الفساد ، وتقريره أن يقال ذلك هذا باطل لأنه جار في كذا  
مع تخلف الحكم . أو لأنه مستلزم للفساد وكل ما هذا شأنه باطل —  
( فوطيفة للملل ) عند ذلك ( الجواب بمنع الجريان ) مستداً إلى أن في الدليل  
قيداً لم يوجد في مادة التخلف ، كما يقال ، الوضوء طهارة كلياً فيشترط فيه  
النية ، فينقض السائل بقوله : طهارة . الجلب طهارة ولا يشترط فيها النية ، فيجانب  
بمنع جريان الدليل لأن الطهارة ملازمة فيها كونها - كذا ( أو بأن هناك ما سامن ثبوت  
الحكم ) كما يقال لحطب ماق في التاراه عرق لأنه حطب ماق في النار وكل  
حطب ماق في النار عرق ، فينقض السائل بجريانه في الحطب الملطخ بالطلق الملقى  
في النار مع تخلف الحكم ، فيجيب الملل بمنع كبرى دليل الناقض وهي كل  
جريان مع التخلف مبطل للدليل مستداً بأن ذلك إذا لم يكن التخلف لما ين  
( وتقرير ذلك ) أن يقول الناقض : ذلك هذا جار في الحطب الملطخ بالطلق

الملقى في النار مع تخلف الحكم وكل دليل تخلف عنه الحكم فاسد ، فيقول  
الملل : لانسلم الكبرى وكيف والتخلف مانع .

( وله أن يجب بتحرير مقعدة دليه ) بأن يقول هذا حطب غير ملطخ  
بالطلق ملقى في النار الخ . ( كما يجب بمنع التخلف )  
فأنت ترى من هذا أن الملل صار سائلا والسائل صار مملا ، ولا يعد ذلك  
غصبا ، فهذا حال الملل والسائل عند الاعتراض بالنقض .

### تنبيه

ما اشتهر ذكره عقب بعض النقوض من قولهم : ( فما هو جوابكم هو جوابنا ) ،  
قال صاحب التقرير : إنما يكون اذا كان النقض بالجريان والتخلف ، وكان التخلف  
مسما عند الملل ، فينقض دليل السائل كذلك ، ويقول : فما هو جوابكم عن  
دليلكم المال على خلاف ما دل عليه دليلنا هو جوابنا عن دليلنا .

( وأما المعارضة ) — وأظنك على ذكر من أنها ثلاثة أنواع معارضة بالقلب  
ومعارضة بالمثل ومعارضة بالغير — ( فوظيفة الملل ) عند اعتراض السائل على  
دليله : ( هي وظيفة السائل ) تنبئ له الوظائف الثلاث وهي ( منع مقعدة معينة )  
من دليل المعارض ( ونقضه ) إذا كان قابلا للنقض ( ومعارضته ) بأحد الأوجه  
الثلاثة إذا كان قابلا لذلك ، سواء أ كانت المعارضة في دعوى الملل أم في مقعدة  
دليله . وذلك بأن يقول السائل بعد إقامة الملل الدليل على دعواه — كما قال  
المرتضى — : ما ذكرت من الدليل — وإن دل على ثبوت مدعاك — عندي  
ما ينفيه ، ولا يقول وإن ثبت ذلك أو صدق لثلاث يلزم ثبوت المدلول عند  
الاعتراض — كما قاله الموسوي — فيلزم التناقض

( وما قاله بعض الأفاضل من أن المعارضة لا تعارض ) لأن المعارضة تعارض

ما يعارضها — وتوضيحه أن معارضة الممثل دليل السائل دليل على دعواه كالحليل الأول ، فمعارضة السائل تعارضها بالمعارضة لا تقدرح في دليل السائل ، فليس للممثل سوى القدرح بالنع أو النقض — ( فجوابه أن ذلك القول غير متجه ) قولكم : [ أن معارضة الممثل دليل على دعواه كالحليل الأول وعلى ما هذا شأنه فدليل السائل معارضة له ] كبراء ممنوعة وإن كانت صغراء مسلمة ، لم لا يجوز أن يكون الثاني أوضح من الأول فيبين منه المعارض احتلال دليله فيجحد عن المعارضة أو يكون مجموع الدليلين أقوى من دليل المعارض ، فتكون معارضة الممثل مفيدة ( وإذا انتقل للممثل ) عند المعارضة أو غيرها الى دليل آخر لمحرره عن الدفع فإن ذلك بعد القطاعا من وجه

( وتحرر المدعى اذا كانت المعارضة فيه مسموع ) بشرط أن يكون مدعاه بعد التحرير لازما لدليله الذي ساقه لإبتيائه ، ( وأما ان كان معارضة السائل في مقدمة دليل الممثل ) فله تحرير تلك المقدمة وتغييرها بحيث لا ترد المعارضة على دليلها فذلك على هيئة من أن ماسبق هو كفيات المناظرة في التصورات والتصدقات ففى ذلك غنية عن الضونة عند ايراد بحاث كل قسم بكيفية المناظرة فيه

## تذييل عام

### لماسبق من المباحث

مرجع الاعتراضات الثلاثة الى بطلان الدليل دون المدعى لان الدليل ملزوم والمدعى لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم وتوضح ذلك أن منع مقدمة الدليل يقتضى خفائها : والدليل الحمى لا يثبت جهة المطلوب فالاستدلال به غير صحيح

وبطلان الدليل بالمعارضة والتقضين ، غير أنه (يمكن أن يقال في المعارضة) أنه يبطل بها المدعى ثلثا يلزم اجتماع التقيضين أو ارتفاعهما ، (ويجواب) بأنه لما سقط الدليلان بقي المدعى الذي أقام عليه الملل دليلا سائلا محتاجا الى الاثبات .  
بالدليل اذ غاية الامر سقوط دليله وهو لا يستلزم بطلان المدعى

(فان قلت) اذا استدل السائل على بطلان مقدمة دليل الملل وكان غاصبا فهل تعرض الملل لدليله أو يقتصر على اثبات مقدمته (قلت) له أنت بمرض لدليله ولكن اذا لم يلتفت اليه حكاك حسنا كما قاله صاحب التقرير (لكن) الذي يتقدح أنه يلزم الملل التعرض لدليله لانه معارضة لدليل اثبات المقدمة

(ولا يحسن ايراد التقض أو المعارضة) اذا كان المستدل مغالطاً فرضه إيقاع العكس في ذهن المخاطب ، فان الشك بعد ايرادها بقي فلا ينفعان ، ومالا ينفع لا يحسن ايراده كما في الرسالة الصريحة .

(ومحسن) أن نختم هذه البحوث (بخاتمة الرسالة المضنية) لانها كالفد لكثرة لما سبق منها في التصديقات .

[فان قلت] الله متكلم بكلام أزلي ، ناقلنا عن المقاصد أو مدعيها بدليل أن الله أسنده الى ذاته ، وكلم الله موسى تكليما ،

(فيمنع) بجواز المجاز (فيدفع) بالاصل  
(أو ينقض) بالخلق ف قيل انه اضافة القدرة الى المقدور (فيمنع) .  
مستما بأنه حقيق  
(أو يبارض) بأنه تأدية الحروف الحادثة ، (فيمنع) بأن يقال لاسلم أن الكلام مركب من الحروف الحادثة .

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا . . . [هـ]  
[وله] يحسن ان نعلق على هذه الخاتمة بكلمات تنبهنا بعض البيان فان

ذلك لا يخلو من قائدة .

فقول : قوله « ماذا قلت » أى فى اثبات أن الكلام صفة وجودية لله تعالى « الله منكم بكلام أزلى » لم يسبق وجوده عدم .  
وهذا تمثيل لجميع ما سبق فى الرسالة المضدية كما قاله ملاحظى شارحه ،  
وتطبيق لما تقرر فيها من البحوث .

« نأقلا عن المقاصد » وناسبا ذلك الخبر إليها ، فطلب منك صحة النقل  
تخضرا كعب « أو مدعيا بدليل أن الله تعالى أسنده الى ذاته . وكلم  
الله موسى تكليما .

(ولذلك أن يقول) نمنع تقريب الدليل ، لانه على تقدير تنميه لا يستلزم  
المطلوب ، اذ لا يلزم من ثبوت صفة لله تعالى وجودها فى نفسها ، والا كانت  
الصفة الواحدة مستلزمية لصفات لا تنتهى وهو بدعى البطلان .

« فيمنع بمجواز المجاز فى الاستناد » بأن يقال أسنده الى نفسه لانه السبب  
للوجود له ، وهو سبحانه وتعالى موجد الافعال كلها كالاهل وغيره ، ولا يلزم  
من ذلك أن تكون صفة له بل لا يصح اطلاقها عليه فيما لم يرد به افت  
منه سبحانه ، « أو المجاز فى الطرف » بأن يكون التكليم عبارة عن الخلق لانه سببه .  
« فيدفع بالاصل » أى بأن الأصل الحقيقة ، ولا يبدل عنها الاقناع ، فلا  
يد لمدول عنها من دليل .

« أو ينقض بالخلق » فقول انه اضافة القدرة الى المقدور ، بأن يقال  
أسند الخلق الى ذاته فقال سبحانه « خلق سبع سموات طباقا » والخلق ليس صفة  
وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى بل هو أمر اضافي لانه عبارة عن تعلق  
القدرة بالمقدور . « فيمنع مستندا بأنه حقيقى » فيقال : لا نسلم أنه أمر اضافي  
لم لا يجوز أن يكون حقيقيا فيكون الخلق صفة كالقدرة

« أو يمرض بأنه تأدية الحروف الحادثة » بأن يقول الخصم وإن طر  
حليلك على أن الكلام سفة أزلية وجودية فتدعى ما يدل على أنه ليس  
بكذاك وأنه حادث وهو أن الكلام مركب من الحروف المرتبة المقدم  
بعضها على بعض التفضية بالازمنة الحادثة وكل ما كان كذلك يكون  
حادثا ولا يكون ثابتا في الازل ، فيمنع بأن يقال : لانسلم أن الكلام  
مركب من الحروف الحادثة ، أى تمنع صفى دليل المعارضة ، ولا يبيح الى منع  
السكرى ، ويستند المنع بقوله

ان الكلام لى الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا  
وهذا السند مساو لتبض الصفى وانما ثبت لقيضها كانت باطلة وتم المطلوب

## تتميم

### في آداب المناظرة

( لايحسن الاستجبال في البحث قبل تمام الفهم ) ففي ذلك قائدة للممثل  
والسائل : أما الممثل فقد يغير الدليل أو يزيد عليه ما يدفع الاعتراض  
أو يحذف منه ما يوجب خلطه ، أو يدل على مقدمة نظرية أو يبنه على  
مقدمة خفية فيعلم من مناقشة الخصم ، وأما السائل فربما يخطئ  
بالاستجبال فيظهر جهله وقد يذكر الممثل بمد إقامة دليله ما يظهر به ماخى  
على السائل فيكفيه مؤونة البحث ، وقد يؤدي استجبال البحث الى فساد  
ومما ينبغي الاجتناب به في المناظرة ( أن يتكلم الناظر في كل مقام بما هو  
وتلفظه ) ففي علم الكلام يتكلم باليقين المفيد للاعتقاد وفي الفقه بالأمارة المفيدة  
للظن



(وَأَلْيَحْتَصِرُ السَّكَّامُ) احْتِمَارًا مَخْلًا بِالنَّهْمِ (وَأَلْيَطِيلُ) اطَّاعًا تَوْدَى إِلَى الْأَمَلِ لِأَن ذَٰلِكَ يَذْهَبُ بِالْفَرَضِ مِنَ الْمُنَاطَرَةِ

(وَأَلَّا يَسْتَمِلُ الْإِنْفَاسُ الْحَمْتَةَ) مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ . (وَأَن يَحْتَرِزَ عَمَّا لَادْخُلُ لَهُ فِي الْقَصُودِ) لِأَن ذَٰلِكَ يَوْدَى إِلَى الْإِنْتِشَارِ الْمَقُوتِ الْمَطْلُوبِ

(وَأَلَّا يَضْحَكُ ، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ السَّادَةِ ، وَلَا يَنْصَكِمُ بِسَكَّالِهِ السَّهْلِ) لِأَن تِلْكَ مِنْ وَطْائِفِ الْجِهَالِ عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ يَسْتَرُونَ بِهَا جِهْلَهُمْ

(وَأَلَّا يَنْظُرَ مَنْ كَانَ مَهِيًا مَعْتَرِمًا) لِأَن الْهَيْةَ وَالْإِحْتِرَامَ يَذْهَبَانِ بِدَقَّةِ النَّظَرِ (وَأَلَّا يَحْقِرَ خَصْمَهُ) لِأَنَّهُ رُبَّمَا صَدَرَ عَنْهُ بِذَلِكَ كَلَامٌ ضَعِيفٌ يَوْجِبُ تَلَبُّسَ خَصْمِهِ

(وَأَن يُجْلِسَ لِلْمُنَاطَرَةِ) جِلْسَةَ الْمَكْتَرِثِ (وَأَن يُتَجَنَّبَ) الْمُنَاطَرَةُ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَكُونُ خَارِجًا فِيهَا عَنْ حَدِّ الْإِعْتِدَالِ : كَالْجُلُوعِ وَالْعَطَشِ وَالْإِمْتَلَاءِ الْخَارِجَةِ عَنْ حَدِّ الْعَادَةِ وَالْخَضْبِ وَالْمُدَامَةِ وَالْفَرَحِ الْبَالِغِ مَبْلَغِ التَّأْثِيرِ . (فَإِذَا رَأَى ذَٰلِكَ) تَمَّ لَهُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِبَاسَةُ الْمَرِيءِ فِي الْمُنَاطَرَةِ وَوَسُوءُهُ إِلَى الْمَطْلُوبِ

(هَذَا مَا أُرَدْتُ إِبْرَادَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ) مِنْ فَنِّ الْآدَابِ مُسْتَمَدًّا لِمُؤَنَّةِ عَلَيْهِ مِنَ الْكَرَمِ الْوَهَابِ . وَاقَّةً أَعْلَمَ بِالصَّوَابِ ، وَآلِيَهُ سَبْحَانَهُ الْمَرْحُومِ وَالْمَلَّابِ . وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ . وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ . [وَكَانَ الْفَرَاغُ] مِنْ هَکْتَابَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِحُسْنِ عَشْرَةِ خَلْفٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِلْعَظِيمِ سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّحِيَّةِ .

[تَمَّ نَقْطَتِ] عِنْدَ الْفُرُوعِ فِي شَرْحِهَا سَنَةِ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ وَبِإِذْنِ التَّوْفِيقِ ؟

# فهرس الرسالة والتعليق

(١)

صفحة الرسالة	صفحة التعليق	الموضوع	صفحة الرسالة	صفحة التعليق	الموضوع
		خطبة التعليق			
٢		٣ (خطبة الرسالة وشرحها)			
		٤ (كلامه عن تاريخ التدوين في فن المناظرة والاشارة الى الحاجة اليه)			
		٥ تاريخ المناظرة من الجبهة العملية			
		٦ المجادلة بمنهجها، وحكمها — الاشعري — ارسطو — علاقة المناظرة بالمنطق			
		٦ الحاجة الى هذا الفن — أول من دون فيه (خاصا بالفقه) أول من دون فيه [ عاما لجميع الطالب ] — البزدوي الميميدى — الرازى — السمرقندى: النسق المرعى			
		٧ [ الابواب التي احوت عليها الرسالة ]			
		٨ ما يبحث فيه التمهيد والبداية، والاصل الاول وشبه السبع			
		٩ ما يبحث فيه الاصل الثاني وشبه الاربع — والذيل			
		١١ (التمهيد)			
		١٢ في مبادئ المناظرة المبادئ — والحاجة اليها والحاجة الى تقديمها			
		١٣ تعريف علم المناظرة [ بالرسم ]			
		١٤ شرح فقرات التعريف المذكور ككلمتي [ الايات ] و [ التوجيه ]			
		١٥ تعريف المناظرة [ بالمعنى المصدرى ] وشرحه والامثلة المختلفة به: المناظرة في اللغة والمناظرة بين مدانها النفوية ومعناها العرفي			
		١٦ [ تعريف ثان ] للمناظرة بالمعنى الحديث — هل يمكن أن يكون التمرغغان للمناظرة بالمعنى العلى — [ تعريف ثالث للمناظرة للمعنى المصدرى ]			
		[ تعريف ثان ] لعلم المناظرة [ بالرسم ] [ تعريف ثالث ] لعلم المناظرة [ بالحرف ]			
		١٧ أسماء أخرى للفن — موضوعه			

## ( ب )

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
المرساة	التعليق	المرساة	التعليق
٣	١٨ الترض منه	٢٧	من اللقمة [ اللازمة ] —
د	١٩ قائده — الفرق بينها وبين		اللازم اما مساو أو أعم —
	الترض — ماهو الصحيح	٢٨	الصيغ التي يبر بها في التبع
	من المناقشات والسقيم منها ؟		التبوير بما اشتق من لفظ المتع
	٢٠ بيان ان المبادئ بعضها تصوري		عجز في المدعي والنقل — السند
	وبعضها تصديقي	٢٩	أقسام السند باعتبار سرورته :
٤	د [ البداية ]		[ تجويزي وقطعي وحلي ] —
	في بيان كلمات جوي عرف		توير السند
	أهل هذه الصناعة باستعمالها	٣٠	النقض : اختلاف معانيه
د	٢١ نقل		باعتبار ما يضاف اليه من
د	٢٢ تصحيح النقل — المدعي		[ تعريف أو مقدمة أو دليل ]
د	٢٣ السائل — الدعوى ،		— تقييده [ بالاجل ]
	واختلاف أساليبها بالاعتبار	٣١	شاهد النقص — الممارسة —
	وهي المسألة ، البحث المقدمه		تقسيمها باعتبار نسبة ما تقام
	النتيجه ، المطلب ، القاعدة		عليه لما أقوم عليه دليل الخصم
	القانون [		الى : ( مقامه على نقيضه ،
د	٢٤ المنع — أسباؤه وهي [ الممانعة		وعلى ما يستلزم نقيضه )
	المنافسة . النقص الفصيل ]	٣٢	أقسامها باعتبار موافقتها
د	٢٥ من المنع [ الحل ] — المنع		لدليل الخصم مادة وصورة
	بمعناه العام — مقدمة الدليل		وعدمه وهي : ( الممارسة
	ومنها [ التقريب ]		بالقلب والمثل والتبر ) —
	٢٦ أمثلة للتقريب وعدمه ، ومتى		الدليل في الله — اختلاف
	يضع ؟		معناه في العرف

## (م)

صفحة	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الرسالة التعليل	الرسالة التعليل	الموضوع	الرسالة التعليل	الموضوع	الرسالة التعليل
٣٣	٦	منه عند الأصوليين —	٤٣	[ الاصل الاول ]	
		منه عند المناطقة — التنبيه		في التصورات	
٣٤		رجوع الاخرى الى اصول		مورد البحث من التصورات:	
		الدليل الاصولي الى ابحاث		[ التبرعات والتعويضات ] —	
		علم المناظرة [ المنع والنقض		شعب هذا الاصل السبع	
	٧	والمعارضة ] وان سميت باسمه	٤٤	[ القصة الاولى في بيان طريق	
		أخرى مثل ( فساد الوضع		البحث وتبرئته الطبي ) ' ا	
		وفساد ... ]	٤٥	المرتبة الاولى ( الاستفسار	
٣٥		للأصوليين في الكلام على		قالين ) — المرتبة الثانية	
		المناظرة طريقان — أجزاء		( طلب التصحيح او الدليل	
		البحث الثلاثة : ( للمبادئ		أو التنبيه فجاباه )	
		والاواسط والمقاطع )	٤٦	المرتبة الثالثة ( منع مقدمة	
٣٦		أقسام الدليل عند المنطقيين :		الدليل مجردا ومع السند ،	
		البرهان — الامارة		فجاباه بإبطال السند وأثبت	
٣٧		الجدل ، والفرض منه للمناطقة		للمقدمة )	
٣٨	٦	الجدل والمناطقة خارجان عن	٤٨	المرتبة الرابعة ( النقض او	
		التناظر — المعارضة		للمعارضة ، فجاباه بما يلزم أو	
٣٩		التعليل — القلة ، أنواعها		النقض أو المعارضة أو التنبيه	
		الاربعة — المكابرة ، وأمثالها		أو التحرير )	
٤٠		التبكيك — المجازاة	٤٩	الانتقال الى دليل آخر مع	
٤١		مثالها موضعا		القدرة على الجواب عن	
٤٢		الفرق بينها وبين التزول —		الدليل الاول ليس افحاما	
		النصب — الافحام — الالتزام		— ورود الاعتراضات على	

صفحة الرسالة	صفحة التعليق	الموضوع	صفحة للمناقشة	الموضوع	صفحة للمناقشة
		التنبيه ، وهل هي قاعدة فيه ؟		لا يتضح المراد منه	
٨	٥٠	( الشبهة الثانية في اقسام التعريفات )	٩	٥٩ ( الشبهة الرابعة في الابعاث الواردة على التعريف )	
٥	٥١	المناهية والحقيقة ، والفرق بينهما		الاعتراض ( الاول ) على التعريف ( المنع ) - ووجهه	
٥	٥٢	تقسيم التعريف الى ( لفظي واسمي وحقيقي ) - اللفظي	٥	٦٠ جوابه ( بالاثبات )	
٥	٥٣	الاسمي وتقسيمه الى حد ورسوم	٦١	٦١ عدم اشتراط المساواة في التعريف اللفظي - الاعتراض	
٥	٥٤	الحقيقي		( الثاني ) على التعريف ( النقض بعدم الجمع او المنع ) ووجهه	
٥	٥٥	اتحاد الحقيقي والاسمي في مهالها للموجودات - ضرورة الاسمي حقيفا فيما علم وجوده	٥	٦٢ اشتراط شاهد له	
		بمد الجبل به	٥	٦٣ نقضه بملزماته المحال وبعدم الاجلوية	
٥	٥٦	الحقائق الاعتبارية: التعارض الاصطلاحي حدودا - رسوم	٥	٦٤ جواب النقض ( بالمنع أو التحرير )	
٩	٥	( الفسبة الثالثة في شرائط التعريف الحقيقي ) : ما يشترط لصحته : ٥ المساواة صدقا ، والخلو من المحال ، والاجلوية ، ٥٧ أمتة للدور والتسلسل المحالين	٥	٦٥ الاعتراض ( الثالث ) على التعريف ( المعارضة )	
	٥٨	اختلاف المناطق في اشتراط المساواة ( أي الجمع والمنع )	٥	٦٦ وجه وروعه على الحد التام - متى نرد على الحد ناقص والرسوم	
٥		في التعريف - شرط حسن التعريف : الخلو عن الفلظوما	٥	٦٧ ( الشبهة الخامسة في التقسيم وأنواعه باعتبار المقسم وأنواعه باعتبار الاقسام ) - تقسيمه	
			٩٤	آداب البحث	

صفحة	الفرن	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
		١٢	٧٧ « اللعبة السادسة في شروط التقسيم » وهي ( الجمع والنوع وتباين الأقسام الخ )		
١١	٦٨	١٣	٧٨ (اللعبة السابعة في الاعتراضات الواردة على التقسيم والجواب عنها )		
•	٧٠		٧٩ الاعتراض على التقسيم (بعدم الجمع) - بحث في نوع الاعتراض المذكور ، وبيان أنه (نقض) - جوابه بالنوع مسنداً بالتحريم أو غيره )		
•	٧١	•	٨١ الاعتراض بعدم تباين الأقسام		
•	٧٢		٨٢ توجيه على الحقيق دون الاعتباري - جوابه (النقض بجعل القسم قسماً) وجوابه		
•	٧٣	•	٨٣ النقض ( بجعل القسم قسماً ) وجوابه		
١٢	٧٤	•	٨٤ نقض التقسيم (بعدم الجمع) وجوابه		
•	٧٥	١٤	٨٥ ( ورود الاعتراضات على تقسيم الكل الى أجزائه )		
•	٧٦	•			
•	٧٧				
•	٧٨				
•	٧٩				
•	٨٠				
•	٨١				
•	٨٢				
•	٨٣				
•	٨٤				
•	٨٥				
•	٨٦				
•	٨٧				
•	٨٨				
•	٨٩				
•	٩٠				
•	٩١				
•	٩٢				
•	٩٣				
•	٩٤				
•	٩٥				
•	٩٦				
•	٩٧				
•	٩٨				
•	٩٩				
•	١٠٠				

## ( و )

صفحة	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
الرسالة التليق	الرسالة التليق			
١٤	٨٦	صدورة المقسم سائلا		وهي : الصغرى والكبرى
		والسائل مستدلا		وشرط الانتاج والتقريب
		(الاصل الثاني) في التصديقات	١٦	٩٥
		وفيه شعب اربع		٩٨
	٨٧	التصديق - ليس منه الانشاء		تقسيم المنع الى (مجرد ومسد)
		- النسبة		والسند الى (تجوزي وقطعي
		٨٨ (الشعبة الاولى) في أقسامها -	١٧	١٠٠
		تقسيم التصديق الى : حلي		وحلي) بيان الثلاثة والتثيل لها
		وشرطي		الحل ، والاقوال في بيانه -
١٥	٨٩	تقسيمه الى : ضنى وصريح		تقسيم الفاظ الى « اشتباهي
		وأمنه ذك		ونوعى » - بيان كل منهما
		٩٠ (الشعبة الثانية المركبات	١٨	١٠٤
		- ناقص) - تعريف المركب		شرط السند وقسامه من حيث
		الناقص		نسبته الى نقيض المنوع
		حكمه - مثله		١٠٥
		٩١ مثل المناظرة فيه		مثل الاقسام الاربعة للسند
		٩٢ (الشعبة الثالثة) في الابحاث		١٠٦
		الواردة على التصديقات -		حكم حكل قسم ، ووظيفة
		(البحث الاول) (المنع) -		المحلل بالنظر اليه
		شرط قبوله : (خفاء		١٠٧ (مطلب) في السند الاعم
		المنوع)		مطلقا - منع الدعوى والنقل
		٩٣ انضاي التي لايقبل منها		محارز
		٩٤ مورد المنع : ضابطه وأقسامه		١٠٨
				الترديد في المنع بين الصغرى
				والكبرى
				١٠٩
				المنوع المرتبة
١٦	٩٤	مورد المنع : ضابطه وأقسامه		١١٠
				(البحث الثاني) (النقض)

## (ز)

صفحة	صفحة	الموضوع	صفحة	صفحة
الرسالة التليق	الرسالة تعلق	الموضوع	الرسالة التليق	الرسالة تعلق
١١٩	١٢٠	شاهدته تقسيمه الى: ما بالتحلف وما باستلزام الحال	تقسيم المعارضة (بالتبر) الى قسمين - بحث في ذلك	
١٢٠	١٢١	تقسيمه الى : مكسور وغيره ، أو الى : (نقض باجراء عين الدليل ونقض باجراء خلاصة ونقض مكسور) - مثال النقض بالخلاصة والزبدة	هل يتمتع المعارضة في القطعيات	
١٢١	١٢٢	١١٢ - مثال النقض باجراء عين الدليل	هل يشترط في المعارضة تسليم دليل الخصم	
١٢٢	١٢٣	١١٣ - مثال النقض المكسور	١٢٢ (اعتراض) على القول بعدم اشتراط التسليم وجوابه	
١٢٣	١٢٤	١١٤ - مثال النقض باستلزام الحال	١٢٣ (لعبة الراجة) فريان وظائف الملل والسائل في التصديق	
١٢٤	١٢٥	١١٥ - (البحث الثالث) [المعارضة]	ضمنا وصريحا - تقسيم الدعوى الى ضمنية وصريحة ومواقع كل منهما	
١٢٥	١٢٦	١١٦ - اقسامها من حيث ما تقام عليه - اقسامها من حيث موافقتها لدليل الخصم مادة وصورة وعدمه - مثالان للمعارضة بالقيض وما يستلزمه	١٢٤ وجه صحة المناظرة في التعريف - بحث في توجيههم وجوابه	
١٢٦	١٢٧	١١٧ - وقوع المعارضة (بالقلب) في المناظرات	١٢٦ اعتراض التعريف اللفظي [بالمع] وجوابه بالنقل	
١٢٧	١٢٨	١١٨ - وقوعها في الاقبة الفقية	١٢٧ اعتراضه (المعارضة) وجوابه	
١٢٨	١٢٩	١١٩ - مثال المعارضة (بالتل)	١٢٨ المناظرة في التعريف الاعمى بما سبق - نقضه (بعدم الجمع أو المنع) وجوابه بالمنع والتحرير	
١٢٩	١٣٠	١٢٠ - مثالان للمعارضة [بالتبر]		



## (ج)

صفحة	صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الرسالة التعليق	الرسالة التعليق				
٢٣	١٢٩	الساطرة في التبرير		النقض فيما هو جوابكم هو جوابنا	
		الاصطلاح والحقيق		ومثله ، وابحث في ذلك	
•	١٣٠	منع الجنسية والفصلية في الحد	٢٦	١٤٥	الجواب عن المعارضة
•	١٣١	المنافرة في التصديق الصريح			بالوظائف الثلاث
		- [ الاستفسار وجوابه ]	•	١٤٧	المعارضة اما في الدعوى أو
٢٤	١٣٢	الاعتراض على مقدمة الدليل			المقدمة - بحث في المعارضة في
		[ بلع ] شرط سند المنع			المقدمة وجوابه صيغة المعارضة
•	١٣٣	(نقض) الدليل (ومعارضته)			للموجهة وصيغتها الرمودة
•	١٣٤	اجوبة المنع المجرد للسند -	•	١٤٨	مثال المعارضة في المقدمة .
		هل يجوز منع السند ؟			وبحثان في ذلك
•	١٣٥	ابطال المقدمة غصب - حكم	•	١٤٩	قولهم ان المعارضة لا تعارض
		انتقال الملل الى دليل آخر			والاعتراض عليه
٢٥	١٣٦	مثال المنع مجرداً وسنداً	٢٧	١٥٠	حكم الانتقال الى دليل آخر
		بأنواع السند الاربعه وجواب			لمسجوز - الجواب عن المعارضة
•	١٣٨	تقرير النقض بالخلف وجواب			بالتحرير
		بمنع الجريان ، ومثاله		١٥٢	( بحوث تكميلية في المنع
•	١٤٠	جوابه بمنع الكبرى ومثاله			والنقض والمعارضة )
		وبيان أنه قد يرجع الى منع			١ في المنع
		الجريان أو التخلف			لا يصح منع المدعي الدليل - منع
•	١٤٢	تقريره مع جوابه المذكور			المقدمة لا يؤثر اذا تضمن
٢٦		جوابه بالتحرير ويتم التخلف			السند الاعتراف به - أنواع
	١٤٣	خلاصة أجوبة النقض بالتخلف			الاعتراف وأمثلتها
•	١٤٤	( تبيين ) في شرح قولهم عقب		١٥٤	ابطال غير الدليل غصب : وجهه

## (ط)

صفحة	صفحة	الموضوع	صفحة	صفحة	الموضوع
الرسالة	التعليق		الرسالة	التعليق	
		والاختلاف في كونه مسموعا			وجه — توضيحه
		— منوع ودفع غير موجبة	٢٨	١٥٩	جواب ما عاين يقل من أن
١٥٥		٢ في النقض			للمعارضة تبطل المدعى
		تذكير بما تقدم — نقوض غير	١٠٦	١٠٦	هل يتعرض لدليل الناصب
		موجبة — ما يطلق عليه اسم			أو يقتصر على إثبات المقدمة — لا
		النقض حقيقته وعجازا	١٦١	١٦١	تجانب المبالغة بنقض أو معارضة
١٥٦		٣ في المعارضة	١٦٢	١٦٢	( خاتمة الرسالة الضدية )
		تذكير بما تقدم — خاتمة : في			وحاصلها تطبيق على المناظرة
		الفرق بين الجواب الجنبى			في التصديقات — تعليق الفرح
		والجواب التحقيق			عليها
٢٧	١٥٧	اعتذار عن عدم عنوانه	١٦٣	١٦٣	تطبيق المتن عليها ، وتطبيق
		بحث بكيفية المناظرة فيه			الفرح على هذا التطبيق
١١	١٥٨	( تذييل عام لما سبق من	٣٠	١٦٩	( تميم في آداب المناظرة
		المباحث )			التي ينبغي مراعاتها )
		مرجع الاعتراضات الثلاثة	٣١	١٧٤	تاريخ الفراغ من كتابة
		الى بطلان الدليل دون المدعى			الرسالة وتطبيق

## استدراك (٥)

ص	س	خطأ	صواب
٥	١١	هو	ما
٧	١٧	التذيل	التذيل
٨	١٨	تكون	يكون
١٠	١٢	الاعتراضات	الاعتراضات
٢٢	١٥	فان ناقلا	فأن كان ناقلا
٣٣	١١	والفضية	(يحذف)
٥٥	٨	سبق	اشتهر
٦٥	٩	يقدر	تقدح
٧٥	١٨	وفى	والى
٧٨	٤	مككل	كل ما
٨	٦	المقسم	المقسم المفهوم
٨	٧	ضاحك بالقوة	بشر أو
٨		ضاحك بالقوة	او كاتب بالقوة
٨	٨	ضاحك بالقوة	بشر
٧٩	١٩	أرك	أرك
٨١	٣	لا يتغير	يتغير
٨٢	١٣	التقسيم	التقسيم الحقيقي
٨٤	١١	لاغصام	اللاغصام
٨٥	١٦	لنح	المنح
٨٦	٧	مد	بمد
١٠٠	١	الدليل	[يحذف]
١٠١	١١	غلط	على غلط
١٠٦	١٥	يشتمل	يشتمل به

صواب	خطأ	س	ص
مصدره	مصدره	١١	١٠٨
أردت	أنا أردت	٦	١٠٩
الوجود	الموجود	١٨	١١٤
الأرضية	الأرضية	١١	١٢٨
الممارسة	لممارسة	٥	١٣٠
ووظيفة	. وظيفة	٨	١٣٢
من	الـ	١٣	١٣٣
السند	مسند	١٤	د
إذا	فا	١٨	١٤١
وهي	أوهي	٤	١٤٣
الحكم	الحكم	٥	د
ويستدل	. يستدل	١٥	١٤٤
للمعمل	للمعمل	٥	١٤٩
لثلاث	لثلاث	٤	١٥٠
المطل	لمطل	٥	د
للمنع	للمنع	٢٠	١٥٢
من الأوجه	مفت وجه	٤	١٥٤
وقبل	وقبل	٧	د
وعلى	على	٨	د
وقبل	قبل	د	د

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

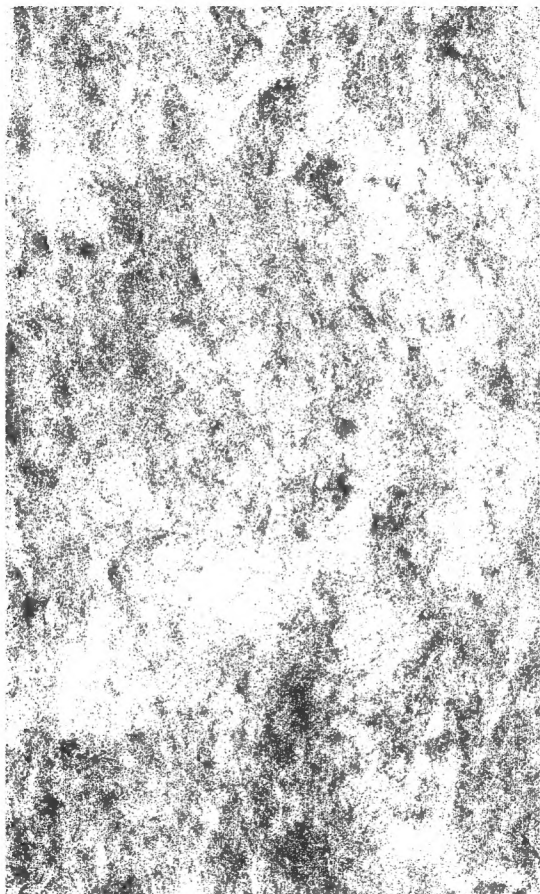
1. 1. 1.

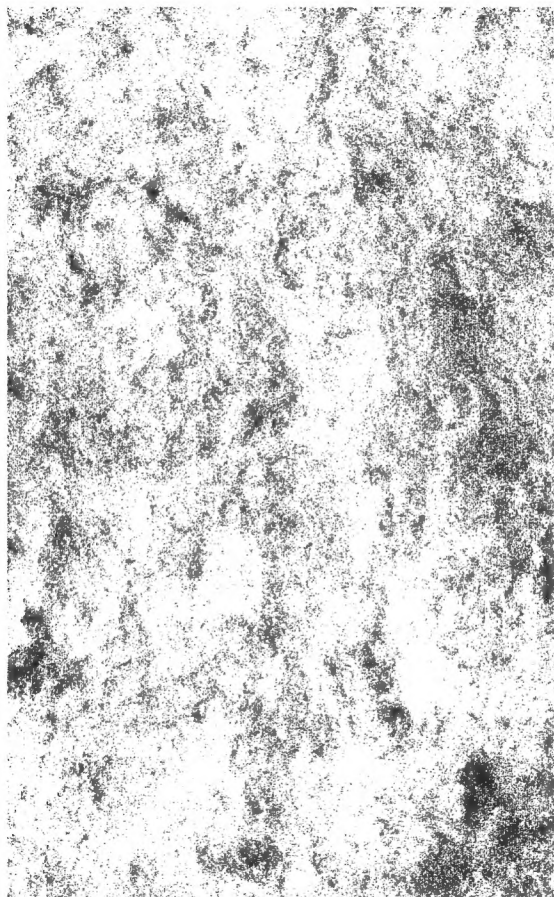
1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.

1. 1. 1.





Bibliotheca Alexandrina



0596370